جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

إصلاح المؤسسات المالية الدولية في ظل تنامي دور مجموعة البريكس

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

من إعداد الطالبين:

– عصام باباي

– عبد السلام سليمون

تحت إشراف الأستاذ:

– يونس مراد

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة
يونس مراد	مشرف
علاب رشيد	رئيس اللجنة
بوحبل عز الدين	مناقش

السنة الجامعية:

<< 2017 – 2018 >>

الإهداء

أهدي عملي و ثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد

على توفيقه ونعمته علي

....إلى أسباب النجاح و الصلاح و الفلاح إلى من أوصى الله ورسوله و جعل رضاهما من

رضاه و طاعتهما من طاعته و قال فيهما { و أخفض لهما جناح الذّل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا }

....إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي

....إلى أغلى الحبايب "أمي الحبيبة" التي كانت الأم و الأب لي طيلة مشوار حياتي حفظها الله

....إلى الروح الطاهرة والدي تغمده الله برحمته الواسعة

....إلى أنوار البيت إخوتي و أخواتي رمز مفخرتي

....إلى كل أفراد العائلة الكبيرة و كل من يحمل اسم سليمون

....إلى الكتكوت الصغير سعادتي وجلاء صدري نينو

....إلى من لونوا حياتنا بألوان البراءة و كانوا دعمًا و عونًا لي

....إلى أعز الأصدقاء والزملاء طيلة مشوار حياتي: عبد الله، سمير، أمين، حمزة، سهام، إيمان، أسيا ... وإلى كل من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلمي

....إلى من صبر علي و قاسمني هذا العمل "باباي عصام"

....إلى أستاذي الفاضل "يونس مراد" و إلى كل أساتذة و طلبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة محمد الصديق بن يحي - بجيجل -

عبد السلام.

الإهداء

الحمد لله عدد خلقه، و زينة عرشه، و رضا نفسه و مداد كلماته نحمده حمدًا كثيرًا مباركًا فيه

أهدي ثمار جهدي المتواضع إلى أعز ما لدي في الوجود

....إلى أمي الحنونة التي ارتشفت من فؤادها عبق الحنان....إلى التي ربتني فلذة كبدي و قرة عيني

....إلى معلمي الأول....إلى أبي الذي زج بي في أنوار المعرفة، و عاهدني لأكون بدرًا في ليلة ظلماء

....إلى أعمدة بيتنا أشقائي

....إلى زهرة حديقتنا أختي العزيزة

....إلى كل أفراد العائلة القريبة و البعيدة

....إلى أستاذي المحترم "يونس مراد"

....إلى رفيق دربي في العمل "سليمون عبد السلام"

....إلى كل من أمدني يد العون و المساعدة و النصيحة طيلة مشوار حياتي

....إلى كل من يتصفح هذه المذكرة و يأمل أن تنفعه بشيء

....إلى الذين يلتمسون الطريق المستقيم لبناء جيل جديد على أساس من الإيمان و العلم و المعرفة

عصام.

كلمة شكر و تقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمتها علي و على والدي و أن أعمل صالحًا ترضاه. الحمد و الشكر و الثناء لله جل وعلا الذي وهبنا القدرة على إتمام هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه {إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون} فالحمد لله في الأولى و الحمد لله في الآخرة

أمّا بعد

أتشرف أن أتوجه بخالص الشكر و عظيم التقدير و الامتنان و العرفان بالجميل إلى أستاذي الفاضل "يونس مراد" على تكرمه بالإشراف على بحثي و لما لمسته من صدر رحب وتوجيه سديد و نصائح قيمة و مثمرة كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل، و أسأل الله العلي القدير أن يثيبه الخير و الثواب إنه سميع مجيب الدعاء

كما أتقدم بالشكر و الامتنان لأعضاء لجنة المناقشة على تخصيصهم جزءًا من وقتهم لقراءة و تقييم لهذا البحث

كما أشكر الأساتذة الكرام من الابتدائي إلى الجامعي و إلى كل من أهدوا لنا يد العون و المساعدة سواء من قريب أو من بعيد، و إلى كل شخص شجعنا و لو بالكلمة الطيبة و مدنا بالأمل و رفع معنوياتنا و أخص بالذكر الأستاذ "شلغوم العيد عميروش" حفظه الله

و للكل خالص الحب و التقدير و الوفاء و أعتذر عن من أغفلت اسمه سهوًا و خطأ مني

عصام و عبد السلام.

ملخص

أشارت سلسة الأحداث الدولّية الأخيرة في العالم إلى أّن العلاقات الدولّية تشهد اضطرابا كبيًرا، اذ كشفت هذه الأحداث والتطورات أّن النظام الدولي الأحادي القطبّيةً والذي عرفه العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، قد دخل فترة تغيرات عديدة ، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمّية 2008, التي أدت لتراجع الهيمنة الغربية و قد أدت هذه التطورات والتغيرات في المجالات السياسّية والاقتصادّية والعسكرّية إلى بروز قوى على المستوى العالمي ممثلة التكتلات الاقتصادية الدولية التي تحاول التأثير في الدائرة الأولى من النظام الدولي وذلك عن طريق خلق توازن دولي جديد، ومن هذه التكتلات التي ظهرت نجد تكتل البريكس كأفضل الأمثلة. ، وعلى هذا الأساس طرحت العديد من التساؤلات حول مستقبل النظام المالي العالمي في ظل تزايد أدوار الاقتصاديات الناشئة عموما ودول مجموعة البريكس بشكل خاص، خاصة عند زيادة رغبة هذه الدول في إسماع صوتها عبر المؤسسات المالية الدولية عن طريق المطالبة بإصلاح هذه المؤسسات و الحصول على ما تضنه حقا لها.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، الأزمة المالية العالمية، تكتل البريكس، المؤسسات المالية الدولية.

abstract

The recent international series of events in the world indicates that international relations are in turmoil. These events and developments have revealed that the unipolar international system known to the world since the collapse of the Soviet Union has entered a period of many changes, especially after the 2008 global financial crisis, These developments and changes in the political, economic and military spheres have led to the emergence of forces at the global level represented by the international economic blocs trying to influence the first circle of the international system by creating a new international balance. from the Blocs that have emerged, we find the best examples of the BRICS bloc. On this basis, many questions were raised about the future of the global financial system in view of the growing role of the emerging economies in general and the brics countries in particular, especially with the increasing the desire of these countries to make thier voices heard through the international financial institutions by demanding the reforms of these institutions and get what they beleave they deserve**.**

key words : international system, global financial crisis, the BRICS bloc, the international financial institutions.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر و التقدير	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملحقات	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية الدولية	**1**
تمهيد:	**2**
المبحث الأول: الإطار التنظيمي لصندوق النقد الدولي و آلياته التمويلية	**3**
المطلب الأول: نشأة و تطور صندوق النقد الدولي	**3**
الطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لعمل صندوق النقد الدولي	**9**
المطلب الثالث: موارد صندوق النقد الدولي	**14**
المطلب الرابع: المساعدات و التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي	**17**
المبحث الثاني: البنك الدولي	**24**
المطلب الأول: ماهية البنك الدولي	**24**
المطلب الثاني: المؤسسات التابعة للبنك الدولي و المكملة له	**25**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي	**29**
المطلب الرابع: التنظيم المالي للبنك الدولي	**30**
المطلب الخامس: سياسات و إجراءات البنك الدولي في منح القروض	**33**
المبحث الثالث: علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي	**35**
المطلب الأول: الفرق بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي	**35**
المطلب الثاني: العلاقة الهيكلية و العملية بين الصندوق و البنك الدوليين	**38**

خلاصة الفصل	**39**
الفصل الثاني: الإطار النظري لمجموعة البريكس	**40**
تمهيد:	**41**
المبحث الأول: ماهية مجموعة البريكس	**42**
المطلب الأول: التطور التاريخي لمجموعة البريكس	**42**
المطلب الثاني: مفهوم مجموعة بريكس	**45**
المطلب الثالث: أهداف مجموعة البريكس	**46**
المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية لمجموعة البريكس	**48**
المطلب الأول: الرأس المال البشري كأحد ركائز اقتصاديات مجموعة البريكس	**48**
المطلب الثاني:المقومات المادية المساعدة في نمو اقتصاديات مجموعة البريكس	**50**
المبحث الثالث: المؤسسات المالية لمجموعة البريكس	**56**
المطلب الأول: بنك البريكس للتنمية	**56**
المطلب الثاني: صندوق الترتيبات الاحتياطية	**63**
خلاصة الفصل	**67**
الفصل الثالث: تقييم للبريكس و إصلاحات المؤسسات الدولية التقليدية	**68**
تمهيد:	**69**
المبحث الأول: تحديات لمجموعة البريكس	**70**
المطلب الأول: التحديات الداخلية	**70**
المطلب الثاني: التحديات البينية بين دول مجموعة البريكس	**73**
المطلب الثالث: التحديات العالمية المواجهة لمجموعة البريكس	**74**
المبحث الثاني: جهود مجموعة البريكس في إصلاح النظام المالي العالمي	**77**
المطلب الأول: تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول مجموعة البريكس	**77**
المطلب الثاني: جهود البريكس في إعادة هندسة المؤسسات الرأسمالية الغربية	**80**
المطلب الثالث: جهود البريكس في تغيير موازين القوي الاقتصادية الدولية	**85**
المبحث الثالث: دراسة استشرافية لمستقبل البريكس ومؤسساته المالية في الساحة الدولية	**92**
المطلب الأول: تراجع دور مجموعة البريكس و مؤسساته	**92**

المطلب الثاني: البريكس كأحد قوى الحوكمة الاقتصادية العالمية متعدد الأقطاب	**94**
المطلب الثالث: مجموعة البريكس و مؤسساته كبديل للغرب و مؤسساته التقليدية	**96**
خلاصة الفصل	**99**
الخاتمة	**100**
قائمة المراجع	**104**
الملحقات	**109**

قائمة الجداول و الأشكال

و الملحقات

قائمة الجداول

الجدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الدول المؤسسة للصندوق النقدي الدولي	5
02	الاختلافات بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي	39
03	عدد السكان في دول البريكس مابين 2010 و2016 بـ (مليون نسمة)	48
04	نسبة السكان الناشطين في المجال الاقتصادي لدول البريكس	49
05	أقساط اشتراك كل عضو مؤسس في رأس مال بنك البريكس	61
06	مساهمات دول البريكس في صندوق الترتيبات الاحتياطية CRA.	66
07	التجارة البينية للبريكس (2007-2014)	77
08	نسب التصويت في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي قبل و بعد الإصلاحات (2008-2015)	83
09	الناتج المحلي الإجمالي لكل من البريكس و مجموعة السبعة (2007-2016)	88
10	التجارة الخارجية لكل من البريكس و مجموعة السبعة (2007-2016)	90

قائمة الأشكال

الشكل رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الناتج الإجمالي المحلي للبريكس و مجموعة السبعة	98

قائمة الملحقات

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	110
02	الهيكل التنظيمي للبنك الدولي	111
03	الهيكل التنظيمي لبنك البريكس	112

المقدمة العامة

تعتبر التكتلات الاقتصادية إحدى أهم الظواهر الأساسية المميزة للسياسات الدولية و النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و رغم وجود العديد من التمايزات المهمة بين هذه المجموعات من حيث الأهداف، و حجم العضوية، و درجة استقرارها و تماسكها، أومن حيث أنماط تفاعلاتها مع النظام الدولي و المؤسسية الدولية التقليدية، التي تطورت عقب الحرب العالمية الثانية، فإنه يمكن الحديث عن العديد من القواسم المشتركة بين هذه المجموعات على نحو يسمح بالتعامل معها كظاهرة مستقرة في السياسات الدولية و منظومة ما بعد الحرب الباردة.

لقد شاهدت فترة الثلاثينيات (من القرن الماضي) العديد من الأحداث الاقتصادية على المستوى العالمي حيث عرفت هذه الفترة انهيار قاعدة الذهب و التحول إلى نظام الصرف الورقي و أمام هذا الوضع الاقتصادي اضطرت دول العالم إلى البحث عن حلول لمعالجة الوضع النقدي و المالي العالمي الصعب، و هذا ما تجسد في مؤتمر "بريتون وودز" عام 1944 و الذي تمخض عنه إنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للسهر على سلامة الاقتصاد العالمي، و تعتبر هذه المؤسسات فاعلة على المستوى العالمي باعتبار أن لهما تأثيرًا على الدول المتقدمة و المتخلفة على حد السواء و تعتبر هذه الأخيرة الأكثر ارتباطا بها نتيجة تعرضها لأزمات تكون سببًا في عدم استقرار اقتصادها بما أن هذه المؤسسات تقوم على إدارة النظام النقدي و المالي الدوليين فإنها تقوم أيضا بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء التي تعاني من اختلالات داخلية و خارجية، التي تعوق عملية التنمية و الاندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية و ذلك باعتمادها على سياسات اقتصادية تعرف بسياسات التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي بهدف تصحيح السياسة الاقتصادية لهذه الدول على مستوى الاقتصاد الكلي و الحد من الإختلالات الاقتصادية التي تواجهها على المستوى الداخلي والخارجي.

و يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها و إن تحقق ذلك فهي تعمل على الحفاظ على هذا الاستقرار و ذلك من خلال انتهاج سياسات و برامج اقتصادية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية و بإشراف كامل منها خلال فترة معينة و بشروط تكون في بعض الأحيان قاسية .

غير أنه في نهاية القرن العشرين عرف العالم تطورات مالية و نقدية عميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية رسخت ظاهرة التدويل و التحرير من القيود و زيادة درجة الترابط و التشابك و الاعتماد المتبادل بين مكونات سوق المال من أسواق مالية و نقدية، و اتسمت بالشمولية و السرعة و أدت إلى إعادة تبلور النظام العالمي و إلى ظهور ظاهرة جديدة تدعى العولمة المالية، و قد ارتبطت هذه الظاهرة بشكل أكثر

وضوحا بالاقتصاديات الصاعدة، حيث تمثل هذه الظاهرة إلى حد كبير انقطاعا في نمط المؤسسية الدولية التقليدية و التي تحول بموجبها الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، و أصبح العالم سوقًا واحدًا لكل المتعاملين الدوليين، و أصبح الفاعلون في السوق العالمي ليس فقط الدول و الحكومات بل منظمات عالمية و شركات متعددة الجنسيات و أسواق مالية و تكتلات الاقتصادية، منها مجموعة بريكس BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)، جاءت نتيجة لتغير في موازين القوة الاقتصادية و السياسية كقوة منافسة و ناشطة في النظام الدولي كما يلاحظ في مجموعة بريكس أنها أثرت على الاقتصاد الدولي، و هذا من خلال تحقيقها لمعدلات نمو أعلى حتى من الدول المتقدمة هذا في الجانب الاقتصادي أما في الجانب السياسي فهي تحاول منافسة الهيمنة الأمريكية، حيث أثرت هذه المجموعة على طبيعة العلاقات الدولية من خلال قوة تكتلها الاقتصادي و بدأت من خلال اجتماعاتها الدورية تنادي بالإصلاحات في السياسة و الاقتصاد، وأخذت دورا أساسيا في الاقتصاد العالمي و السياسة الدولية، و أصبحت دول المجموعة تلعب دورا رياديا في مختلف المجالات على الساحة الدولية.

الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا من أنه لا يمكن إنكار المكانة الإستراتيجية التي أصبحت تتمتع بها القوى الصاعدة في النظام الدولي الراهن و تحديدا تلك المرتبطة بمجموعة البريكس، فان التساؤل حول طبيعة الأدوار التي تؤديها هذه المجموعة يصبح تساؤلا مشروعا و بالتالي فانه يمكن التعبير عن المشكلة البحثية لهذه الدراسة من خلال السؤال المركزي التالي : **ما هي طبيعة الأدوار التي تلعبها مجموعة البريكس في النظام الدولي الراهن و ما دورها في الدفع بإصلاح المؤسسات الدولية ؟**

*** من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:**

1. ما هو دور المؤسسات المالية الدولية؟
2. ما المقصود بمجموعة البريكس و ما هي مقوماته ؟
3. ما هي طبيعة الأدوار وحجم التأثير الذي تمثله القوى الصاعدة في النظام الدولي القائم و على القوى الكبرى ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل تحليل موضوع الدراسة و محاولة الإلمام بجوانبه سنقوم باختيار الفرضيات التالية:

– تؤدي القوى الصاعدة على غرار البريكس أدوارا ايجابية في النظام الدولي الراهن من خلال تعزيز التوازن الدولي.

– لعبت الأزمة المالية 2008 دورا كبيرا في اتساع دور البريكس في الاقتصاد العالمي.

– إن عدم كفاية موارد صندوق النقد و البنك الدوليين و مشروطياتهما المرافقة لسحب القروض يقلل من أهمية دور هذه المؤسسات كأخر ملجأ للإقراض.

أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية الدراسة بالتوقف عند تحليل طبيعة النظام الدولي الراهن، و هذا من خلال الأدوار التي تؤديها القوى الصاعدة، و على ذلك فان أهمية الموضوع تتوزع بين الجانب النظري و العملي، فأما الأهمية النظرية فإنها ترتبط بالمقارنة بين الإسهامات النظرية المختلفة من حيث تفسير ظاهرة المجموعات الدولية، بالإضافة إلى المقارنة بين القدرات التفسيرية لنظريات القوى المختلفة لتفسير الواقع الراهن للنظام الدولي.

أما الأهمية العملية فإنها تتعلق بتوفير رؤية معمقة لصناع القرار التي لها علاقة بتحولات القوى على المستوى الدولي، و بالتالي بناء الخيرات المختلفة في إدارة السياسة الخارجية، بالإضافة إلى تحليل نموذج مجموعة بريكس كنموذج للقدرة على تحدي النظام الدولي الأحادي، و ما إذا كان ذلك يمكن تكراره مع مجموعة مختلفة من الدول.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة المتواضعة إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها في ما يلي:

- دراسة المؤسسات المالية و النقدية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و القواعد المنظمة لها.
- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه كل من صندوق النقد و البنك الدوليين.
- تحديد المكانة الإستراتيجية للقوى الصاعدة في النظام الدولي الراهن من خلال مجموعة بريكس.
- مناقشة طبيعة الأدوار التي تؤديها البريكس في النظام الدولي الراهن.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

– ارتباط موضوع الدراسة بتخصصنا.

– الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية في علاج الإختلالات الاقتصادية للدول النامية.

– ميول الباحث إلى دراسة موضوع المؤسسات المالية و النقدية الدولية.

– قلة الدراسات و البحوث الأكاديمية التي تناولت الموضوع، إضافة إلى ملائمة عنوان البحث للتخصص المدروس.

الإطار النظري:

ارتباط دائما باستخدام منهجية تحليل المتغيرات و التي تستند إلى استخدام أطر نظرية جاهزة في عملية التفسير، فإن الإطار النظري للدراسة يتوزع بين مجموعة من الإسهامات النظرية، إذ يتم الانفتاح على إسهامات النظرية الليبرالية المؤسسية بهدف تحليل ظاهرة المجموعات الدولية و مدى تعزيزها لمستوى التعاون الدولي، بالإضافة إلى ذلك يتم الاستناد إلى أطروحات النظرية البنائية و التي تربط انتشار ظاهرة المجموعات الدولية بتشكل منظومة عرفية جديدة تشجع على التعاون بعيدا عن الأطر المؤسسية التقليدية.

كما أن الإطار النظري للدراسة يتضمن أيضا التوقف عن مضامين النظرية الواقعية من حيث تحليل توازنات القوة التي يعاد تشكيلها في النظام الدولي منذ ظهور هذه المجموعات و تحديدا مجموعة بريكس.

منهجية الدراسة:

سوف نعتمد من خلال هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات المتعلقة بالدراسة في جداول و بيانات كما سنعتمد أيضا على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات الموجودة في الجداول، و في البيانات.

تقسيمات الدراسة:

سنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول. حيث يندرج الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للمؤسسات المالية الدولية الذي ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، يشمل مبحثه الأول نشأة و تطور صندوق النقد الدولي و هيكله التنظيمي و مختلف موارده، بتوضيح للمساعدات و التسهيلات التي يقدمها . كما سيتطرق المبحث الثاني إلى ماهية البنك الدولي و تنظيمه الهيكلي و المالي و سياساته. أمّا المبحث الثالث فسيربط العلاقة بين هاتين المؤسستين من حيث أوجه التشابه و الاختلاف. أمّا الفصل الثاني فيندرج تحت عنوان الإطار النظري لمجموعة البريكس الذي يكون شاملا لماهية هذه المجموعة و مقوماتها الاقتصادية، إضافة إلى المؤسستين التابعتين لها. بينما يتمثل الفصل الأخير في تقييم للبريكس و إصلاحات المؤسسات الدولية التقليدية، حيث يوضح كلا من التحديات و جهود مجموعة البريكس على مختلف المستويات، بالإضافة لدراسة استشرافية من خلال سيناريوهات تدرس مختلف الاحتمالات لمستقبل المجموعة و مؤسساته المالية في الساحة الدولية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهمي للمؤسسات المالية الدولية

- المبحث الأول: صندوق النقد الدولي.
- المبحث الثاني: البنك الدولي.
- المبحث الثالث: علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي.

تمهيد:

عرفت الوقائع الاقتصادية العالمية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات و التغيرات التي أثرت على النظام الاقتصادي العالمي و التي كان أبرزها تقييد التجارة الخارجية و تنافس الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض قيمة العملة مما أدى إلى ظهور العديد من الإختلالات في النظام النقدي العالمي، و نتيجة لهذه الأوضاع قامت الولايات المتحدة الأمريكية مع مجموعة من الدول إلى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر "بريتون وودز" عام 1944، هدفت من خلاله إلى محاولة إيجاد حلول لهذه المشكلات التي عانت منها دول العالم خاصة الدول الصناعية، ما أدى إلى وجود اقتراحات كان أهمها الاقتراح الأمريكي و البريطاني، و قد تمخض عن انعقاد هذا المؤتمر إنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي اللذان يعتبران أهم المؤسسات الدولية الفاعلة على الصعيد العالمي.

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لصندوق النقد الدولي و آلياته التمويلية

سوف نحاول في هنا المبحث تسليط الضوء على شكل من أشكال المؤسسات المالية الدولية ألا و هو صندوق النقد الدولي من خلال التوقف على الإطار التاريخي لهُ واستعراض بيئته التنظيمية بالإضافة إلى أهم الوظائف المسندة إليه كواحدة من أهم المؤسسات الدولية.

المطلب الأول: نشأة و تطور صندوق النقد الدولي

الفرع الأول: التطور التاريخي لصندوق النقد الدولي

سوف ننطلق من ميلاد صندوق النقد الدولي و الوقوف على أهم المراحل التي مرّ بها في العناصر التالية:

أولا: نشأة صندوق النقد الدولي

في ظل ما تميز به الاقتصاد العالمي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية و الذي شهد هزات و اضطرابات عنيفة عصفت باستقرار نظامه النقدي، ظهرت الحاجة إلى ضرورة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال إيجاد معالم أساسية للنظام النقدي الدولي.[1] كُرس ذلك عندما عقد مؤتمر للأمم المتحدة في مدينة "بريتون ووذز" بولاية " نيوهامبشير" الأمريكية في 22جويلية 1944م باجتماع ممثلو 44 دولة،[2] و قد و ضع المؤتمر نصوصا اتفاقية الصندوق فضلاً عن اتفاقية البنك للتعمير و التنمية، و قد أصبحت نصوص الاتفاقية نافدة في 28ديسمبر 1945م، حيث عقد الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في "سافانا"من 8 إلى 18مارس 1946م،[3] وقد استهدفت هذه الاتفاقية و ضع أسس تكفل حسن سير النظام النقد العالمي و تشجيع التعاون النقدي الدولي وتهيئة المناخ النقدي الملائم لتوسيع حجم و نطاق التبادل التجاري الدولي و الحفاظ على استقرار أسعار صرف عملات العالم تجنبا لتكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد، و فتحت العضوية لجميع الدول بدون استثناء .

---

[1]. عليوة علي، " **المؤسسات المالية الدولية و دورها في تكريس العولمة المالية**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص3.

[2]. محمد أحمد السريتي، " **المنظمات الاقتصادية الدولية**"، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014، ص34.

[3]. عصام الدين أحمد أباظة، " **العولمة المصرفية**"، دار النهضة العربية بالقاهرة، 2010، ص 48.

و قد تم طرح مشروعين هما المشروع "الكينزي" و مشروع "هوايت" الذي يعتبر المصمم الحقيقي لصندوق النقد الدولي،[1] و قد تم تطبيق مشروع هوايت الذي يضم مجموعة من المبادئ أمهما:[2]

ـ أن سعر الصرف يُعتبر عن المسائل ذات الأهمية الدولية، و العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف على أقل في المدة القصيرة مع إمكانية تعديلها في بعض ظروف.

ـ تحقيق المصلحة السياسة و الاقتصادية للعالم بإيجاد نظام للتجارة متعدد الأطراف و تحقيق القابلية لتحويل العملات.

ـ إنشاء منظمة دولية ذات وظائف محددة لتحقيق التعاون النقدي.

ـ لكي لا تضطر الدولة إلى اتخاذ إجراءات وسياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها فمن مصلحتها زيادة الاحتياطي من الذهب و العملات الحرة في كل دولة .

ـ الإختلالات النقدية راجعة إلى أسباب غير نقدية ما يستلزم على المنظمات النقدية أن تتعاون مع المنظمات الأخرى لعلاج هذه الإختلالات.

ـ أن زيادة الاستثمارات الدولية هي أمر حيوي للاقتصاد الدولي، و كان إنشاء الصندوق الدولي هو استجابة لهذه المبادئ.

و قد تم تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق مرتين:[3]

- **التعديل الأول 29 جويلية 1969م:** أنشئ بموجبه وحدة "حقوق السحب الخاصة " بموافقة 5/3 البلدان الأعضاء الحائز على 85% من مجموع القوة التصويتية، و تم الاتفاق على هذا المشروع في شهر سبتمبر 1967م، في الاجتماع السنوي لمحافظي الصندوق في "ري ودي جانيرو" جاء لتعزيز قدرة الصندوق على توفير المزيد من السيولة اللازمة لسداد الالتزامات الدولية و سدّ العجز في موازين مدفوعات دول الأعضاء.
- **التعديل الثاني 1أفريل 1978:** جاء بفعل تعويم العديد من الدول الأوروبية لعملاتها بعد ما كان تحديد أسعار صرف عملات الدول يتم وفقا لنظام استقرار أسعار الصرف بنص المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق و هو ما يعرف باتفاق "جاميكا" جاء في اجتماع الخامس للجنة المؤقتة في 7 جانفي 1976 بالعاصمة

---

[1]. شقيري نوري موسى و آخرون، " **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية** "، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص222.

[2]. أحمد حسن صالح قادر، " **ظاهرة العولمة الاقتصادية و تأثيرها على أسواق المال العالمية**"، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، إربد. الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص133.

[3]. عليوة علي، " **مرجع سبق ذكره**"، ص5.

"كانجستون" يهدف إلى إلغاء الذهب كوسيط لتقييم عملات دول الأعضاء و تبني نظام حرية الصرف (نظام التعويم) و تعزيز دور حقوق السحب الخاصة و حلها عنصرا أساسيا في النظام النقدي الدولي.

كان لمؤتمر"بريتون ووذز" المنعقد من1 إلى 22 جويلية 1944 الذي تم فيه التشاور و مناقشة المشروعين بصفة رسمية، بوضع اتفاقية التأسيس إذ تمخض عن هذه الأخيرة نشوء صندوق النقد الدولي و الذي يضم الأعضاء المؤسسة التالية المدرجة في الجدول رقم01.

الجدول 01: الدول المؤسسة للصندوق النقدي الدولي.

1. أستراليا	10. الدانمرك	19. هايتي	28. زيلندا الجديدة	37. بريطانيا
2. بلجيكا	11. الدومينيك	20. الهند واس	29. نيكاراغوا	38. السلفادور
3. بوليفيا	12. الإكوادور	21. الهند	30. النرويج	39. تشيكوسلوفاكيا
4. كندا	13ت مصر	22. العراق	31. بنما	40. ج. إفريقيا
5. الشيلي	14. و.م.أ	23. إيران	32. البراغواي	41. إ السوفيتي
6. الصين	15. إثيوبيا	24. أيسلندا	33. هولندا	42. الأوروغواى
7. كولومبيا	16. فرنسا	25. ليبيريا	34. . البيرو	43. فنزويلا
8. كوستاريكا	17. اليونان	26. لكسمبورغ	35. الفلبين	44. يوغسلافيا
9. كوبا	18. غواتي مالا	27. المكسيك	36. بولونيا	

المصدر: يوسف حسن يوسف، "**تأثير صندوق النقد الدولي و المنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول**"، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة الطبعة الأولى، 2012، ص89.

ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي

يختلف تعريف صندوق النقد الدولي باختلاف زويا النظر إليه. حيث يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية دولية. متخصصة من منظمات الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية "بريتون ووذز" عام 1944م .[1] يقع مقره بالعاصمة الأمريكية واشنطن، والصندوق مسؤول أمام بلدانه الأعضاء البالغ عددهم 189 بلدًا عضوًا،[2] للعمل على تعزيز و سلامة الاقتصاد العالمي. كما يعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، هدفهُ الرئيسي منع وقوع الأزمات

[1]. غازي عبد الرزاق النقاش، " **التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية** "، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الطبعة الثانية، 2001، ص91.

[2]- الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي:

http://www.imf.org, consulted on :(21:04), 10/03/2018.

في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة،[1] و أطلق عليه صندوق حتى يتمكن أن يستفيد من موارده دول الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات أو على مستوى الاقتصاد الكلي كما يسعى إلى تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي.[2]

الفرع الثاني: الأهداف والوظائف

أولا: أهداف صندوق النقد الدولي

تضمنت الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف تتمثل في مايلي:

- تقديم المشورة و المساعدة الفنية و التدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدول الأعضاء وبنوكها المركزية.[3]
- العمل على تحسين انتقال الأموال السائدة عالميًا من خلال:[4]
  - تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.
  - المحافظة على ترتيبات منتظمة بين دول الأعضاء.
  - تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.
- تدعيم الثقة لدى الدول الأعضاء، عن طريق إتاحة موارد الصندوق لهم مؤقتا بضمانات ملائمة تمكنهم من تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية و بالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي والمحافظة عليها، و تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
- العمل على تقصير أمدّ الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء و الحدّ من درجة هذا الاختلال و التخفيف من حدته، و هذا عن طريق قيام الصندوق بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية كي تتغلب على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات.

---

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، " **النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص84.

[2]. إيمان حملاوي، " **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دارسة حالة الجزائر(1990. 2012)**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، غير منشورة، 2013-2014، ص12.

[3]. موسى سعيد مطر و آخرون، " **التمويل الدولي** "، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص171.

[4]. أحمد حسين صالح قادر، " **مرجع سبق ذكره**"، ص134.

- تشجيع و ترويج التعاون الدولي في مجال العلاقات الدولية: عن طريق مؤسسة دائمة تقدم و توفر الميكانيكية و الآلية للتشاور بين الدول الأعضاء من أجل حل المشكلات النقدية الدولية.[1]
- إلغاء الرقابة على الصرف و التي تُعيق نمو التجارة الدولية و العمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين دول الأعضاء في الصندوق.[2]

ثانيا: وظائف صندوق النقد الدولي

يقوم صندوق النقد الدولي في إطار تجسيد أهدافه سالفة الذكر بمجموعة من الوظائف تتمثل في ما يلي:

أ- **الوظيفة التمويلية للصندوق:** و تتعلق هده المهمة بإمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية عند الضرورة و يندرج تحت هذه المهمة الرئيسية المهام الفرعية التالية:

1- منح الدول التي تعاني من عجز مؤقت في مميزات مدفوعاتها الموارد اللازمة. و القروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض بشرط أن تعمل على تصحيح هذا الاختلال دون اللجوء إلى فرض إجراءات نقدية في اقتصادياتها.[3]

2- تعزيز موارد الصندوق لمواجهة الأزمات المالية الطارئة و التي يمكن أن تكون ذات تأثيرات تهدد الاقتصاد العالمي كله، و ذلك من خلال زيادة حصص الدول الأعضاء و التي تعكس موافقة معظمه، كذلك العمل على توسيع نطاق الاتفاقيات العامة للاقتراض.

3- توفير و تقديم السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية و قد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة حيث أنشئت هذه الأخيرة نتيجة مشكلة السيولة.[4]

4- تقديم الموارد و القروض بالتنسيق الفعال ما بين الصندوق ونشاط البنك الدولي، و التي تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي و هي معدة لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للبلد وتقديم هذه الموارد بالذات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض.

---

[1]. يونس أحمد البطريق، " **السياسات الدولية في المالية العامة** "، الدار الجامعية، للطبع و النشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1998، ص62.

[2]. مروان عطون، " **أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية** "، دار الهدي للنشر والطبعة و التوزيع، عين مليلة، دون طبعة، ص. ص84-86.

[3]. علي عباس، " **إدارة الأعمال الدولية** "، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013، ص308.

[4]. محسن احمد الخضيري، " **العولمة الاجتياحية** "، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص. ص102.103.

ب- الوظيفة الرقابية والإرشادية للصندوق:

و تندرج تحت هذه المهمة المهام الفرعية التالية:

1ـ المحافظة على استقرار أسعار الصرف ومنع الدول من المنافسة على تخفيض قيمة عملتها، ومراقبة النظام النقدي.

2ـ اقتراح السياسات التصحيحي على الدول الأعضاء و التي يحق لها قبولها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي المرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

3ـ إقامة نظام دفع متعدد الأطراف و منع فرض قيود على الصرف التي تحول دون تنمية التجارة و تنشيطها.[1]

4ـ ينشط صندوق في مجال التدريب من خلال خبرة الصندوق التي اكتسبها طوال أكثر من 50 عاما إلى حكومات البلدان الأعضاء و بنوكها المركزية. حيث أنشئ معهدا للتدريب في ماي 1964م لينظم عددا من البرامج التدريبية لإيضاح المبادئ الأساسية للتحليل الاقتصادي و رسم السياسات.

5ـ تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص لبعض موظفيه و إرسالهم إلى عدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع و أكثر من عام.

6ـ تعزيز رقابة الصندوق للحيلولة دون حدوث اضطرابات كبيرة في الاقتصاد العالمي أو التحقيق من حدة هذه الاضطرابات الاقتصادية وذلك من خلال عمليات المراجعة المنتظمة و الدقيقة للإجراءات.

7ـ تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء في مجال الأمور النقدية و الاقتصادية و الكلية الهيكلية، حيث يعمل الصندوق كمستشار مالي و نقدي لجميع الدول حيث تسترشد جميعها بالسياسات و النصائح التي يقدمها البنك سنويا من خلال تقريره السنوي. [2]

كما يختص صندوق النقد الدولي في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل و هو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي و يشمل هذا الأداء الاتفاق الكلي و عناصره الأساسية مثل (الإنفاق الاستهلاكي و استثمارات الأعمال) و الناتج و توظيف العمالة والتضخم و كذلك ميزان المدفوعات في البلد

[1]. علي عبد الفتاح أبو شرار، " **الاقتصاد الدولي النظريات و سياسات**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013 ، ص. ص 467.468.

[2]. عصام الدين أحمد أباظة، " **مرجع سبق ذكره**"، ص. ص50.47.

المعني أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.[1] و كما يركز الصندوق أساسا على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة و إدارة النقد و الائتمان و سعر الصرف و سياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك و المؤسسات المالية الأخرى و الرقابة عليها.[2]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لعمل صندوق النقد الدولي

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي و كذا الأحكام المتعلقة بالعضوية و نظام التصويت في الصندوق.

الفرع الأول: التنظيم والإدارة: يتكون صندوق النقد الدولي من الأجهزة المسيرة والأجهزة الاستشارية المجسدة في الملحق رقم01.

اولا – الأجهزة المسيرة

نصت اتفاقية "بريتون ووذز" على أن العضوية مفتوحة لجميع دول العالم، شريطة المساهمة برأس مال الصندوق و إتباع تعليماته و تقوم بإدارة صندوق النقد الدولي الأجهزة الآتية:

أ- مجلس المحافظين:[3] هو الهيئة العليا في الصندوق بمثابة السلطة التشريعية، و يتكون من محافظ و نائب محافظ يعينان من طرف الدول الأعضاء و عادة ما يكونوا وزراء المالية أو محافظو البنوك المركزية، لمدة 05 سنوات، و هو بمثابة الجمعية العامة لصندوق و يجتمع في العادة مرة في السنة خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و تكون الاجتماعات إما مقررة من طرفه أو من مجلس الإدارة أو من طرف 15 دولة عضو أو من دول الأعضاء لها (1/4) الأصوات. و يتمتع بمهام و صلاحيات التالية:

- قبول الأعضاء الجدد و تحديد شروط عضويتهم.
- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء.
- تحديد و توزيع الإيراد الصافي لصندوق.
- استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين.

---

[1]. طارق فاروق الحصري، " **الاقتصاد الدولي**"، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص161.

[2]. السيد متولي عبد القادر، " **الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات**"، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص267.

[3]. إيمان حملاوي، " **مرجع سبق ذكره**"، ص15.

و هو يفصل في قضايا السياسات الكبرى، و نظرا لأنه يجتمع مرة واحدة سنويا فقد فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.

ب- المجلس التنفيذي: يتكون من 24 مديرا، و يرأسه المدير العام لصندوق و يجتمع عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق كل منها يوما كاملا، و يمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، و ذلك في مقر الصندوق في واشنطن، يجري تعين خمسة من المديرين التنفيذيين بصورة منفردة من قبل بلدانهم*[1] و ينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات (الدوائر الانتخابية) بحيث تختار كل مجموعة مديرا تنفيذيا يمثلها في المجلس الذي يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي و ممارسة صلاحياته، و تتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعا لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر أهم عنصر في العلاقات المالية التنظيمية بين العضو وصندوق النقد الدولي.

ج- المدير العام:[2] ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات قابلة لتجديد، ويساعده في عمله نائب أول ونائبان آخران، و يشترط في المدير أن يكون من جنسية غير أمريكية، و ذو خبرة واسعة في المجالات المالية و المصرفية، و لا يجوز أن يكون المدير محافظا أو مديرا تنفيذيا و من أهم صلاحياته:

* إدارة أعمال الصندوق كرئيس لهيئة الموظفين و الخبراء بالصندوق.

* التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين و مجلس المحافظين و الدول الأعضاء في الصندوق والمنظمات الدولية و الإقليمية الأخرى.

* تنفيذ توجيهات مجلس المديرين التنفيذيين الذي يرأسه هو أيضا.

د- هيئة موظفي الصندوق: يقوم المدير بتعين مجموعة من الموظفين الفنيين به يكونون الهيئة العامة لصندوق يراعي انتقائهم أقصى درجات الكفاءة و التخصص. و يقر العضو كتابيا أنه لن يقبل أي تعليمات أخرى من أية حكومة أو سلطة خارجية عن الصندوق، و يتمتع جميع الموظفين في الصندوق بعدد من الحصانات و الامتيازات التي نصت عليها اتفاقية الصندوق.

---

[1]-* و هي: الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة.

[2]. اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المادة الثانية عشر، ص23، الموقع الرسمي للصندوق.

http://www.imf.org, consulted on :(21:04), 10/03/2018.

ثانيا- الأجهزة الاستشارية

تعمل جنبا مع جنب مع الأجهزة المسيرة، وتنقسم إلى:

أ- الأجهزة العاملة داخل إطار صندوق النقد الدولي:

و تتضمن اللجان التالية:[1]

- اللجنة النقدية المالية الدولية (اللجنة المؤقتة): أنشئت اللجنة المؤقتة خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974م و تتكون من 24 محافظا من محافظي الصندوق (وزراء المالية عادة). و تجتمع مرتين في السنة، و تقوم برفع التقارير عن إدارة وعمل النظام النقدي الدولي و ترفقها بالاقتراحات الخاصة بتعديل و إثراء اتفاقية إنشاء الصندوق إلى مجلس المحافظين، كما تكيفه على إتخاد القرارات الضرورية في فترات الاهتزازات المفاجئة التي يتعرض لها النظام.
- لجنة التنمية: هي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و تتكون من 22 عضوا من وزراء المالية، و تعقد عادة اجتماعين في السنة يتوافقان مع اجتماعي اللجنة المؤقتة، و تقوم برفع التقارير إلي مجلس المحافظين بكل ما يتعلق بقضايا التنمية و السبل الملائمة لنقل موارد حقيقية إلى البلدان النامية. كما تنسق التكامل البرامجي بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في تعاملها مع البلدان النامية.

ب- الأجهزة العاملة خارج إطار الصندوق: [2]

- مجموعة الخمسة: تضم وزراء مالية الدول الاقتصادية الغربية الخمس.
- مجموعة السبعة: و تضم مجموعة الخمسة مضافا إليها كندا و إيطاليا وهي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الأكثر تصنيعا في العالم ثم بعد ذلك انضمت روسيا إلى المجموعة و أصبحت تسمي بمجموعة (7+1) سبعة زائد واحد.
- مجموعة الإحدى عشر: أنشئت سنة1962م، و هي مشكلة من وزراء مالية و أعضاء منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و هم الدول الغنية (الصناعية) الثمانية زائد وزراء مالية بلجيكا ن هولندا و سويسرا و التي انضمت عام 1992م و تحولت من عضو مراقب إلى عضو كامل في الصندوق. تقوم بدور الناطق الرسمي باسم منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لدى صندوق النقد الدولي.

---

[1]. علي عبد الفتاح أبو شرار، " **الاقتصاد الدولي النظريات وسياسات**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص496.

[2]. إيمان حملاوي، " **مرجع سبق ذكره**"، ص17.

- مجموعة الأربعة و العشرون(24): انبثقت عن مؤتمر في 1972م للأمم المتحدة، و هي تمثل البلدان النامية العضوة في الصندوق منذ 1964م، غير أنها لم تشكل رسميا إلا سنة 1972م، و هي تلعب دور الناطق باسم البلدان النامية داخل أجهزة تلك المؤسسات المالية.

مجموعة الثلاثين(30): شكلها مدير الصندوق السيد" فيتنفين" سنة 1979م و تضم موظفين دوليين و جامعيين و قادة بنوك و شركات، بهدف التفكير في توجيه تطور الصندوق.

الفرع الثاني: العضوية و نظام التصويت في الصندوق

تترتب عنها مجموعة من الحقوق و الالتزامات بمجرد قبول عضوية الدولة في الصندوق.

أولا-العضوية في الصندوق:[1] جاء في المادة الثانية من اتفاقية تأسيس الصندوق أن العضوية في الصندوق متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت و الشروط التي يقررها مجلس المحافظين، و تنقسم هذه العضوية إلى:

- الأعضاء الأصليون: و هم البلدان الممثلون في المؤتمر النقدي و المالي للأمم المتحدة و التي قبلت حكوماتهم عضوية الصندوق قبل 31 ديسمبر 1945م .
- الأعضاء لآخرون: و هم مجموعة الدول التي لم تشارك في المؤتمر أو اشتركت و لم تقبل عضويتها أو قدمت طلب العضوية بعد 31 ديسمبر 1945م.

أ- شروط اكتساب العضوية:

لكي يتم قبول العضوية في صندوق النقد الدولي لابد من توفر شرطين:

- التقدم بطلب إلى الصندوق: حيث يجب على الدولة طالبة العضوية أن تتقدم بطلب إلى الصندوق توضح فيه كافة البيانات، و الحقائق المعنية و المطلوبة من قبل الصندوق، ثم يقوم مجلس المديرين التنفيذيين بفحصه، و تقديم تقرير بشأنه إلى مجلس المحافظين الذي يبث في قبول العضوية من عدمها.
- يجب أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة مستقلة: إن عضوية الصندوق تقتصر على الدولة كاملة السيادة، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، و بتولي شؤونها الدولية.

ب- إيقاف العضوية:

و يكون مترتبا على الانسحاب من العضوية، أو على إيقاف العضوية.[2]

- ✓ الانسحاب الاختياري من العضوية: يجوز للدولة العضو الانسحاب من عضوية الصندوق بشروط:

- إخطار الدولة للصندوق بالانسحاب كتابة، و يعتبر تاريخ استلام الإخطار هو تاريخ الانسحاب.

---

[1]. اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المادة الثانية، ص3. الموقع الرسمي للصندوق :

http://www.imf.org, consulted on :(21:04), 10/03/2018.

[2]. عليوة علي، " **مرجع سبق ذكره**"، ص8.

– الوفاء بالالتزامات القائمة: عندما تنسحب الدولة من الصندوق تتوقف عمليات و تعاملات الصندوق بعملة العضو المنسحب، و يتم تسوية و تصفية كل الحسابات الكائنة بين الصندوق و العضو المنسحب باتفاق يعقد بين الطرفين.

✓ الإيقاف: يمكن للصندوق أن يُوقعَ عقوبة الإيقاف على الدولة العضو إدا توفر شرطين:

.– إخلال الدولة العضو بالتزاماتها.

– إعلان الصندوق للدولة العضو بالتزاماتها المنتهكة، و إعطاؤها مدة معقولة لإنجازها و منحها فرصة لتوضح موقفها.

✓ الانسحاب الإجباري: و يشترط ذلك توفر الشروط التالية:

– صدور قرار سابق بالإيقاف.

– عدم التزام الدولة العضو خلال فترة معقولة.

ثانيا– نظام التصويت في الصندوق :

يعتمد صندوق النقد الدولي طريقة التصويت الموزون، حيث يتمتع كل دولة عضو ب 250 صوتا، يُضاف إليها صوت عن كل جزء من حصتها يتجاوز ال 100000 وحدة من حقوق السحب الخاصة*[1]، كما تحصل كل دولة عضو على صوت عن كل قسط من استعمال عملتها يتجاوز الـ 100000 وحدة من حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها و تُباعُ إلى الدول أخرى (إدا طلبت عملتها)،[2] غير أن العكس يحصل أيضاً، أي أنه يخصم من أصوات البلد المقترض عن كل قسط يساوي 400000 وحدة حقوق سحب خاصة يقترضها من الصندوق.

أمّا اتخاذ القرارات في هذه المنظمة فيتميز بالتدرج فيما يتعلق بنسب الأصوات اللازمة لإصدار تلك القرارات، إذ تتخذ بالأغلبية من الأصوات المعبر عنها في القضايا العادية، و بأغلبية 70% بالنسبة للقرارات ذات الطبيعة العملياتية، و بأغلبية 85% بالنسبة للمسائل المتعلقة بهيكل الصندوق أو تعديل الحصص، و من هنا نجد أن البلدان القوية هي المهيمنة على الصندوق، و سياساته تتدرج في إطار إستراتيجياتها العامة، و إنه لا وزان للبلدان النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة فهي مجرد تابعة في قراراتها للأطراف القوية،

[1]*. هي عبارة عن وحدات نقود حسابية دفترية تنشأ إداريًا، و هي مخصصات للدول الأعضاء لدى الصندوق، و التي سنتطرق إليها في المطلب الرابع.

[2]. علي عبد الفتاح أبو شرار، " **مرجع سبق ذكره** "، ط1، ص449.

فستستحوذ خمس دول على أكثر من 39% من الحصص أو الأصوات، و هي أمريكا 17%، اليابان و فرنسا و ألمانيا و بريطانيا ب 22%.[1]

المطلب الثالث: موارد صندوق النقد الدولي

تتكون موارد صندوق النقد الدولي من :

الفرع الأول: حصص الأعضاء: إن الأعضاء في صندوق النقد الدولي تساهم بحصة معينة يتحدد على أساسها:

– اكتتاب كل دولة في الصندوق. – القوة التصويتية لكل دولة.

– الإمكانية المتاحة لاستخدام موارد الصندوق (حقوق السحب).

حيث تتمثل في اشتراكات الأعضاء و هي تتكون من مجموعة الاحتياطات الدولية من الذهب و العملات الأجنبية حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس مال الصندوق و القيام بدفع 25% من حصته ذهباً. أو دولاراً، و يدفع الباقي أي 75% من حصة البلد العضو بعملته الخاصة المقومة بالدولارات،[2] و عدلت فيها وأصبح البلد العضو يدفع 75% بالعملة الوطنية و 25% بالعملة القابلة للتحويل و استخدام.

هذا وقد أوجد الصندوق استثناءات على قاعدة تقديم25% ذهب من الحصة بـ 10%من قيمة احتياطات الفعلية للدول التي تمتلك احتياطات ضعيفة من الذهب و الدولار.[3]

و قد استمد الصندوق مند إنشائه صيغاً عديدة لتحديد الحصص المبدئية أهمها:[4]

$$Q= (0\ .01Y+0.025R+0.5P+0.227VC)(1+C/Y)$$

ثم أصبحت:

$$Q= (0.0045Y+0.05881008R+0.39\ (P+C)\ +1.0432VC)$$

و تعرف الرموز السابقة كما يلي:

Q : الحصة.

Y: إجمالي الناتج المحلي 1985.

C: المتوسط السنوي للمحصلات الجارية (متوسط 1981–1985) .

---

[1]. يوسف حسن يوسف، " **تأثير صندوق النقد الدولي و المنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول**"، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012، ص115.

[2]. يونس أحمد البطريق، " **مرجع سبق ذكره** "، ط1، ص63.

[3]. مروان عطون، " **مرجع سبق ذكره**"، ص78.

[4]. عليوة علي، " **مرجع سبق ذكره**"، ص11.

R: متوسط الاحتياطات الشهرية (الذهب و العملات القابلة للتحول) 1985 م.

P: المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط 1985.1981) .

V c: تغيرية المتحصلات الجارية (انحراف المعياري واحد عند متوسط متحرك لخمس سنوات في الفترة 1985-1973).

و يجري مجلس محافظي الصندوق مراجعة عامة للحصص على فترات منتظمة (كل خمس سنوات على الأقل) مما يسمح للصندوق بتقييم مدى كفاية الحصص بالنسبة لاحتياجات البلدان الأعضاء من التمويل، و بتعديل حصص البلدان على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي. فتسهم الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي، حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص، أما السيشل فهي أصغر اقتصاد في العالم فتسهم بحصة مقدارها 0.004%.[1]

الفرع الثاني: الاقتراض

يُعتبر الاقتراض من المصادر المكملة للمورد الرئيسي المتمثل في حصص الأعضاء الذي يلجأ إليه الصندوق في حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه. ولصندوق مجموعتين من الاتفاقات و هما:

1- الاتفاقات العامة للإقراض (CAB): التي تم إنشاؤها في عام 1962م و يشارك فيها أحد عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة و سويسرا أو بنوكها المركزية). الهدف من هذه الاتفاقيات هو تجنب وقوع الصندوق في عسر السيولة، و يصل المبلغ المحتمل للائتمان المتاح للصندوق بموجب هذه الاتفاقات 17 مليار وحدة حقوق سحب خاصة 26 مليار دولار فضلاً عن مبلغ قدره 1.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة 2.3 مليار دولار متاح بموجب اتفاق المصاحب مع المملكة العربية السعودية في 26 ديسمبر 2013، و قد تم تفعيل الاتفاقات العامة للاقتراض 10 مرات حتى الآن. آخرها في عام 1998م.[2]

2 ـ الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB): التي تم استحداثها عام 1997م و أدخلت حيز التطبيق 1998م و يشارك فيها 25 بلدا مؤسسة. كمصدر مكمل لمورد الصندوق، جاءت بعد الأزمة المالية التي شاهدتها المكسيك والحاجة الماسة إلى موارد إضافية للصندوق لمساعدة أعضائه. و هي مجموعة من الاتفاقات الإئتمانية بين الصندوق و38 بلد عضو مؤسس، بما في ذلك عدد من اقتصاديات الأسواق الناشئة، و في مارس 2011م تمت توسعتها و تمديدها بانضمام مشاركين جدد لزيادة الموارد المتاحة لتوفير السيولة،

---

[1]. متولي عبد القادر، " **مرجع سبق ذكره**"، ص270.

[2]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون، " **مقدمة في المالية الدولية**"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولي، 2007، ص200.

و أصبح بإمكان هذه الاتفاقات بمجرد تفعيلها أن توفر موارد مكملة بحد أقصى 366.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة(553 مليار دولار أمريكي). و بموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين تُباح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى (34 بليون) وحدة حقوق سحب خاصة حوالي (46) بليون دولار أمريكي.[1]

الفرع الثالث: مبيعات الذهب وموارد أخرى

قد يلجأ الصندوق إلى بيع جزء من أصوله من الذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية و هذا ما تم فعلا في إطار إصلاح نظام "برتون ووذز" الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978م .

و يشترط استخدام الذهب في عمليات و تعاملات الصندوق قراراً مدعوماً بأغلبية 85%من القوة التصويتية، و يمتلك الصندوق حوالي 3217 طن من الذهب و هو ما يساوي 103439916 أوقية من الذهب، و قد قُيمت ممتلكات الصندوق من الذهب بسعر السوق بحوالي 25.2 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة مقابل 25.1 مليار وحدة بأسعار 30 أفريل 2002م، و بلغ سعر أونصة الذهب في 30 أكتوبر 2009م حوالي 1090 دولاراً. و بالتالي فقيمة ممتلكات الصندوق من الذهب تتجاوز 67 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، في حين أن القيمة التاريخية المثبتة في بيانات الموازنة الخاصة بالصندوق هي حوالي 5.9 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.

و قد قام الصندوق ببيع الذهب في مناسبات عديدة أهمها في الفترة مابين 1976-1980م حيث باع ثلث الاحتياطات من الذهب 50 مليون أوقية، كما أعلن الصندوق في الفترة من 19 إلى 30 أكتوبر 2009 عن بيعه 200 طن من الذهب للبنك المركزي الهندي بقيمة 6.7 مليار دولار من حصته. 400 طن مقرراً بيعها في إطار جهود المقرض الدولي لتأمين موارده لدعم البلدان الأقل فقراً.

بالإضافة إلى عائدات الذهب، هناك موارد أخرى للصندوق تتمثل في الرسوم على الائتمان الممنوح للدول الأعضاء، و عمليات شراء العملة أو ما يُسمى بالدخول من عمليات الصندوق.[2]

---

[1]. متولي عبد القادر، " **نفس المرجع السابق**"، ص270.

[2]. أسماء بوزيت، منى قرموعي، " **دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية- دراسة حالة الأزمة المالية العالمية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية ، غير منشورة، جيجل، ص56.

المطلب الرابع: المساعدات و التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي

يقدم صندوق النقد الدولي العديد من التسهيلات و المساعدات للدول الأعضاء و يقوم الصندوق بتطوير نظم التسهيلات باستمرار و تشمل التسهيلات حاليا على أنواع التالية:

الفرع الأول: أشكال المساعدات المالية و الإنمائية

أولا: تسهيلات برنامج التثبيت الاقتصادي

يقدم صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء مجموعة من التسهيلات التمويلية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي بهدف معالجة الإختلالات على المدى القصير يمكن ذكرها في:

أ- حقوق السحب العادية: أنشاء هذا النوع من التسهيل في 28 جويلية 1968م و بمقتضي حقوق السحب العادية فإنهُ يحق للدولة العضو إذا ما كانت تمر بأزمة أو صادفت صعوبات في ميزان مدفوعاتها أن تلجأ إلى الصندوق طالبةً شراء كمية معينة من عملات الدول الأخرى الأعضاء فيه مقابل دفع عملتها الوطنية في ذات الوقت تلتزم بإعادة شراء عملتها و العملات الأجنبية التي قامت بشرائها عند الاقتراض، شرط أن لا تتجاوز ما يسحبه العضو من موارد الصندوق خلال سنة، (25%) من قيمة حصته و أن لا تكون العملة التي يطلبها نادرة لا يستطيع الصندوق تلبية حاجاته منها نظراً للطلب المتزايد عليها من قبل الدول الأخرى. إلا أن أسلوب حقوق السحب العادية لم يكن يتسم بالسرعة و المرونة حيث كان يجب على الدولة العضو طالبة المساعدة من الصندوق انتظار ثلاثة أيام حتى يتم بحث طلبها و الدولة التي تمر بأزمة نقدية كبيرة و مُفاجئة يصعب عليها انتظار هذه المدة و من هنا نشأت ضرورة البحث عن أسلوب جديد أكثر كفاءة في هذا الصدد و هو ما تحقق بما عرف باتفاقات المساندة.[1]

ب- اتفاقات المساندة: تم تنفيذ هذا الأسلوب في 13 فيفري 1952 و هي تمثل جوهر سياسات الإقراض في الصندوق، و هو بمثابة تأكيد للدولة العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، و على فترة تتراوح بين 12 و18 شهراً في العادة.[2] لا يتم منح هذا القرض لمواجهة عجز وقع فعلاً في ميزان المدفوعات و لكن للوقاية من المشاكل المنتظرة أو المتوقعة و قد نجح هذا الأسلوب لاتسامه بالمرونة و الفاعلية، مع بيان سبب اللجوء إلى موارد الصندوق و الالتزام بفترة التمويل و تبرير كيفية استخدام هذا القرض بأن يكون تدعيماً لعملتها في أسواق الصرف أو محاولة علاج عجز مؤقت في ميزان المدفوعات.

---

[1]. علي عبد الفتاح أبو شرار، " **مرجع سبق ذكره**"، ط3، ص472.

[2]. طارق فاروق الحصري، " **مرجع سبق ذكره**"، ص. ص115.116.

ج- حقوق السحب الخاصة: أنشأت بموجب التعديل الأول لاتفاقية الصندوق 1969م، و الذي جعلها توفر المزيد من السيولة الدولية اللازمة لسداد الالتزامات الدولية. و هي عبارة عن وحدات نقود حسابية دفترية تنشأ إدارياً و يتم تقييدها في صندوق النقد الدولي في حساب مستقل من الحساب العام تحت اسم حساب السحب الخاص. و هي مخصصات للدول الأعضاء لدى الصندوق، حيث تستمد إبرائها القانونية في مجال المدفوعات الدولية من التزامات الدول الأعضاء في الصندوق بقبولها في أي وقت من أية دولة و ضمن قيمة إجمالية محددة.[1]

* احتساب حقوق السحب الخاصة:

في بداية الأمر حددت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بدولار واحد حيث كان يحمل كل منهما نفس مقدار الذهب وزناً (1ح س.خ =0.88671غ ذهب) عام 1970م و لكن ابتداءاً من 1974م أصبحت قيمة حقوق السحب الخاصة تتحدد على أساس أوزان مرجحة لسلة تتألف من 16 عملة رئيسية، و قد تضمنت هذه السلة عملات تلك الدول التي كانت مساهمتها في مجموع التجارة الدولية لا تقل عن 1%.

و اعتبارا من جانفي سنة 2001م أصبحت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة تتشكل من أربعة عملات هي الدولار الأمريكي، و الين الياباني، و الجنيه الإسترليني، والأورو بعد أن تم تعويضه في مقابل المارك الألماني و الفرنك الفرنسي. و طبقاً لتقويم الذي أجري سنة 2006م لحقوق السحب الخاصة تصل مساهمة الدولار في السلة إلى 44 مقابل 34 لليورو، و11 للين الياباني و11 للجنيه الإسترليني.[2]

* مجالات استعمال حقوق السحب الخاصة:[3]

تكمن أهم خصائص حقوق السحب الخاصة في إمكانية:

- استعمالها من طرف البلدان الأعضاء في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات.
- استعمالها في دفع حصص البلد العضو.
- بيعها مقابل شرائه لعملته المحلية، دون العودة إلى طلب إذن الصندوق.
- استعمالها كأداة لتسوية المعاملات مع الصندوق نفسه مثل إمكانية البلد العضو دفع العمولات و الفوائد على القروض بواسطة حقوق السحب الخاصة .

---

[1]. شقيري نوري موسى و آخرون، " **مرجع سبق ذكره**"، ص226.

[2]. مروان عطون، " **مرجع سبق ذكره**"، ص98.

[3]. شقيري نوري موسى و آخرون، " **مرجع سبق ذكره**"، ص228.

ثانيا: تسهيلات برامج التعديل الهيكلي

على غرار التسهيلات التمويلية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي فان هذا الأخير يقدم تسهيلات على المدى المتوسط والطويل نذكرها في:

أ- الشريحة الاحتياطية: وفق هذه الشريحة للعضو حق السحب في حدود 25% من قيمة حصته في الصندوق سواء كان ذلك بحقوق السحب الخاصة أو بعملات أجنبية بدون آي شرط، وبدون أية جدول لإعادة الدفع، و كذلك بدون أي سعر للفائدة أو رسوم الخدمة.

ب- الشرائح الائتمانية: تقسم إلى أربعة شرائح الائتمانية تساوي كل منها 25% من قيمة حصة الدولة العضو، و لا يستطيع العضو سحب أي شريحة إلا بعد استنفاذ الشريحة الاحتياطية، و هكذا عند استخدام الشرائح العليا (الثانية، الثالثة، الرابعة)، حيث أن استخدام الشريحة التي قبلها، تدفع المبالغ المسحوبة خلال مدة تتراوح بين ثلاث – خمس سنوات.[1]

ج- تسهيل التمويل التعويضي: أنشاء هذا التسهيل عام 1963، و أطلق فعليا في 1996، حيث يقدم صندوق النقد الدولي هذا النوع من التسهيلات للدول النامية المصدرة للموارد الأولية نتيجة ظروف خارجة عن إرادتها، بموجب هذا التسهيل يسمح الصندوق لهذه الدول بالاقتراض ما يصل إلى 95% من حصتها على أن يتم السداد خلال فترة ما بين 3-5 سنوات .[2]

د- تسهيل التكييف الهيكلي: أنشاء هذا التسهيل عام 1986 لتقديم الدعم وفقا لشروط ميسرة للدول النامية ذات الدخول المنخفضة و التي تتعرض لازمة مدفوعات دولية،[3] بسعر فائدة يقدر ب 0.5% سنويا و فترة سداد تتراوح بين 5-10 سنوات لدعم برنامج التصحيح الهيكلي ذات الأجل المتوسط على المستوى الاقتصاد الكلي.[4]

هـ- تسهيلات موسعة (التمويل الممتد): أنشئ هذا التسهيل سنة 1974 لعلاج العجز في ميزان المدفوعات الناشئة عن اختلالات هيكلية في الإنتاج أو التجارة و يحتاج علاج هذا النوع من العجز إلى فترة زمنية غير قصيرة تسمح بتوظيف و إجراء التعديلات اللازمة و هذا يعني إتاحة التسهيلات الائتمانية عن موارد

---

[1]. عليوة علي، " **مرجع سبق ذكره**" ص22.

[2]. غازي عبد الرزاق النقاش، " **مرجع سبق ذكره**"، ص95.

[3]. شقيري نوري موسى و آخرون، " **مرجع سبق ذكره** "، ص225.

[4]. يونس أحمد البطريق، " **مرجع سبق ذكره** "، ط2، ص74.

الصندوق إلى الدولة صاحبة العجز على مدى 3-4 سنوات على أن تقوم بسداد هذه التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من 5-10 سنوات.[1]

و- تسهيل التمويل التعويضي والطارئ: اعتمد الصندوق هذا التسهيل عام 1988 ليحل محل تسهيل التمويل التعويضي الذي أنشئ عام 1963 لمساعدة البلدان الأعضاء التي تنتج سلعا أولية على مواجهة أي نقص مؤقت في حصيلة الصادرات، ولا يقتصر هذا التسهيل على مواجهة انخفاض في أسعار الصادرات فقط (كالتمويل التعويضي) بل يسمح هذا التسهيل الجديد بالسحب من الصندوق في حدود 105% من حصة الدولة لدى الصندوق و ليس في حدود 95% فقط، كما هو الحال بالنسبة للتمويل التعويضي و إن كان الصندوق يشترط التزام الدولة بإتباع برنامج الإصلاح الهيكلي مقابل منحها هذا التمويل، و يبدأ التسديد بعد 3 سنوات و ثلاث أشهر و ينتهي بعد 5 سنوات.[2]

ز- تسهيل النمو الحد من الفقر: هذا النوع من التسهيل حل محل التسهيل التمويلي المعزز لتصحيح الهيكلي في نوفمبر سنة 1999. و هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر الدول الأعضاء التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من مبيعات الذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض.[3]

ح- تسهيل الاحتياطي التكميلي: هو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان الثقة في السوق بشكل مفاجئ و مثير للاضطراب، و تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.[4]

ط- خطوط الائتمان الطارئ: هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من الصندوق على أساس قصير الأجل، عندما يواجهون أزمة مالية مفاجئة.

---

[1]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي و آخرون، " **مرجع سبق ذكره**"، ص477.

[2]. يونس أحمد البطريق، " **مرجع سبق ذكره**"، ط2، ص75.

[3]. مدني بن شهرة، " **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية** "، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2008، ص56.

[4]. عبيدات ياسين، ". **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء** "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتورا في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،غير منشورة، جامعة سطيف، 2011-2012، ص34.

ي – مساعدات الطوارئ: استحدثت في عام 1962 لمساعدة البلدان الأعضاء عند مواجهة مشكلات مالية ناجمة بسبب الكوارث الطبيعية و قد عدل هذا النوع من المساعدات عام 1995 ليشمل الدول التي خرجت من نزاع مسلح.

ك– التسهيلات البترولية: قام الصندوق بتنظيمها في عام 1974م نتيجة للارتفاع الشديد في أ سعار البترول و منتجاته و الذي أدّى إلى إصابة موازين المدفوعات في العديد من البلدان المستوردة للنفط بالعجز، و قد ارتكز الصندوق في تمويل ذلك على الاقتراض من الدول الصناعية و البترولية التي حققت فائضًا في موازين مدفوعاتها و أهمها: السعودية، الكويت، إيران، كندا، ألمانيا، إلا أن المستفيد الأكبر من هذا النظام كانت الدول الصناعية.[1]

الفرع الثاني: المساعدات الفنية

تعتبر عنصرا مكملا لما يقدمه الصندوق للدول الأعضاء في مجالات السياسة النقدية، المالية العامة، النظام المصرفي و كذا سياسات أسعار الصرف.[2]

أ– مجالاته:

يقوم الصندوق بتقديم المساعدات الفنية و التدريب في أربعة مجالات أساسية هي:

- دعم القطاعات المالية و النقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي و الرقابة عليه و إعادة هيكلته، و إدارة النقد الأجنبي و العمليات ذات الصلة، و نظم المقاصة و تسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية و تطويرها.
- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات و الإدارة الضريبية و الجمركية، و وضع الميزانية، و إدارة الإنفاق، و إدارة الدين الداخلي و الخارجي.
- إعداد البيانات الإحصائية و إدارتها و نشرها و تحسين نوعيتها.
- صياغة التشريعات الاقتصادية و المالية و مراجعتها.

[1]. بوزيت أسماء، منى قرموعي، " **مرجع سبق ذكره** "، ص64.

[2]. يوسف حسن يوسف، " **مرجع سابق الذكر**"، ص42.

ب- طرقها و أشكالها:

يقدم صندوق النقد الدولي مساعداته الفنية عن طريق إدارات عديدة أهمها:[1]

1. إدارة شؤون النقد و الصرف: و تقدم المساعدات الفنية المتعلقة بإصلاح المصارف المركزية و تحسين كفاءتها، و تصميم السياسات النقدية تحسين أدواتها، و ضبط أنظمة الصرف و التسويات و المحاسبة.

2. إدارة شؤون المالية العامة: و تضطلع بتقديم المساعدات الفنية المتعلقة بالسياسة الضريبية لإصلاح إدارة الضرائب و الجمارك و أنظمة الخزينة العامة و تحسين المحاسبة الخاصة بالميزانية و سبل ضبط و ترشيد النفقات العامة و تغيير أنماط الضمان الاجتماعي بما يتناسب و رؤية الصندوق الخ...

3. إدارة شؤون القانونية: و تشمل إعداد التشريعات الجديدة و مراجعة القوانين السارية و إعادة صياغتها و تكييفها مع متطلبات التوجهات الليبرالية للاقتصاد الوطني للبلد العضو، إضافة إلى تقديم المشورة القانونية.

4. إدارة الإحصاء: وتقوم بمساعدة الأعضاء على الالتزام بالمعايير المقبولة دوليا في إعداد البيانات الإحصائية التي تتضمنها التقارير التي على أساسها تتحدد الكثير من جوانب السياسات الاقتصادية، و على ضوئها تتم عملية التقييم و المتابعة، والغرض من تقديم هذه المساعدة الوصول إلى أنظمة إحصائية سوقية .

5. إدارة الخزينة: و تقدم مساعدات فنية فيما يتعلق بفتح الحسابات الخاصة بمعاملات صندوق النقد الدولي، و كيفية ضبطها، و أهم المعاملات التي تقوم بها الدول الأعضاء و منها مدفوعات الحصص.

6. إدارة وضع و استعراض السياسات: و هي تقدم المساعدات الفنية المتعلقة بإدارة أزمة المديونية، و تساعد على تصميم السياسات التكييفية المناسبة.

7. مكتب الخدمات الحسابية: و يقدم المساعدة الفنية المتعلقة بنظم و تكنولوجيا المعلوماتية.

8. معهد صندوق النقد الدولي: و يقوم بتقديم البرامج التدريبية و الحلقات الدراسية و الندوات و المحاضرات التكوينية للمسئولين و الموظفين الحكوميين حول مجموعة متنوعة من الموضوعات الاقتصادية و القضايا الثقيلة المتعلقة بالسياسات التي يدعمها صندوق النقد الدولي.

9. معهد فينا المشترك و معهد إفريقيا و معهد سنغافورة.

ج- سياسات الإشراف العالمي: يقوم صندوق النقد الدولي بالإشراف على النظام النقدي الدولي من خلال توفير إطار تسيير تبادل السلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان وتحقيق النمو الاقتصادي السليم، بغية الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المالي الدولي، و من اجل تكييف هذا الدور يلتزم كل

[1]. عليوة علي ، " **مرجع سابق الذكر** "، ص. ص24.25.

عضو بالتعاون مع الصندوق و سائر البلدان الأعضاء لتامين ترتيبات منظمو للصرف و العمل على إيجاد نظام مستقر لأسعار الصرف .

و يقوم الصندوق بممارسة دوره الإشرافي من خلال ثلاث طرق للرقابة:[1]

1. الرقابة القطرية: و هي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة مع الدول الأعضاء بصورة منفردة حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة .
2. الرقابة العالمية: حيث يقوم المجلس التنفيذي باستعراض الاتجاهات و التطورات الاقتصادية العالمية، و هي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية. و من العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات و الآفاق المستقبلية و قضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية،
3. الرقابة الإقليمية: و بموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. و يشمل ذلك، على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي و منطقة اليورو، و الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا ...الخ. كذلك تشارك إدارة الصندوق و موظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة و مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا و المحيط الهادي.

[1]. يوسف حسن يوسف، " **مرجع سابق الذكر**"، ص28.

المبحث الثاني: البنك الدولي

تمخض عن اتفاقية " بريتون وودز" إنشاء صندوق النقد الدولي إلى جانبه البنك الدولي الذي يعد من مؤسسات الأمم المتحدة و التي أوكلت إليها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة البناء و التعمير لدول أوروبا التي خربتها الحرب العالمية إلا أن دوره تطور إلى أبعد من ذلك، و ذلك لاتساع نطاق عضويته إذ أصبح يهتم بمحاربة الفقر و تحقيق التنمية عبر العالم.

المطلب الأول: ماهية البنك الدولي

يلعب البنك الدولي دورا هاما في تمويل و رفع أداء الاقتصاديات الدولية من خلال المساعدات المالية و الفنية التي يقدمها للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم.

الفرع الأول: نشأة البنك الدولي

أولا : لمحة تاريخية للبنك الدولي

تزامن تأسيس البنك الدولي مع إنشاء صندوق النقد الدولي فهما توأما اتفاقية "بريتون وودز" و كلاهما من المؤسسات الاقتصادية الدولية، يعينان بالنظام الاقتصادي الدولي ما بعد الحرب، إذ تم تأسيس البنك الدولي أصلا من أجل إعادة تعمير ما خربته الحرب، و تشجيع دور الاستثمارات الخاصة الأجنبية في اقتصاديات الدول الأعضاء و تدعيم المشروعات المحلية في الدول النامية، غير أن هذه المهمة تجسدت فعليا بعد سنتين من تأسيسه سنة 1946، و هو لا يقبل في عضويته سوى الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، و يضم حاليا حوالي 189 دولة،[1]

ثانيا: تعريف البنك الدولي

تتعدد التعاريف و تختلف، و فيما يلي تعريف شامل للبنك الدولي :

البنك الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية "بريتون وودز"عام 1944، فهو يتمتع باستقلالية في تصريف أعماله، و هو يعتبر مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي، والمسؤول عن إدارة النظام المالي الدولي بتقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء و عمليات التعمير و البناء الاقتصادي بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة و ذلك بغرض تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية.[2]

---

[1]. الموقع الرسمي للبنك الدولي ، في الموقع :

http://www.albankaldawli.org, Consulted on : (21:12), 10/03/2018.

[2]. عصام الدين أحمد أباظة،" **مرجع سابق الذكر** "،ص64.

الفرع الثاني: أهداف البنك الدولي

وفقا لاتفاقية المنشئة للبنك الدولي تتلخص أهدافه الأساسية بصفة عامة في ما يلي :

- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية، سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو المشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.[1]
- فض النزاعات المالية بين الدول الأعضاء، و تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.[2]
- المساعدة على إعادة بناء و تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء، ما بعد الحرب و تخفيف الأضرار و التي لحقت بالبلدان الأعضاء من خلال تسهيل و تشجيع توظيف رؤوس الأموال في البلدان الأعضاء و دعم الاستثمار من أجل الأغراض السليمة و تحويل الموارد الضرورية التي تحتاجها البلدان الأقل نموا.
- تقديم المعونات الفنية و الاستشارية للدول النامية، و خاصة في الحالات التي تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض مشاريع الاستثمار.[3]
- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض و التسهيلات الاستثمارية.
- المساهمة في تنمية و تنظيم التجارة الخارجية و عملياتها للدول الأعضاء من خلال عمليات التوظيف و الاستثمارات الدولية من اجل الحفاظ على توازن موازين مدفوعا تهم على المدى الطويل.
- مع مرور السنوات و اتساع عضويته أصبح البنك الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أهمها محاربة الفقر في العالم و ذلك بالعمل على رفع إنتاجية الشعوب الفقيرة و محاولة إعطائها دورا نشيطا في سيرورة التنمية الاقتصادية.

و هذا فيما يخص الأهداف الرئيسية التي يقوم بها البنك الدولي إلا أن هنالك هدفا أخر للبنك و هو عملية حماية مصالح و أموال الدول الأعضاء الرئيسية أي الدول الصناعية الغنية، و من اجل ذلك فان القروض لا تمنح إلا للدول السائرة في ركابها و بغض النظر عن مدى نجاح الاستثمارات.[4]

---

[1]. يونس أحمد بطريق، "**مرجع سابق الذكر** "، ط2، ص50.

[2]. محسن أحمد الخضيري ، "**مرجع سبق ذكره**"، ص104.

[3]. علي عباس، "**مرجع سابق الذكر**"، ص308.

[4]. إيمان حملاوي ،"**مرجع سبق ذكره**"، ص 21 .

الفرع الثالث: وظائف البنك الدولي

بالإضافة إلى عمليات الإقراض و ضمان القروض فإن البنك يقوم بالعديد من الوظائف أهمها:

- تقديم التمويل طويل الأجل و ذلك لتقوية البني التحتية اللازمة المهيأة لقيام المشاريع و برامج التنمية خاصة في الدول النامية.[1]
- تقديم المساعدات المالية للدول الأكثر فقراً و التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار.
- القيام بضمان القروض الممنوحة لعدد من البلدان من قبل البنوك الخاصة.
- دعم برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية و المشورات لرسم السياسات الاقتصادية، و اختيار المشروعات التنموية مع تطوير أدوات التحليل لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.[2]
- العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- تكوين موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارية الاقتصادية الحديثة و ذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة، و عليه تم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية به مجموعة كبيرة من أهل الاختصاص.[3]
- الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث يخصص 3% من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية و الاجتماعية و تنشر البحوث في المجلات المتخصصة أو كتب مطبوعة أو نشرات.
- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو و توسيع القطاع الخاص، و بما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي.

[1]. محسن أحمد الخضري، " **مرجع سابق الذكر**"، ص، ص144، 145.

[2]-موسى سعيد مطر و آخرون، " **مرجع سبق ذكره**"، ص169.

[3]. مدني بن شهرة، " **مرجع سبق ذكره**"، ص74.

المطلب الثاني: المؤسسات التابعة للبنك الدولي والمكملة له

سعيا من البنك الدولي لتوفير الموارد اللازمة و استكمال نشاطه المتم لنشاط صندوق النقد الدولي في مجالات محددة، أنشاء مجموعة مؤسسات تابعة و متعاونة معه، بما تعرف بمجموعة البنك الدولي، و في مايلي إيجاز لأهمها و المتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: مؤسسة التمويل الدولي.[1]

تأسست مؤسسة التمويل الدولي عام 1956، و تم إعلانها وكالة دولية متخصصة من وكالات هيئة الأمم سنة 1957 باعتبارها هيئة دولية ذات استقلال مالي و إداري عن البنك الدولي، تضم 186 دولة عضو و يشترط أن يكون العضو فيها عضوا البنك الدولي، و تهدف إلى تشجيع نمو القطاع الخاص في الدول النامية و المساعدة في تعبئة رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية لهذا الغرض، و تقدم الهيئة مجموعة من الأدوات و الخدمات المالية إلى الشركات في الدول النامية الأعضاء أبرزها:

- القروض الطويلة الأجل بالعملات الأجنبية والمحلية بأسعار فائدة ثابتة أو صغيرة.
- الاستثمارات في أسهم رأس المال.
- أدوات الاستثمار في أشباه أسهم رأس المال (القروض غير الممتازة، الأسهم الممتازة، سندات الدخل...).
- إدارة المخاطر و توفير تسهيلات تحويطية.

هذا و قد قامت بتقديم تمويل نحو 2626 مشروعا حتى عام 2001 و دفعت من مواردها الخاصة أكثر من 21 بليون دولار.

الفرع الثاني: الرابطة الدولية للتنمية

تأسست سنة 1960 كوكالة متخصصة و متفرعة عن مجموعة البنك الدولي، بهدف منح الدول الأكثر فقرا قروضا بشروط أكثر يسرا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و تستخدم الدول الفقيرة جدا هذه القروض في تنمية مشاريع البنية الأساسية و الطاقة لأجل تحسين الأداء الاقتصادي، و تستمد هذه الهيئة مواردها المالية من تحويلات صافي أرباح البنك الدولي ومساهمات التي تقدمها بعض الأعضاء من الدول الغنية و ما يكتتب به أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من عملات قابلة للتحويل كرأس المال.[2]

و تمثل المؤسسة الدولية للتنمية أحد أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى اشد بلدان العالم فقرا البالغ 80 بلد، و التي أوجد منها 39بلدا في إفريقيا، و تقدم المؤسسة قروضا بدون فائدة (ما يعرف بالاعتمادات)

[1]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي و آخرون،" **مرجع سبق ذكره** "، ص207.

[2]. علي عبد الفتاح أبو شرار، " **مرجع سبق ذكره**"، ط3، ص481.

بشروط ميسرة للبلدان الأشد فقرا و التي قدرتها على الاقتراض بشروط السوق ضئيلة جدا أو معدومة، و تمتد فترة السداد إلى ما بين 35 إلى 40 سنة و فقرة سماح مدتها 10 سنوات، و منذ بدء عملها بلغت قيمة مجموع الإعتمادات و المنح التي قدمتها المؤسسة 182 بليون دولار أمريكي.[1]

كما قدرت ارتباطاتها للسنة المالية 2008 ب 11.2 مليار لتمويل 199 مشروعا في 72 بلدا.[2]

الفرع الثالث:الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تأسست في عام 1988 وأعضائها 177 دولة، تساعد على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات ضد المخاطر غير التجارية لحماية الاستثمار عبر الحدود في الدول النامية الأعضاء فيها مثل مصادرة الملكية و عدم قابلية تحويل العملة المحلية و قيود تحويل الأموال و الحروب و الاضطرابات الأهلية و مخاطر خرق العقود، و تعزيز الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من ثقة المستثمرين من خلال الحماية ضد هذه المخاطر بوصفها الوسيط الموضوعي القادر على التأثير في القرارات التي قد ينشب عنها نزاع بالإضافة إلى ذلك توفر وكالة الدعم الفني و الخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و الحصول عليها، كذلك تنشر الوكالة المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار في البلدان النامية ليطلع عليها مجتمع الأعمال التجارية الدولي.[3]

و قد قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار منذ إنشائها أكثر من 17.4 بليون دولار أمريكي في شكل ضمانات(تأمين) لحوالي 600 مشروع استثماري في 96 دولة نامية.

الفرع الرابع: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[4]

تأسس المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في عام 1966 و يبلغ عدد أعضائه 144 دولة. إجمالي القضايا المسجلة لديه 268 قضية حتى نهاية 2008، الذي شهد تسجيل 32 قضية، يساعد هذا المركز على تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير تسهيلات دولية للتصالح و التحكيم في المنازعات المتعلقة بالاستثمار، مما يساعد على دعم و توفير مناخ من الثقة بين الدول والمستثمرين الأجانب.

---

[1]. طارق فاروق الحصري، "**مرجع سابق الذكر**"، ص176.

[2]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2008، ص8، متوفر في الرابط:

siteresources.worldbank.org, consulted on : (15:55), 27/04/2018.

[3]. محمد أحمد السريتي،" **مرجع سبق ذكره**"، ص، ص145-160.

[4]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2008، ص8.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبتك الدولي

يشرف على تنظيم و سير الأعمال في البنك الدولي حسب الملحق(2) الهيئات التالية :

الفرع الأول: مجلس المحافظين

وفقاً لاتفاقية إنشاء البنك الدولي يُعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك و هو الذي يُشرف على إدارة البنك، و تقوم كل دولة عضو في البنك بتعين محافظ و نائب محافظ لمدة خمسة سنوات ليمثل الدول العضوة في اجتماعات المجلس الذي يجتمع في العادة مرة كل عام خلال شهر سبتمبر، من أجل تسيير شؤون البنك و رسم سياساته.

و يُفوض مجلس المحافظين جميع صلاحياته إلى المديرين التنفيذيين و المتضمنة مايلي:[1]

- الموافقة على دخول أعضاء جدد أو إيقاف عضويتهم.
- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به.
- تحديد أوجه توزيع صافي دخل البنك.
- البث في الإستئنافات المقدمة من مجلس التنفيذي عن تفسير أحكام اتفاقية إنشاء البنك الدولي.
- إيقاف عمليات البنك نهائياً.
- الموافقة على تعديلات اتفاقية الإنشاء.
- زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين.
- اتخاذ ترتيبات شاملة رسمياً للتعاون مع منظمات دولية أخرى.

الفرع الثاني: مجلس المديرين التنفيذي

يتكون من 24 مديراً تنفيذيا، يعين خمسة منهم من طرف الدول المالكة لأكبر الأسهم و هي :(الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة)، بينما الباقي فتنتخبهم الدول الأعضاء الأخرى و تعتبر الولايات المتحدة أكبر المساهمين بلا منازع يليها كل من اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة، و فرنسا، أماّ بقية الأسهم فتوزع على البلدان الأعضاء أخرى. و يرأس مجلس التنفيذي رئيس البنك و هو مسؤول عن إدارة البنك الدولي بصفة عامة، يتم انتخابه من طرف المديرين التنفيذيين للبنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجدد و جرت العادة أن يكون أمريكياً (من مواطني أكبر المساهمين في البنك)، و يترأس المدير اجتماعات المديرين التنفيذيين، و هو مسؤول عن إدارة شؤون البنك من ناحية تنظيم عملياته و الإشراف على

[1]. محمد أحمد السريتي ،" **مرجع سابق الذكر**"، ص. ص104.105.

الموظفين. و يُعدّ مدير البنك للإنشاء و التعمير في الوقت نفسه مديراً للمنظمات الأخرى التابعة للبنك الدولي، و عادة يجتمع المجلس التنفيذي مرتين كل أسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك الدولي.[1]

الفرع الثالث: المجلس الاستشاري

طبقًا لاتفاقية تأسيس البنك الدولي يتكون المجلس الاستشاري من عدد لا يقل عن سبعة أشخاص يختارهم مجلس المحافظين لمدة سنتين، و يجوز إعادة تعيينهم، و يجتمع المجلس مرة واحدة في السنة، و يتضمن لجان استشارية في النواحي البنكية و التجارية و الصناعية و المالية و الزراعية، و يختص المجلس الاستشاري بتقديم المشورة للبنك في الأمور الخاصة بالسياسات العامة.[2] و يعمل على تعيين موظفين و البالغ عددهم في مجموعة البنك الدولي سواء في مقر البنك الكائن في واشنطن العاصمة أو في المكاتب القطرية التابعة البالغ أكثر من 100 مكتب حوالي 9300 مهني في مجال التنمية ينتمون لأكثر من 160 بلداً في العالم و يعمل ما يزيد عن 3500 شخص بالمكاتب القطرية. و يتألف موظفو البنك من: خبراء اقتصاديين، و موجهين، و علماء بيئيين و محللين ماليين، و أخصائيين في علم الإنسان، و مهندسين... الخ.[3]

المطلب الرابع: التنظيم المالي للبنك الدولي

الفرع الأول: موارد البنك الدولي

يُعتبر البنك الدولي مؤسسة عالمية تسهر على توفير الأموال و منح القروض للدول خاصة الدول النامية و ذك بهدف تمويل المشاريع المختلفة و التي تتميز بتنوع القروض الممنوحة إليها فإن مصادر أموال البنك متنوعة باعتباره أكبر مؤسسة مالية مانحة للقروض عبر العالم، و قد كان رأس مال البنك عند إنشائه 10 ملايين دولار حيث يتكون رأس مال البنك الدولي من المصادر التالية:[4]

أولا: حصص الأعضاء

تتنوع الحصص التي يساهم بها الأعضاء في رأسمال البنك حسباً لحصتهم تقريباً في صندوق النقد الدولي بحيث يُلزم الأعضاء بدفع 20% فقط من هذه الحصة المقسمة إلى ما يلي:

أ . يدفع العضو 2% من حصته بالذهب أو دولارات و هي قابلة للإقراض.

---

[1]. طارق فاروق الحصري، " **مرجع سابق الذكر** " ، ص174.

[2]. عبيدات ياسين، " **مرجع سبق ذكره**"، ص60.

[3]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "**مرجع سبق ذكره**" ص205.

[4]. شقري نورى موسى و آخرون، " **مرجع سبق ذكره** " ، ص232.

ب . يدفع العضو 18% من حصته بالعملات المحلية و تكون قابلة للإقراض بعد موافقة البلد العضو.

أماّ الحصة المتبقية والمقدرة ب 80% التي تلتزم بها الدولة لا تدفعها ولكنها تكون تحت تصرف البنك في الظرف المناسب للوفاء بالتزاماته سواء بالعملة المحلية أو بالعملة التي يطلبها للوفاء بالغرض المطلوب.

ثانياً: الاقتراض

لما كانت الحصص المتاحة للاقتراض و المقدرة ب: أ ـ 2%، و الممكن إقراضها .ب ـ 18% (أي إجمالي 20%) محدودة و لا تُمكن البنك القيام بوظيفته التنموية فإنه يعتمد على الإقراض كمصدر مهم من مصادر تمويل مساعداته الائتمانية المباشرة للبلدان الأعضاء.[1] كم أنه يتدخل في سوق رؤوس الأموال لتوفير الضمانات اللازمة للدول التي تسعى إلى الاقتراض عن طريق إصدار السندات و بيعها إلى الأعضاء أو طرحها في الأسواق المالية.[2]

ثالثا: مصادر أخرى.[3]

و تتجمع لدى البنك نتيجة لما يحصل عليه من عمولات وفوائد أو عوائد أمواله يضاف إلى ذلك المبالغ التي تسديد للبنك وتصبح متاحة للتوظيف من جديد و كذلك ما يحصل عليه البنك مقابل تحويل حقوقه إلى مؤسسات مالية أخرى مثل بيع أقساط الديون.

أ . تقديم القروض: فدور البنك الدولي في هذا المجال يرتكز على كونه " مقرضاً " أخيراً. لا يقرض حتى يتأكد أن العضو لا يمكنهُ في . ظروف السوق السائدة . على الحصول على قروض دولية بشروط معقولة.

ب . تقديم المعونة الفنية: فالمعونة الفنية التي يقدمها البنك قد تكون مرتبطة بعمليات الإقراض التي يقدمها و الهدف منها مساعدة العضو الذي يتفاوض مع البنك من أجل الحصول على قرض في استخدام القرض بأكثر الطرق كفاية.

الفرع الثاني: العضوية ونظام التصويت

أولا: العضوية: بمجرد قبولها عضويتها في البنك الدولي الذي يضم حالياً حوالي 189 دولة. تكتسب الدولة حقوقاً، كما تترتب عنها التزامات و يختلف وزن كل دولة حسب مساهمتها في رأس مال البنك.

---

[1]. متولي عبد القادر، " **مرجع سبق ذكره**"، ص274.

[2]. عصام الدين أحمد أباظة، " **مرجع سبق ذكره**"، ص65.

[3]. علي عباس، " **مرجع سبق ذكره**"، ص304.

أ. اكتساب العضوية:[1]

يشترط في انضمام الدولة عضواً للبنك الدولي الشروط التالية:

1 . الشروط الموضوعية: و هي أن تكون الدولة طالبة العضوية:

❖ مستقلة، إذ تقتصر العضوية في البنك الدولي على الدول كاملة السيادة.

❖ أن تكون عضو في صندوق النقد الدولي لأن هذا الشرط ضروري لقبول العضوية في البنك الدولي.

2 . الشروط الإجرائية: تتقدم الدولة طالبة العضوية بطلب إلى البنك توضح فيه كل البيانات المطلوبة، ويعرض طلب العضوية على المديرين التنفيذيين للبنك قصد مناقشة و إصدار توصياتهم. ثم يقدم هذا الطلب إلى مجلس المحافظين للبنك لتقدير مدى قبول الدولة في العضوية، و تحديد مساهمتها في رأسمال البنك.

ب . عوارض العضوية:

و إن كانت العضوية اختيارية في البنك، فقد نص قانونهُ التأسيسي على حق الدول الأعضاء في الانسحاب وفقاً لإرادتها، مع اشتراط بعض الإجراءات الواجب توفرها حتى يحدث الانسحاب و يمكن إيجاز عوارض العضوية في ما يلي:[2]

1. الانسحاب: يجوز لكل بلد عضو أن ينسحب من البنك في أي وقت بشرط أن يُخطر البنك كتابياً، و يبدأ سريان هذا الانسحاب انطلاقا من تاريخ استلام البنك الإخطار. و يشترط في هذا الانسحاب:

– الإخطار الكتابي للبنك الدولي من طرف الدولة طالبة الانسحاب من العضوية.

– الوفاء بالالتزامات القائمة على عاتق الدولة طالبة الانسحاب من العضوية.

2. الإيقاف: يجوز للبنك أن يقرر بأغلبية عدد المحافظين توقيف عضوا إذا أخل بأي التزام تجاه البنك، و لا يجوز للعضو المُوقف أن يباشر خلال مدة توقيفه أي حق من الحقوق المخولة له باستثناء حق الانسحاب. و يشترط لتوقيع عقوبة الإيقاف ما يلي:

– تقصير الدولة العضو في الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك، سواء كانت مالية أو غير مالية.

– إخطار البنك للدولة العضو بالتزاماتها التي قصرت فيها ومنحها فرصة لتوضيح موقفها شفوياً أو كتابياً.

3 . الانسحاب الإجباري (الطرد من العضوية): يُعد قرار الطرد إنتهاءًا دائمًا و مستمرًا للعضوية، يتخذ حيال الدولة التي تنتهك مبادئ وقرارات البنك بطريقة مستمرة و دائمة، و يمكن تبرير هذا القرار بأن استمرار

---

[1]. عبيدات ياسين، " **مرجع سبق ذكره**"، ص58.

[2]. **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير**"، آخر تعديل فيفري 1989، ص. ص 23،24. متوفر في الرابط:

aberkane.yolasite.com, consulted on : (15:55), 27/04/2018

عضوية الدولة المقصرة من شأنه أن يعرقل نشاط البنك، و ينفذ قرار الطرد بعد مرور فترة سنة من انتهاك الدولة العضو لالتزاماتها، و يحدث الطرد تلقائياً دون إصدار من مجلس المحافظين.

ثانيا: نظام التصويت في البنك الدولي[1]

يرتبط نظام التصويت في البنك الدولي ارتباطا كبيراً بحصة البلد العضو(نظام التصويت المرجح)، فقد جاء في اتفاقية البنك أن كل عضو يملك 250 صوت، يُضاف إليها صوت واحد عن كل 100 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة من حصته. و تكون الأسهم متاحة للاكتتاب للدول الأعضاء فقط، و نجم عن إتباع هذا النظام حصول الدول المتقدمة على أغلبية الأصوات. و بالتالي تمركز موازين القوى التصويتية التي تعكس النفوذ و التأثير في سياسات البنك و توجهاته بيد الدول الكبرى.

المطلب الخامس: سياسات و إجراءات البنك الدولي في منح القروض

يقوم البنك الدولي بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل في عدة مجالات موجهة إلى الدول الأعضاء بعد ما كانت في البداية موجهة إلى إعادة اعمار بلدان أوروبا التي خربتها الحرب و يقدم البنك الدولي قروضا عديدة ومتنوعة بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي من شانها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان.

الفرع الأول: شروط إقراض البنك الدولي للمشاريع

قبل أن يمارس البنك الدولي أي نشاط إقراض للدول الأعضاء فإنه يسعى الحصول على الوضعية الاقتصادية شاملة و أفاق التنمية في الدولة طالبة القرض، و لذلك فانه يشترط العديد من الشروط أهمها:

- ضرورة وجود ربط بين قروض البنك و إقامة المشروعات بشكل يتم بموجبه ضمان استخدام القروض في إقامة المشروعات التي يتم تحديدها لذلك الاستخدام و لذلك يقوم البنك قبل الموافقة على الإقراض بدراسة المشروع المراد تمويله و تقدير مدى نجاحه و مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن عملية القرض.[2]
- تحديد المشروع المراد تمويله بقروض البنك و استثناءا بمنح القروض لهيئات تشرف على جهود التنمية الإنمائية مع التحقق من مردوديته و وضع الأولويات للمشروعات المراد تمويلها.

[1]. محمد أحمد السريتي، " **مرجع سبق ذكره**"، ص113.

[2]. مدني بن شهرة، " **مرجع سابق الذكر** "، ص.ص72.73.

- أن توافق الدولة المقرضة على حق الإشراف للبنك الدولي على طريقة إنفاق القرض في المجال والغرض المحدد له.[1]
- أن تكون الدولة المقترضة قادرة على استخدام القرض في المشاريع أكثر أهمية و حيوية في مجال توسيع قدرة الدولة على الإنتاج.
- التأكد من أن الدولة المقرضة لا تستطيع الحصول على هذا القرض من اصدر أخر و بشروط معقولة.[2]

الفرع الثاني: القروض التي يقدمها البنك الدولي

إن أهم القروض التي يقدمها البنك الدولي نوجزها فيما يلي:[3]

- **قروض المشروعات:** و هذه القروض تمنح لتمويل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء...الخ، و تستحوذ هذه القروض على حصة كبيرة من قروض البنك الدولي و يشترط البنك الدولي عند منح هذه قروض على تحقيق المشروع لعائد على رأس المال لا يقل عن نسبة معينة و كذلك يشترط على إدارة المشروع وتنفيذه بطريقه حسنة.
- **قروض البرامج:** هي قروض لا تعطى لتمويل مشروع معين و إنما لتمويل برنامج قطاعي أو إنمائي يتناول عدة مشروعات أو التخفيف من الاختناقات في العملة الأجنبية أو لتمويل الواردات من السلع الرأسمالية. أو لشراء المواد الأولية لصناعة معينة أو عدة صناعات، تقتضي اتفاقية البنك أن هذه القروض لا تمنح إلا في الحالات الاستثنائية، وهي لا تزيد عن 10 % من مجموع القروض التي يقدمها البنك في أي سنة، و تزيد المشروطية في هذه القروض لتناول القطاع الذي سيوجه إليه القرض.

كما استحدثت أنواع جديدة من القروض وهي:

- **قروض التصحيح الهيكلي:** تشكل التسهيل الخاص بها عام 1980، و تختلف هذه القروض عن قروض البرامج من حيث أنها تشمل على درجة عالية من المشروطية تتضمن سياسات اقتصادية كلية و تصحيحات هيكلية و لذا فهي تمنح إلا للدول التي تدخل ترتيبات استعداديه أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي.

---

[1]. علي عبد الفتاح أبو شرار، " **مرجع سابق الذكر** "، ص. ص483.484.

[2]. محمد أحمد السريتي، " **مرجع سابق الذكر** "، ص111.

[3]. عبد المطلب عبد الحميد، " **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية** "، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص. ص99.101.

- **قروض التصحيح القطاعي:** تستخدم لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة و هي ترتبط بتمويل قطاع معين و بالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالنطاق المستهدف تمويله و بما أنها تسعى إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض فقد أصبح يطلق عليها قروض السياسات، كما يقوم البنك بأنشطة أخرى كدوره في حماية البيئة، و دوره في حل مشكلة الفقر.

المبحث الثالث: علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي

إن العلاقة بين صندوق النقد و البنك الدوليين هي علاقة وثيقة و مترابطة، و من الواضح أيضا أن بينما تنسيق و تعاون كبيرين و دائمين، و هذه العلاقة ظاهرة بجلاء من إنشاء هاتين المنظمتين، مرورا بالتشابه الكبير للاتفاقيتين المنظمتين لعملهما، و انتهاء بطريقة عملهما من حيث المشروطية المتبادلة.

المطلب الأول: الفرق بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي

يلاحظ في بعض الأحيان الخلط بين البنك الدولي و صندوق النقد الدولي فبالرغم من أن وظائف الصندوق تكمل الوظائف التي يضطلع بها البنك الدولي، فإنهما مؤسستين منفصلتين تمامًا عن بعضهما البعض و في ما يلي أهم أوجه الاختلاف و الاتفاق.

الفرع الأول: أهم أوجه الاتفاق بين الصندوق والبنك الدوليين

- إن الصندوق و البنك الدوليين يتفقان في أن المشكلة في الدول النامية هي تراكم أخطاء داخلية في تلك الدول، أدت إلى تفاقم كل من العجز الداخلي و الخارجي. و من ثم فهما يستبعدان العوامل الخارجية تمامًا.
- يعمل الصندوق مع البنك جنبًا إلى جنب لتحقيق أهدافهما، حيث يعقدان اجتماعاتهما بصفة مشتركة في مكان و زمان واحد، بل وصل التضامن بينهما أن البنك لا يقدم قُروضًا لدولة نامية، حتى تحضر له خطابًا من صندوق النقد الدولي يبين فيه أن تلك الدولة قد خضعت لسياسات الصندوق و نفدت كل ما فيه.
- إن معظم الدول المؤسسة للصندوق و البنك الدوليين، هي الدول الغربية التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، و إستحوذت على نصيب الأسد في تمويل المؤسستين، و تمكنها من السيطرة عليهما وتوجيههما الوجهة التي توافق مصالحها و مبادئ النظام الرأسمالي الغربي. الذي يُراد له أن ينتشر في العالم.
- يرتبط نظام التصويت في الصندوق والبنك الدوليين ارتباطا كبيرًا بحصة العضو و هو ما يُسمى بنظام التصويت المرجح، بمعنى أن اتخاذ القرار يتناسب مع مقدار الحصة، فقد جاء في اتفاقية الصندوق و البنك أن لكل عضو 250 صوتًا يُضاف إليها صوت واحد عن كل مئة ألف وحدة حقوق سحب خاصة من حصته.[1]

[1]. يوسف حسن يوسف، " **مرجع سبق ذكره**"، ص. ص65،67.

- تحرك صندوق النقد الدولي باتجاه مجال البنك الدولي في تكييف إمكانياته ائتمانية وفقًا للاحتياجات المحددة للدول النامية حيث جعل برنامج التسهيلات السحب طويل الأجل قضيته بتركيز على قضايا سؤ الإصلاح الهيكلي التي أولاها قدرًا أقل من الانتباه في الماضي والتي هي بحد ذاتها لُبّ عمليات البنك الدولي.
- تحرك البنك الدولي باتجاه مجال صندوق النقد الدولي حيث اتخذ مبادرة في أواخر العقد الثمانينات من القرن العشرين حرك بمُقتضاها جزءًا من قروضه لتكون أكثر قُربًا من القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي.[1]
- تعاون صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي باستحداث آلية تقييم مدى سلامة القطاع المالي الهادفة لتأكد من قدرة النظم المالية للدول على مواجهة الأزمات. و ذلك من خلال مجموعتين من المؤشرات تحدد نقاط القوة و الضعف في القطاع المالي و المصرفي ألا وهما:[2]

* مؤشرات الاقتصاد الكلي: مثل عجز الموازنة العامة و معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و تطوير ميزان المدفوعات.

* مؤشرات القطاع المالي و المصرفي: باستخدام مؤشرات متعلقة بكفاية رأس المال و جودة الأصول، و جودة الإدارة، و الربحية، و السيولة، و الحساسية للمخاطر.

الفرع الثاني: الاختلافات بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

رغم قيام صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي باستحداث آليات تقييم مدى سلامة القطاع المالي و الاقتصادي إلا أنه هناك اختلاف بينهما في العديد من النقاط الممثلة في الجدول رقم 02 أدناه.

[1]. جاك چ. پولاك، " **مرجع سبق ذكره**" ص.ص15،17.

[2]. عبد المطلب عبد الحميد، " **إدارة أزمات العولمة الاقتصادية** "، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014، ص375.

الجدول رقم 02: الاختلافات بين صندوق النقد والبنك الدوليين

صندوق النقد الدولي	البنك الدولي
1ـ يهتم الصندوق بالقضايا النقدية و توازن موازين المدفوعات، و مراقبة العناصر الإجمالية أو الكلية في الاقتصاد كالدخل القومي و كمية النقود.	1ـ أمّا البنك الدولي فمجال نشاطه التطوير الاقتصادي و الاجتماعي، و تنصب اهتماماته على عوائد المشروعات الاستثمارية للوحدات الاقتصادية الجزئية كالزراعة، و البطالة و الصحة و النقل...
2ـ برامج الصندوق قصيرة الأجل عادة مابين (5.3) سنوات.	2ـ أمّا برامج البنك فهي قروض طويلة الأجل تمتد من (10.5)سنوات.
3ـ الهدف الرئيسي للصندوق هو الإشراف على النظام النقدي الدولي، و مساعدة الدول الأعضاء على التغلب على مشكلاتها النقدية قصيرة الأجل.	3ـ أمّا الهدف الرئيسي للبنك فهو تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل في الدول النامية الأعضاء. من أجل الارتفاع بالمستوى المعيشي فيها و مكافحة الفقر و البطالة و تنشيط التمويل الموجه إلى التنمية.
4ـ يقدم الصندوق للدول الأعضاء تسهيلات ائتمانية إلى الدول التي تفتقر إلى مبالغ كافية من العملات الأجنبية لتغطية التزاماتها المالية قصيرة الأجل.	4ـ أمّا البنك فهو يقدم قروض للدول النامية الأعضاء التي تفتقر إلى الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية فيها.
5ـ الصندوق فمهمته تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي و مهمة تقديم المشورة لتمويل السريع.	5ـ للبنك الدولي مهمتان (مهمة الإنشاء ومهمة التعمير).
6ـ أمّا الصندوق فتسهم الدول الأعضاء بمقدار مساوي لحصصها، وهي تحدد حقوق التصويت و مقدار ما يمكن الحصول عليه من قروض من الصندوق.	6ـ في البنك الدولي تسدد الدولة جزءًا صغيرًا من رأس المال، و ليس هناك ثمة ارتباط بين حصة الدولة في رأس مال المدفوع و كمية القروض الذي يمكن أن تحصل عليها من البنك.

المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثاني: العلاقة الهيكلية و العملية بين الصندوق و البنك الدوليين

الفرع الأول: العلاقة الهيكلية بين الصندوق و البنك الدوليين

كما ذكرنا سابقا فان نشأة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي كانت نتاج المؤتمر النقدي و المالي "بريتون وودز" سنة 1944، فهما توأمان في النشأة و المكان و الزمان، و على ذلك فان المنظمتان تحتلان مباني متجاورة في العاصمة الأمريكية واشنطن، كما أن الاجتماع السنوي لمجلس محافظي الصندوق يعقد بالاشتراك مع مجلس محافظي البنك الدولي للتعمير و التنمية و مؤسسة التمويل الدولية التابعتان للبنك الدولي، و هذا دال على قوة العلاقة الهيكلية بين المؤسستين من حتمية العضوية في الصندوق كشرط أساسي للعضوية في البنك الدولي[1]، ضف إلى ذلك فقد أنشاء مجلس محافظي الصندوق بالاشتراك مع مجلس محافظي البنك الدولي ما يسمى "لجنة التنمية" و هي لجنة تساعد مجلس المحافظين في متابعة و توجيه نشاط الصندوق، و تعرف باللجنة الدولية المشتركة لمحافظي الصندوق و البنك الدوليين، و التي تقوم بدراسة تحويل الموارد اللازمة للدول النامية من أجل تحقيق التنمية و التغلب على مشاكل سير النمو الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: العلاقة العملية بين الصندوق والبنك الدوليين[3]

- ربط كل من صندوق النقد و البنك الدوليين منذ أزمة المديونية 1982 التمويل الخارجي بشروط تلتزم بها الدول للحصول على تمويل من هاتين المؤسستين، حيث أصبح الاتفاق معها يلزم البلد المدين بتنفيذ برنامج تصحيحي يتناول السياسات الكلية.
- نشوء الإشتراطية المتبادلة بين الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي بحيث يصبح الحصول على موارد من إحدى المؤسستين يتوقف على تنفيذ إشتراطية المؤسسة الأخرى.
- تنسيق فعال ودقيق بين سياسات الصندوق و سياسات البنك من حيث شروط القروض و التسهيلات المقدمة منها إلى البلدان النامية.

و الجدير بالذكر أن هذا التنسيق و التناغم بين المؤسستين ليس وليد اتفاق صريح بينهما، و لكن الموافقة الضمنية للصندوق تعني رضاه التام عن السياسات الاقتصادية للدولة المدينة بما يضمن حقوق المصدر التمويلي (الدائن)، و هو ما يؤدي إلى الموافقة على حصول الدولة على التمويل اللازم من قبل البنك الدولي.

---

[1]. عليوة علي، " **مرجع سابق الذكر**"، ص17.

[2]. طارق فاروق الحصري، " **مرجع سابق الذكر**" ، ص183.

[3]. جاك چ. پولاك، " **البنك الدولي و صندوق النقد الدولي**"، الدار الدولية للاستمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى، ص. ص21.27.

خلاصة الفصل

النظام النقدي الدولي و تداوله لعدة أنظمة انطلاقا من قاعدة الذهب و وصولا إلى النظام النقدي الحالي الذي يتميز بكونه نظام تعويم مدار لأسعار الصرف، و خلال تداول هذه الأنظمة و بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ثم تبني نظام النقدي، بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية فيما يسمى بـ "بريتون وودز"، و من خلال هذا النظام تم إعطاء الدولار الدور القيادي في النظام النقدي الدولي، كما تم إنشاء و لأول مرة هيئات دولية متمثلة في صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة نقدية دولية و تهدف إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها عبر آليات و أجهزته الإدارية و عمليات التي توفرها الأعضاء، والبنك الدولي الهادف لإعادة اعمار دول أوروبا التي خربتها الحرب باعتباره بنك عالمي فهو يسهر على تقديم القروض للدول التي تكون عضوا في البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و بتطور المؤسستين و ما أقره اجتماع مجلس الإدارة لسنة 1979 و الذي أكد على مبدأ مشروطة تطبيق مفهوم التصحيح الهيكلي و توسيع التعاون فيما بينهما في مجال الرقابة على السياسات الاقتصادية و التزام الدول المدينة بها و التدخل في إعدادها ضمن إطار برامج و سياسات التثبيت و التكييف الهيكلي، حيث منحت أزمة المديونية في الثمانينيات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي الفرصة المواتية لتطبيق برامجهم و بالتالي جعل كل منهما يتحرك نحو الأخر و تداخلت الصلاحيات و أجريت بعض التعديلات بما يخدم مصالحها و أهدافها الرئيسية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لمجموعة البريكس

المبحث الأول: ماهية مجموعة البريكس

المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية لمجموعة البريكس

المبحث الثالث: المؤسسات المالية لمجموعة البريكس

تمهيد:

إن صنع الريادة و إمكانيات القوة قد اختلفا عبر الزمان و المكان، إذ لم تعد أسباب القوة من المنظور الواقعي كافية لكسب القوة و النفوذ التي لم تختلف كثيرا خلال القرنين الأخيرين لكنها حظيت بتحول لافت بعد الثورة التقنية، ازدادت حدتها خلال القرن العشرين بدخول متغيرات جديدة لقياس القوة و هي التي عرفت مزيدا من التطور و التنوع بعد نهاية الحرب الباردة التي أحدثت تغيرات إستراتيجية في بنية النظام الدولي.

و في مفاهيم القوة و النفوذ و الريادة، و هو ما حرك التنافس على كسب المزيد من القوة و صراع النفوذ بين الفواعل التقليدية و الفواعل الصاعدة في العلاقات الدولية بصيغتي تعاون و صراعا و ذلك مما ينبأ بتعدد قوى الريادة بعيدا عن التفرد المطلق في القوة، التفوق و الهيمنة والذي حتما سيرفع من كلفة الأعباء و التكاليف و عند هذه النفقة تبرز الوحدات السياسية القوية و القادرة على التكيف و الاستجابة ومجارات متطلبات و تكاليف الريادة التي تحرك فيها نزعة التمدد و التغلغل و النفوذ، و بالمقبل قد تصبح أخرى منهكة و مرهقة لعدم جدوى قدراتها التنافسية و الموازية بين المتاح من المقدرات و بين الطموح.

و من بين هذه القوى الصاعدة نجد أن مجموعة البريكس تكون في مقدمتهم، وهذا من خلال تحقيقها لمعدلات نمو أعلى حتى من الدول المتقدمة هذا في الجانب الاقتصادي أما في الجانب السياسي فهي تحاول منافسة الهيمنة الأمريكية.

حيث أثرت هذه المجموعة على طبيعة العلاقات الدولية من خلال قوة تكتلها الاقتصادي و بدأت من خلال اجتماعاتها الدورية تنادي بالإصلاحات في السياسة و الاقتصاد، و أخذت دورا أساسيا في الاقتصاد العالمي و السياسة الدولية، و أصبحت دول المجموعة تلعب دورا رياديا في مختلف المجالات على الساحة الدولية.

المبحث الأول: ماهية مجموعة البريكس

المطلب الأول: التطور التاريخي لمجموعة البريكس

الفرع الأول: نشأة مجموعة بريكس (BRICS):[1]

ظهرت تسمية "بريك" في نوفمبر 2001، حين عبر كبير اقتصاديي البنك الاستثماري الأمريكي (غولدمان سكس) جيم أونيل لأول مرة، عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل و روسيا و الهند و الصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي و العشرين، و على اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن. و قد استخدم **أونيل** مصطلح "بريك" كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيدا عن مجموعة الدول السبع الصناعية – حتى ذلك الحين– و هي: الولايات المتحدة و ألمانيا و بريطانيا و فرنسا و إيطاليا و اليابان، باتجاه دول العالم النامي بزعامة الصين و الهند والبرازيل و روسيا.

و بعد سبع سنوات فقط اندلعت الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي أكدت افتراض أونيل، فقد تغلبت بلدان بريك على الركود و أصبحت تنمو بسرعة، و في سنة 2011 انضمت جنوب إفريقيا South Africa حيث تم زيادة الحرف S ليتغير الاسم إلى اختصار بريكس.

الفرع الثاني: تطور مجموعة البريكس

مرّ تطور مجموعة البريكس بمراحل في شكل قمم عملت على رسم معالم المجموعة و المتمثلة في مايلي:

1. أول قمة: كانت أول قمة للمجموعة تحت عنوان بريك ب 16 جويلية 2009 بـ "يكاترينبورغ" بروسيا حيث التقى رؤساء الدول الأربعة، روسيا الهند الصين البرازيل و تضمن جدول أعمالها نقاش حول الأزمة المالية العالمية و البحث عن مخرج من مضاعفاتها، و كيفية تعزيز القوة الاقتصادية و السياسية لمجموعة البريك. بالإضافة إلى التنمية العالمية و البحث في مشاريع استثمارية مشتركة بين اقتصادياتها. كما دعا قادة "بريك" إلى زيادة الإصلاح الاقتصادي، مطالبين بصوت و تمثيل أكبر في المؤسسات المالية الدولية، و وجوب تعيين رؤسائهم من خلال عملية اختيار مفتوحة و شفافة و محددة على أساس الجدارة[2]، و كان من بين القضايا الهامة التي نوقشت إصلاحات الأمم المتحدة. بالتأكيد من جديد على الأهمية المعلقة على وضع

---

[1]- يونسي وليد، "**دور القوى الصاعدة–Brics – وتأثيرها في النسق الدولي**"، المركز الديمقراطي العربي، 2017، مقال متوفر على الرابط: http://democraticac.de, consulted on : (15:01), 11/03/2018

[2]- "**1st BRIC summit",** from website : https://en.wikipedia.org, consulted on : (15:01) 13/03/2018.

الهند و البرازيل في الشؤون الدولية، و فهم و دعم تطلعاتهم للعب دور أكبر في الأمم المتحدة، و فيما يتعلق بأزمة أسعار الغذاء العالمية لعامي 2007-2008، فقد أصدر القادة بيانا مشتركا حول الأمن الغذائي العالمي، داعين إلى تدخل من جانب جميع الحكومات و الوكالات الدولية ذات الصلة، و أعاد التأكيد على التزامهم بالمساهمة في الجهود الرامية إلى التغلب على أزمة الغذاء العالمية.

2. القمة الثانية: عقدت ب"برازيليا" عاصمة البرازيل بـ 16 أفريل 2010 و تمحور جدول أعمالها في مناقشة المسائل المتعلقة بالتجارة البينية بين الدول الأربع، و تم إنجاز الخطوة التالية و هي توقيع اتفاقيات بالغة الأهمية بين مؤسسات بلدان البريك المالية، و الاتفاق على التعاون في مجال السياسات المالية[1]، أخذت الهند زمام المبادرة للدعوة إلى تحسين أهمية مجموعة الـ BRIC كما دعا رئيس الوزراء الهندي سينغ إلى توثيق التعاون في مجالات الطاقة و الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الاستفادة من إمكانيات القطاعات الأخرى مثل التجارة و الاستثمار و العلوم و التكنولوجيا و البنية التحتية. و أضاف أن الجمع بين تجارب كل منهما يمكن أن يؤدي إلى نمو أكثر شمولاً.

3. القمة الثالثة: فقد تم عقدها في صانيا بالصين بـ 14 أفريل 2011،[2] و بعد اجتماع برازيليا في عام 2010 التي دعي إليها جنوب أفريقيا كضيف، دعت المجموعة جنوب إفريقيا للانضمام كعضو كامل في عام 2011، و أصبحت المجموعة التي كانت تسمى سابقاً ب bric إلى أن تسمى بـ brics و قد كان أهم هدف لهذه القمة متمثلا في البحث في إصلاح منظومة التمويل العالمية و النظام النقدي و المالي الدولي القائم حاليا، و تنويع نظام عملة الاحتياط الدولي، الذي يسيطر عليه حاليا الدولار الأمريكي، كما تم توقيع اتفاق إطاري للتعاون في مجال الإقراض بين بنوك التنمية في الدول الأعضاء وبين عملائها، كما تم الضغط على الصين من قبل القادة الآخرين لكي لا تستورد السلع فقط ولكن أيضا المنتجات ذات القيمة المضافة و السلع الأخرى مثل النفط وفول الصويا و خام الحديد.

4. القمة الرابعة: عقدت في نيودلهي بالهند في 22 مارس 2012. تمحور الاجتماع حول الاتفاق على إنشاء بنك تنمية جديد طرحت الهند فكرة إنشاء مثل هذا البنك، كعلامة على تأكيد قوة المجموعة و زيادة نفوذها في صنع القرار العالمي و تشمل أهداف البنك، تمويل التنمية ومشاريع البنية التحتية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً الإقراض على المدى الطويل خلال الأزمات المالية العالمية مثل أزمة منطقة اليورو

---

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، " **تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر -بن عكنون، الطبعة الثانية، 2017، ص55.

[2]- "**2011 BRICS Summit"**, 12/04/2011, from website : http://www.china.org, consulted on : (15:51), 13/03/2018.

و إصدار ديون قابلة للتحويل، و التي يمكن يتم شراؤها من قبل البنوك المركزية لجميع الدول الأعضاء، و بالتالي تكون بمثابة سفينة لتقاسم المخاطر.[1]

5.القمة الخامسة: انعقد في ديربان بجمهورية جنوب إفريقيا سنة 2013، و كان جدول أعمالها هو وضع إستراتيجية طويلة الأجل للتعاون الاقتصادي، و من شأنها أن تراعي خطط التنمية في كل بلد، وتساهم في ذات الوقت، في نمو اقتصاديات بلدان المجموعة، كما تمت مناقشة مختلف الخلافات حول البنك التي تدور حول ما ستفعله و كيف سيوفر عائدًا عادلًا على الاستثمار الأولي البالغ نحو 100 مليار دولار بالإضافة إلى ذلك، وافق القادة أيضًا على إنشاء صندوق ترتيبات الاحتياطي (CRA) بحجم أولي يبلغ 100 مليار دولار أمريكي. ستساعد CRA دول BRICS على منع ضغوط السيولة قصيرة الأجل وزيادة تعزيز الاستقرار المالي. كما أنه سيسهم في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية و يكمل الترتيبات الدولية القائمة كخط دفاع إضافي. و في هذا الصدد، وافق قادة بريكس على مراجعة التقدم المحرز في هاتين المبادرتين في الاجتماع القادم لوزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية في بريكس في سبتمبر 2013.[2]

6.القمة السادسة: فقد تمت في 14 جويلية 2014 في مدينة فورتا ليزا بالبرازيل، إن المجال الاقتصادي و المالي يبرز كواحد من أكثر المجالات الواعدة في نشاط البريكس، حيث تم توقيع اتفاقين الذين نوقشا في القمة السابقة لهما أهمية خاصة في مؤتمر القمة السادسة و هما الاتفاقيات المكونة لبنك التنمية الجديد (NDB) التي تهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية و التنمية المستدامة في الاقتصاديات الناشئة و البلدان النامية – و الترتيبات الاحتياطية الطارئة (CRA) التي تهدف إلى تعزيز الدعم المتبادل بين أعضاء البريكس في حالات عدم الاستقرار في ميزان المدفوعات. و كان رأس المال الأولي المشترك في بنك البريكس 50 مليار دولار، و كان رأس المال المصرح به 100 مليار دولار. و تبلغ الموارد المخصصة لـ CRA بدورها 100 مليار دولار.[3]

7.القمة السابعة: عقدت في أوفا الروسية في 1 جانفي 2015 و قد تمحور حول مواجهة جميع أشكال الحمائية التجارية و القيود المخفية في التجارة،[4] و تأمين الدعم لعمل منظمة التجارة العالمية و غيرها من المؤسسات كما تزامنت القمة مع بدء سريان اتفاقيات بنك التنمية الجديد و ترتيبات احتياطي بنك بريكس،

---

[1]- "**4th BRICS summit"** from website : https://en.wikipedia.org, consulted on : (15:13), 13/03/2018.

[2]- "**5th BRICS summit"** from website : https://brics5.co.za/ ,consulted on : (15:18), 13/03/2018.

[3]- "**6th BRICS summit"** from website : http://brics.itamaraty.gov.br/, consultet on : (15:19), 13/03/2018.

[4]. عبدالقادر رزيق المخادمي، " **مرجع سابق الذكر**"، ص56.

و خلال القمة عُقدت الاجتماعات الافتتاحية للبنك الوطني للتنمية، و أعلن أنه سيتم الإقراض بالعملة المحلية، و فتح العضوية للدول غير BRICS في الأشهر المقبلة.

و اتفقت المجموعة على المساهمة في النمو المستدام و القضاء على الفقر و البطالة في العالم، و تم توقيع عدد من الوثائق المشتركة، واعتماد إستراتيجية للشراكة الاقتصادية بين دول المجموعة حتى عام 2020، و تهدف الإستراتيجية إلى تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات البريكس في أسواق العالم، و تعزيز العلاقات في مجال الطاقة والتكنولوجيا الفائقة و الزراعة و العلوم و التعليم.

8. القمة الثامنة: عقدت القمة من 15 إلى 16 أكتوبر 2016 في فندق تاج إكزوتيكا في بيناوليم، غوا، الهند، و قد تمثلت أهم مواضيع الدراسة كالأتي:

- بناء المؤسسات لزيادة تعميق التعاون بين دول البريكس و دعمه و إضفاء الطابع المؤسسي عليه.
- تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة السابقة.
- دمج آليات التعاون القائمة.
- الابتكار، أي آليات التعاون الجديدة، و الاستمرارية، أي استمرار آليات التعاون القائمة بالفعل و المتفق عليها من قبل بريكس.[1]

المطلب الثاني: مفهوم مجموعة بريكس

الفرع الأول: معنى كلمة بريكس

يشير مصطلح البريكس إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل و روسيا و الهند و الصين و جنوب إفريقيا.[2] و يمكن أن يطلق على تجمع البريكس أيضا اسم "5- ر" في إشارة إلى اسم عملات دول هذه المجموعة (الريال- البرازيل، الروبل- روسيا، روبية- الهند، ريمنبي- الصين، راند- جنوب إفريقيا).[3]

الفرع الثاني: مجموعة البريكس

هي إحدى المجموعات الدولية ذات الاقتصاديات الصاعدة، و صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، حيث تمثل بريكس تجمع فريد أُنشئ عام 2009، و كان يضم في عضويته أربع دول هي الدول المؤسسة

---

[1]- **8th BRICS summit** from website http://brics2016.gov.in, consulted on : (16:13), 13/03/2018.

[2]. عميروش شلغوم، " **الملتقى واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات مشروع تكامل الاقتصاديات الناشئة في ظل الأزمة (حالة البريكس)** "، المركز الجامعي الوادي، 2012 ص.ص24.26.

[3]. وافية بوباطة، عايدة بوكلاب، "**فعالية ضوابط رأس المال في إدارة التدفقات الرأسمالية الدولية حالة الدول الناشئة-دول البريكس- خلال الفترة (2000-2013)**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، غير منشورة، 2014-2015، ص81.

(البرازيل، روسيا، الهند، الصين). و كانت تُسمى من قبل مجموعة "بريك" قبل انضمام جنوب إفريقيا إليها عام 2011 ليصبح اسمها "بريكس".[1]

و من هنا يتضح لنا:

أن "البريكس" منظمة سياسية دولية، جاءت في خضم الصراع القائم نحو التعددية القطبية تم العمل على إنشاءها عام 2009م. و هي بمثابة تجمع جديد يضم فواعل اقتصادية ناشئة في مجال الحكومة الاقتصادية العالمية، من خلال تنسيق سياساتها و توحيد أدوارها للدفاع عن مصالحها المشتركة و تكثيف الجهود لمواجهة الأزمات، بالعمل على تشجيع التعاون التجاري و السياسي و الثقافي بين الدول المنضوية في عضويته.

المطلب الثالث: أهداف مجموعة البريكس

إن المتأمل في واجهة العالم يقف على حقيقة أن النظام العالمي الراهن، يعيش مرحلة انتقالية تتميز بالفوضى السياسية و الاقتصادية، و هو ما يحاول تكتل البريكس تنظيم هذه الفوضى، من خلال إرساء قواعد نظام عالمي جديد، يكون خارج دائرة اللاعبين التقليديين، الذين أسّسوا نظامًا كرس هيمنة القوى الغربية الكبرى، و توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

و لعل أهم الأهداف التي سطرتها المجموعة هي كالأتي:

- العمل على تشجيع التعاون التجاري و السياسي و الثقافي بين الدول المنضوية في عضويته.[2]
- الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي، من خلال إيجاد مؤسسات مالية و اقتصادية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية، من أجل كسرّ الاحتكار الأمريكي الغربي للاقتصاد العالمي.
- توحيد العملة بين دول مجموعة (بريكس) في التعامل التجاري، و ذلك لمواجهة عدم فرض الدولار الأمريكي المعمول به في التعامل التجاري الدولي.
- منافسة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في سياساتهما تجاه الدول النامية و الصاعدة.
- رفض النظام العالمي الحالي ذو القطب الواحد، بتشكيل نظام اقتصادي دولي جديد و إحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية المتطورة، و بالتالي نحو عالم متعدد الأقطاب.

---

[1]- يونسي وليد، "**مرجع سبق ذكره**"، (15:12)، 2018/04/12.

[2]- عبد القادر رزيق مخادمي، "**مرجع سابق الذكر**"، ص. ص11-18.

- ضرورة تعزيز التعاون العسكري بين دول (البريكس)، بما يساعد في إيجاد التوازنات العسكرية و إبعاد شبح الحرب، و تعزيز السلم في العلاقات الدولية.
- تحقيق الدمج و التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء الخمس اقتصاديا و سياسيًا، عن طريق وضع آليات مساهمة بين هذه الدول في وقت الأزمات أو وقت التدهور الإقتصادين و ذلك بدلا من اللجوء إلى إحدى المؤسسات الأخرى المسيطرة.[1]
- تحرير تلك البلدان من قيود الاقتراض من المؤسسات الغربية الأخرى كصندوق النقد الدولي، و بالتالي تعزيز الأمان الاقتصادي العالمي لها، عن طريق تحريرها و إنقاذها من الفوائد التي تفرضها المؤسسات الغربية.
- تنمية البنية التحتية في الدول الخمس الأعضاء، مع وضع طريقة فعالة لمنح وتبادل القروض بين الأعضاء بشكل لا يؤثر سلبًا على أي دولة فيهم، أو يحدث أي خلل اقتصادي.
- تعزيز تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي و بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية.[2]
- كسر الهيمنة الغربية و تكريس مبدأ السيادة و استقلال القرار الوطني.[3]

---

[1]. "**من أهم أعضاء – مجموعة البريكس**–"، المرسال، 2017، مقال متوفر على الرابط:

https://www.almrsal.com, consulted on : (17 :23), 30/03/2018.

[2]– Begtin Ivan , "**What are the aims and objectives of BRICS?",**22/012/2017, from website: https://www.quora.com, consulted on : (15:15), 13/03/2018.

[3]. عبد القادر رزيق مخادمي، "**مرجع سابق الذكر**"، ص53.

المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية لمجموعة البريكس

تعمل كل دولة على الاستثمار في المقومات المادية و البشرية التي تزخر بها من أجل النهوض باقتصادياتها و تطوير مجتمعاتها، حيث يُعتبر الاستثمار في الرأس المال البشري، إدارة الموارد الطبيعية للدولة، و غيرها مصدر قوة بالنسبة للدولة كما أنها تحدد مكانتها في الحوكمة الاقتصادية التي تزداد تعقيدًا و تشابكها في ظل التوافد الكبير للفواعل الجديدة. و بهذا الصدد استدعت مُقتضيات الدراسة الوقوف عند بعض المقومات التي تتميز بها دول البريكس، التي سيتم التطرق إليها في هدا المبحث.

المطلب الأول: الرأس المال البشري كأحد ركائز اقتصاديات مجموعة البريكس

تعتبر القوة البشرية من بين أهم المقومات التي تراهن عليها معظم الدول في بناء اقتصادياتها. و ذلك من خلال استثمارها في النشاط الاقتصادي، كما أنها تساهم في توسيع الأسواق من حيث القدرة الاستهلاكية. و مجموعة البريكس بما تتميز به من هذا العنصر استطاعت أن تجعله كأحد عناصر قوتها الاقتصادية حسب البيانات في الجدول (03) أسفله.

الجدول رقم 03: عدد السكان في دول البريكس مابين 2010 و2016 بـ (مليون نسمة).

1=m	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البرازيل	195.5	197.4	199.2	201.0	202.8	204.5	206.1
روسيا	146.7	146.4	146.1	143.5	143.2	143.0	142.9
الهند	1,176	1,192	1,208	1,223	1,238	1,254.0	1,269
الصين	1,337	1,344	1,350	1,357	1,364	1,371.2	1,378
ج.إفريقيا	50.8	51.6	52.4	53.2	54.1	55.0	55.9

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات التقرير السنوي المشترك للبريكس 2017.

كما سبقت الإشارة إلى الأهمية التي يكتسبها الرأس المال البشري في المجال الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي لكل دولة. فقد سخرت دول مجموعة البريكس كل الإمكانيات للاستفادة من هذا المورد للنهوض باقتصادياتها.

توضح الإحصائيات أن مجموعة البريكس تتميز بتعداد سكاني كبير. إذ يقدر إجمالي عدد سكانها نسبة 41% من إجمالي عدد السكان في العالم.

إذ بلغ عدد سكان الصين **1.413.732.947** نسمة سنة 2018، أي ما يعادل 18.73% من سكان العالم. و الهند فقد بلغ تعداد سكانها سنة 2018 بـ **1.350.510.413** نسمة. حيث تعتبر ثاني أكبر دولة من ناحية تعداد السكان بعد الصين، و تمثل الأرقام بأنها تحتوي على ما يقارب من إجمالي سكان العالم. أما البرازيل بلغ عدد سكانها بـ 210.492.294 نسمة حسب إحصائيات 2018، إذ تعتبر ثالث دولة في مجموعة البريكس من حيث عدد السكان. تليها روسيا التي بلغ عدد سكانها 143.964.709 سنة 2018.[1]

و على غرار دول مجموعة البريكس فإن جنوب إفريقيا تعتبر الدولة الأقل عددًا للسكان مقارنة بالدول الأربعة السابقة. حيث بلغ حوالي 57.236.145 نسمة في إحصائيات 2018 و لكن كم من هذا العدد السكاني يعتبر ناشطا فكبر حجم الكثافة السكانية لا يعني شيئا إذا لم يحسن استغلاله و هذا ما يظهر في الجدول رقم (04).

الجدول رقم 04: نسبة السكان الناشطين في المجال الاقتصادي لدول المجموعة.

%	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البرازيل	–	66.2%	65.9%	65.5%	66.5%	64.8%	–
روسيا	52.9%	52.4%	53.3%	52.6%	52.8%	53.0%	53.1%
الهند	40.0%	–	39.5%	39.5%	39.6%	39.6%	39.5%
الصين	56.8%	56.7%	56.6%	56.6%	56.5%	56.3%	56.1%
ج. إفريقيا	36.1%	36.%3	36.6%	37.2%	37.4%	38.3%	38.5%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات التقرير السنوي المشترك للبريكس 2017.

نلاحظ من هذا الجدول أن أغلب دول المجموعة تقوم باستغلال حجم كبير من سكانها في النشاط الاقتصادي، هذا ما يدل على اعتماد هذه الدول على قوتها البشرية و إشراكها في تنفيذ سياساتها الاقتصادية.

كما تواصل دول مجموعة البريكس لتكون لها الحصة الأكبر من عدد سكان العالم و القوى العاملة. ففي عام 2012، وفقا للبيانات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، تشكل البريكس أكثر من خمسي عدد سكان العالم. كما تحوز على أكبر حصة في القوة البشرية الناشطة اقتصاديا على و هذا الأساس أصبحت لديها وفرة كبيرة في اليد العاملة المؤهلة على المدى البعيد. و من ناحية أخرى اليد العاملة لدول المجموعة

[1]- "**Countries in the world by population (2018)",** from website: http://www.worldometers.info consulted on : (17:18), 05/04/2018.

باتت أكثر مما تحتاج إليه في سوق العمل. و بالتالي أصبحت تكلفة العمالة أقل بكثير من الدول الصناعية الكبرى، مما أدى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي الذي يبحث على الرأس المالي البشري المؤهل وبأجور منخفضة كما هو الحال في هذه الدول و على سبيل المثال. في العام 2002. بلغ أجر العامل في صناعة الملابس في الهند كواحدة من دول مجموعة البريكس 0.38 دولار في الساعة. بالمقارنة مع أجر العامل في نفس القطاع بالولايات المتحدة الذي بلغ9 دولارات في الساعة.[1]

كما يفسر النمو الصين التركيز على اليد العاملة و رأسمال فخلال فترة 1980-2004، ازداد عدد العاملين زيادة سريعة 2.5% سنويا و ارتفعت نسبة الاستثمار ارتفاعا وصل إلى مستويات قياسية تجاوزت 40% في بداية العقد الأول من القرن الواحد و العشرين. و ارتفعت إنتاجية العمل بفضل نقل اليد العاملة من الزراعة إلى القطاعات الأخرى، و زيادة رأس المال الجاهز لكل عامل و تحسين نوعية اليد العاملة. في مستوى الزراعة، و تعود هده النتائج السريعة جدا إلى سياسة التي انتهجتها الصين بعد حكم موسيتونغ. أما في مجال التصنيع، تسارعت إنتاجية العمل بقوة خلال السنوات الأخيرة. و في مجال الخدمات كان التقدم أقل.[2]

على هذا الأساس شهدت دول البريكس تدفقات هائلة للاستثمارات الأجنبية منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. و كان من بين العوامل التي أدت إلى توجه المستثمرين الأجانب لدول المجموعة هو حجم السوق الذي يغطي أكثر من 40% من سكان العالم. بالإضافة إلى قلة تكاليف اليد العاملة و قيمة العملات و البنية التحتية و تكوين رأس المال الإجمالي و غيرها من العوامل فإن دول البريكس تزخر بالعديد من المقومات المادية.

المطلب الثاني: المقومات المادية المساعدة في نمو اقتصاديات مجموعة البريكس

على الرغم من أهمية العامل البشري الذي تركز عليه معظم دول مجموعة البريكس، إلا أنها تركز كثيرا على المقومات المادية التي تزخر بها فهي تتربع على رقعة جغرافية معتبرة تتيح لها توفر الموارد الطبيعية المختلفة و تنوع المحاصيل الزراعية و الثورات الحيوانية و غيرها.

[1]- Gregory Clark . "**A Farewell to Alms a brief economic history of the world".** Princeton university press. United Kingdom.2007.p 13. from website:
cnqzu.com consulted on: (17:19), 05/04/2018.

[2]- Ritwik Banerjee and Pankaj Vashisht. "**The Financial crisis: impact on BRIC and Policy response"**. ICRIER, New Delhi, India. 2010 p 4.
from website: https://mpra.ub.uni-muenchen.de consulted on: : (17:25), 05/04/2018.

الفرع الأول: المساحة الجغرافية لدول مجموعة البريكس

ركز العديد من علماء السياسة و الاقتصاد على أهمية العوامل الجغرافية ي تحليل و تفسر تطور الدول أو تخلفها. فقد لاحظ الاقتصاديون الدور الحاسم للعوامل الجغرافية في تحقيق التنمية، فكلما زادت مساحة الدول كلما زادت حظوظها في الحصول على الموارد الطبيعية و الثروات الباطنية التي تحتاجها في تنمية اقتصادها. كما يساعد تنوع القشرة الأرضية و المناخ على تقسيم نشاطاتها الاقتصادية حسب خصوصيات كل منطقة. و بحسب رأي آدم سميث أن عملية النمو معقدة و لا يمكن تحقيقها بدون النظر إلى العوامل الجغرافية التي قد تساعد على تحقيق النمو أو العكس.

إذ تعتبر روسيا الاتحادية الأكبر بلد من حيث المساحة في العالم و بين دول مجموعة البريكس حيث تقدر مساحتها الإجمالية حوالي 17,1 مليون/كلم^2. و ثاني أكبر دولة في مجموعة البريكس هي الصين بمساحة إجمالية تقدر بـ 9.5 مليون/كلم^2. ثم تليها البرازيل بمساحة 8.5 مليون/كلم^2، ثم الهند بـ 3.3 مليون/كلم،^{2} ثم تأتي جنوب إفريقيا كأصغر دول مجموعة البريكس مساحة حيث تقدر مساحتها الإجمالية بـ 1.2 مليون/ كلم^2.[1] إن المساحة الإجمالية لدول مجموعة البريكس مجتمعة تقدر بأكثر من ربع مساحة اليابسة في العالم.

الفرع الثاني: الموارد المادية البريكس

تتميز دول مجموعة البريكس بأنها غنية بالعديد من الثروات الطبيعية، فهي تحتل الصدارة العالمية من حيث احتياطات الكثير من الموارد و إنتاجها، وعلى هذا الأساس حددت أهم الثروات الطبيعية التي تتمتع بها كل دولة في العناصر التالية:

أولا: أهم الثروات الطبيعية في البرازيل:

البرازيل غنية بالعديد من الأنواع المختلفة من الموارد المعدنية. في عام 2010. وصلت البرازيل لتكون من بين المنتجين الرئيسيين للمعادن في العالم و تسويقها نحو 80 منتج من السلع المعدنية، فهي تمتلك احتياطي هائل من الحديد و المغنيزيوم والمعادن الصناعية الأخرى. كما تمتلك كميات كبيرة من البوكسيت، الذهب، الحديد الخام، المنجنيز، النيكل، الفوسفات، البلاتين، القصدير، اليورانيوم، البترول،[2] هذه الموارد الطبيعية ساهمت كثيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبرازيل، كما ساعدها على أن تكون لها حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي.

[1]. حسب الإحصائيات المتوفرة في الرابط : http://en.brics2015.ru consulted on: (14:55), 05/04/2018.

[2]- "**Brazil Natural resources from",**20/01/2018 from website: https://www.indexmundi.com, consulted on: (17:58), 05/04/2018.

أما الثروة النباتية للبرازيل فهي تتميز بالتنوع، إذ تعتبر أحد البلدان التي اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية، إذ لعبت الزراعة دورا بالغ الأهمية في البرازيل، 80% من القوى العاملة كانت مكرسة للقطاع الأساسي، و13% للقطاع الخدمات و7% للقطاع الثانوي.[1] إذ ساهم قطاع الزراعة سنة 2005 بـ 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي فبلغ إنتاج الحبوب أكثر من 1630 مليون طن في عامي 2011-2012 و هو ما علل زيادة في الإنتاج بنسبة 33 % مما كان عليه قبل خمس سنوات.

أما الثروة الحيوانية فقد شهدت نموا كبيرا في الإنتاج مقارنة بسنوات السبعينيات. فقد بلغ إنتاج لحوم البقر 25.496 مليون طن في 2010/2011، و لحوم الخنازير بلغ إنتاجه 3.384 مليون طن أما إنتاج الدواجن 12.928 مليون طن. كما سجلت معدلات نمو سنوية للحوم 4.70%.

ثانيا: الثروات الطبيعية في روسيا

أما روسيا الاتحادية. فاتساع مساحتها الجغرافية جعلها تتميز بتركيبة جيولوجية معقدة. فهي تتميز بشساعة سهولها و انتشار الغابات و الصحاري و الأنهار و البحيرات. كما أنها تتميز بمناخ صعب بارد طوال السنة، و هي تمتلك ثروات طبيعية متنوعة. ففي عام 2011، استطاعت روسيا أن تكون من بين الدول الرائدة في إنتاج الموارد المعدنية في العالم إذ عملت على إنتاج العديد من المواد المعدنية. كالألمنيوم، الزرنيخ، الاسيستوس، البوكسيت، البورون، الكادميوم، الإسمنت، الكوبالت، النحاس و ألماس الحجر الفلوري، الذهب، خام الحديد، مركبات المغنيزيوم، النيكل و النتروجين، الصخر الزيتي، الفوسفات، البلاتنين، البوتاس، الرنيوم، السيلكون، الكبريت، الإسفنج، التيتانيوم، التنغسان، و الفاناديوم وغيرها من الموارد الأخرى وتعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة في نموها الاقتصادي.[2]

حيث تمثل إيرادات النفط و الغاز 52% من إيرادات الموازنة العامة للاتحادية وأكثر من 70% من إجمال الصادرات في عام 2012، أما الثروات النباتية التي تنتجها روسيا، فهي تلعب دورا صغيرا نسبيا في الاقتصاد الكلي عند مقارنتها بالقيمة المضافة و حصيلة إجمالي صادرات قطاعات أخرى، و لاسيما النفط و التعدين. و على الرغم من هذا فإن القطاع الزراعي مازال له أهمية كبيرة في روسيا إذ يوفر حوالي 9.7% من مناصب الشغل كما أنه يساهم بـ 4% الناتج المحلي.[3]

---

[1]- "**Economy_of_the_Empire_of_Brazil",** from website :
https://en.wikipedia.org, consulted on: (17:58), 05/04/2018.

[2]- Jeffrey Hays," **NATURAL RESOURCES IN RUSSIA"**, may2016,from website:
http://factsanddetails.com, consulted on: (18:28), 05/04/2018.

[3]- "**FAO agriculture and Trade Policy background"**, note Russie, p 2, from website :
http://www.fao.org, consulted on: (18:28), 05/04/2018.

على الرغم من هذه النتائج التي حققها القطاع الزراعي التي حققه القطاع الزراعي إلا أنها لم تتوصل بعد إلى التقليل من الواردات في هذا القطاع ويعود ذلك إلى عدم قدرتها على تغطية منتجاتها الزراعية لحاجات السوق المحلية. فمن عام 2000 إلى 2008 زادت الواردات الزراعية من 7 مليار دولار إلى 33 مليار دولار، أما صادراتها في نفس القطاع قدرت سنة 2009 بـ1 مليار دولار، بلغت الاستثمارات في رأس المال الثابت داخل القطاع الزراعي 10.17 مليار دولار أمريكي في عام 2010، أي ما يعادل 3.3% من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد الوطني لروسيا. وحدثت معظم الاستثمارات في الزراعة المؤسسية، حيث خصصت حوالي 47.2% من الاستثمارات لمباني الإنتاج و36.4٪ في الآلات و المعدات التكنولوجية. تم تقاسم تمويل الاستثمارات بالوسائل المالية الخاصة 49% و بالوسائل الخارجية 51%.[1]

ثالثا: الثروات الطبيعية في الهند

يمكن تقسيم التركيبة الطبوغرافية للهند إلى أربع مناطق. الجبال الشمالية والتي تشمل جبال الهملايا الكبرى. السهوب الشاسعة بني الهند ونهر الجانج. جنوب ديكان شبه جزيرة يحدها غاتس الغربية والشرقية والسهول الساحلية والجزر. وحوالي 69% من إجمالي مساحتها الجغرافية عبارة عن أراضي جافة. هذه التركيبة الجغرافية أثرت على نصيب الدولة من الثروات بشكل كبير، فالهند تحتوي على ثروات معدنية ضخمة و متنوعة. تتمثل في الفحم، البترول، الغاز الطبيعي، الفحم البني، خام الحديد، الكروميت، المغنيز، الزنك، البوكسيت، النحاس، الذهب. والثروات غير المعدنية كالحجر الجيري والفوسفوريت، الدولوميت، الكولين، كربونات، المغنيزيوم، البايرايت و غيره من المعادن، أما الصناعات الاستخراجية للمعادن لها دور مهم في الاقتصاد الهندي، إذ شكل التعدين واستغلال المحاجر نسبة 2.26% من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن تضاعفت نسبة إنتاج هذه المعادن بـ 7.4% عام 2010 لتصبح القيمة الإجمالية لإنتاج المعادن 11.8%، و شكل الوقود المعدني 67.4% من إجمالي قيمة الإنتاج المعدني والمعادن بنسبة 20.9%، المعادن الصناعية 11.7%، و بهذا تصل قيمة الصادرات المعدنية للهند نسبة 17% من إجمالي صادرات الهند.[2]

و تعتبر الزراعة قطاع مهم الاقتصاد الهندي حيث يسهم بنحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، و يوفر فرص عمل لأكثر من 60% من السكان، و قد سجلت الزراعة الهندية نموا لافتا في العقود القليلة الماضية، إذ وصل إنتاج الحبوب إلى 250 مليون طن خلال 2012-2011، ففي الموسم الزراعي 2012-2011. بلغ إنتاج الحبوب الغذائية 259.32 مليون طن في حين أنها قادرة على تلبية معظم

[1]- "**Agriculture_in_Russia",** from website :
https://en.wikipedia.org, consuled on : (18:18), 05/04/2018.

[2]- Chin S. Kuo," **The Mineral Industry of India"**, U.S. GEOLOGICAL SURVEY MINERALS YEARBOOK, 2010, p2.from website : https://minerals.usgs.gov consulted on : (18:19), 05/04/2018

احتياجاتها الغذائية من الإنتاج المحلي، إلا أنما لا تزال بحاجة لاستيراد بعض المواد الغذائية، أما الثروة الحيوانية فتعتبر الهند من الدول الكبرى المصدرة للحوم ففي عام 2010 ارتفعت صادرات اللحوم إلى مستويات قياسية، مما جعلها تحتل المرتبة الرابعة في تصدير لحوم الأبقار في العالم، إذ بلغت صادراتها لهذا النوع أكثر من 1 مليون طن وأكثر من 2.15 مليون طن سنة 2015 و في حلول سنة 2016 أصبحت البرازيل و الهند أكبر المصدرين في العالم للحم البقر حيث أصبحت توفر 20% من السوق العالمية.[1]

رابعا: الثروات الطبيعية في الصين

الصين غنية بالمواد المعدنية، ففي سنة 2010 كانت الرائدة في إنتاج الألمنيوم، الأنتيمون، الباريت، البز موت، الاسمنت، الفحم، الحجر الفلوري، الذهب، الغرافيت، الحديد والصلب، الرصاص، المغنيزيوم، الفوسفات، القصدير و غيرها من المعادن، و من بين الاحتياطيات الجيولوجية المكتشفة حديثا هي 1.06 مليار طن للنفط و943.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. كما يلاحظ هناك نمو في موارد الفحم بنسبة 3.2% و خام الحديد بنسبة 5.6%، و النحاس 6.3%، البوكسيت 3.2%، الذهب 9.4%. كما أن معدل اكتشاف الموارد المعدنية هو30.3%، مما يدل على إمكانات تنقيب ضخمة. كموارد الفحم 3.88 تريليون طن، خام الحديد هو196.0 مليار طن، النحاس 304 مليون طن، و البوكسيت17.97 مليار طن،[2] و شكلت التجارة المعدنية 25% من إجمالي التجارة المحلية في البلاد، و في سنة 2010 كانت القوة العاملة في قطاع التعدين تقدر بـ 4.3% من مجموعة القوى العاملة في البلاد في 2013 اعتبرت الصين أكبر منتج للطاقة المتجددة كالخلايا الشمسية و تربينات الرياح في العالم أما القطاع الزراعي له أهمية كبيرة في الاقتصاد الصيني حيث تغذي الصين 22 في المائة من سكان العالم بسبعة في المائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة على كوكب الأرض.[3] ففي سنة 2007 بلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.3% كما أن نسبة العمالة في هذا القطاع تقدر ب48.8% من إجمالي العمالة في الصين من نفس السنة.

[1]- Rob Cook, "**World Beef Exports : Ranking Of Countries",** from website: http://beef2live.com, Consulted on :(18:18), 05/04/2018.

[2]- "**تقرير السنوي للموارد المعدنية الصينية لسنة 2015**، بيت النشر الجيولوجي، بكين، ص1، متوفر على الرابط : http://data.mlr.gov.cn, 18/04/2018, (13:51).

[3]- Jeffrey Hays, January 2013, AGRICULTURE IN CHINA, from website: http://factsanddetails.com, consulted on : (18:22), 18/04/2018.

أما المنتجات الحيوانية و مشتقاتها فقد أحرزت الصين تقدم كبير في إنتاجها، إذ بلغ إجمالي إنتاج اللحوم في الصين عام 2015. بـ 86.25 مليون طن،[1] و حقق معدل نمو اللحم و البيض بـ 657% و1076% في مقارنة بما كان عليه سنة 1980، و هذه الأرقام تعبر أن الصين من بين أعلى منتجي هاتين المادتين في العالم، أما إنتاج الحليب عرف هو الأخر نمو كبير في إنتاجه مقارنة بسنة 1980 الذي لم يتجاوز إنتاجه 1.14 مليون طن، إذ بلغ إنتاجه 35.76 مليون طن سنة 2010 أي بمعدل نمو بلغ 31 مرة.

خامسا: الثروات الطبيعية في جنوب إفريقيا

تعتبر جنوب إفريقيا من بين البلدان الرائدة في مجال التعدين و معالجة المعادن في العالم، إذ تبلغ حصتها من الاحتياطات العالمية للمعادن ما يلي: مجموعة معادن البلاتين تقدر بـ 95% من الاحتياط العالمي الكروميت 42%، و الزركونيوم 27%، الفاناديوم 25%، المغنيز 24%، الروتيل 20%، الفلورسبار17%، و الألمنيوم 10% من الاحتياط العالمي. أما حصة البلد المقدرة لإنتاج هذه المعادن لسنة 2011 مقارنة بالإنتاج العالمي متفاوتة حسب كل معدن، فحصة إنتاج البلاتين قدرت ب72%، الكيانيت 59%، الكروم 46%، البلاديوم والفاناديوم 38%، لكل منهما، الزركونيوم 27%، المغنيز24%، الروتيل 19%، الأليمينيت 17% ، الذهب 7%، الفلورسبار 4%، الألمنيوم، و خام الحديد والرصاص و النيكل 2% لكل منهما و صخر الفوسفات 1% من الإنتاج العالمي.[2]

أما القطاع الزراعي ساهم في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2013 بأكثر من 170.44 مليون دولار التي تعتبر أكثر بـ 10.1% من إنتاج الزراعي لسنة 2012 و تصنف جنوب إفريقيا في المرتبة 32 عالميا من بين الدول الأكثر إنتاج زراعي.

و من خلال إبراز أهم المقومات المادية التي تزخر بالدول مجموعة البريكس، فمن جهة ممكن القول بأن هذه المقومات تسمح لها بأن تلعب دورا مهم في الاقتصاد العالمي من خلال الاعتماد عليها في إمداد العالم بالموارد الأساسية التي تزخر بها، و من جهة أخرى تعتبر هذه الموارد المادية و البشرية التي تميزت بها دول المجموعة كانت أحد العوامل المهمة في مواكبة هذه الدول للتطور التكنولوجي و التقني من خلال تصنيعها لأحدث التكنولوجيات في جميع الميادين التي غزت مما الأسواق العالمية .

[1]- li shuilong,"**Chinese Meat Production, Processing and Food Safety",** p1 from website: http://www.redmeatsector.co.nz, consulted on: (18.29), 18/04/2018.

[2]- Thomas R. Yager,"**The Mineral indusTry of souTh africa, Minerals Yearbook"**, U.S. Department of the Interior, U.S. Geological Survey, may2015, p 1.from website: https://minerals.usgs.gov consulted on: (18.29), 18/04/2018.

المبحث الثالث: المؤسسات المالية لمجموعة البريكس

المطلب الأول: بنك البريكس للتنمية

الفرع الأول: عموميات بنك البريكس

أولا: نشأة بنك البريكس

في قمة البريكس الرابعة بنيودلهي (2012)، نظر قادة البرازيل و روسيا والهند و الصين و جنوب أفريقيا في إمكانية إنشاء بنك إنمائي جديد لتعبئة الموارد للبنية التحتية و مشاريع التنمية المستدامة في البريكس و الاقتصاديات الناشئة الأخرى و كذلك في الدول النامية. و قد وجهوا وزراء المالية لدراسة جدوى هذه المبادرة وصلاحيتها، و تشكيل مجموعة عمل مشتركة لمزيد من الدراسة، و تقديم تقرير من القمة القادمة في 2013. و في أعقاب التقرير الصادر عن وزراء المالية في قمة البريكس الخامسة في ديربان (2013)، اتفق القادة على جدوى إنشاء بنك التنمية الجديد واتخذوا قرارًا للقيام بذلك. كما تم الاتفاق على أن المساهمة الأولية للبنك يجب أن تكون كبيرة وكافية حتى تكون فعالة في تمويل البنية التحتية.

خلال قمة البريكس السادسة في فورتاليزا (2014)، وقع الزعماء على اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) و قد أكد القادة على أن بنك البريكس للتنمية سيعزز التعاون بين بلدان بريكس وسيكمل جهود المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف من أجل التنمية العالمية، مما يسهم في الالتزامات الجماعية لتحقيق هدف النمو القوي والمستدام والمتوازن.[1]

ثانيا: تعريف بنك البريكس

- هو مؤسسة مالية لمجموعة البريكس جاء ضمن اتفاقية تأسيس بريكس للتنمية، في قمتهم المنعقدة في (15و16 جويلية2014) بالبرازيل حيث أصبح ساري المفعول في جويلية 2015، يكون مقره بمدينة شنغهاي في الصين، و يأتي إنشاء هذا البنك كخطوة نحو خلق بديل للنظام المالي العالمي "الدولاري" القائم حاليًا من اجل تعبئة الموارد للبنية التحتية و مشاريع التنمية المستدامة في البريكس.[2]
- بنك التنمية الجديد (NDB)، الذي كان يشار إليه سابقاً باسم بنك بريكس للتنمية، هو بنك إنمائي متعدد الأطراف أسسته دول بريكس (البرازيل و روسيا و الهند و الصين و جنوب إفريقيا). بهدف تمويل البنية التحتية و مشاريع التنمية المستدامة في البريكس و غيرها من الاقتصاديات الناشئة و البلدان النامية، و تكميل جهود المؤسسات المالية الإقليمية و المتعددة الأطراف نحو العالمية النمو و التنمية.

---

[1]- الموقع الرسمي لبنك التنمية الجديد، متوفر على الرابط: https://www.ndb.int, consulted on: 01/04/2018 (13:51),

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، " **مرجع سبق ذكره** "، ص19.

* سينطلق (بنك التنمية الجديد) برأس مال يبلغ (100) مليار دولار، منها (50) مليار كرأس مال أساسي، و(10) مليار رأس مال إضافي و(40) مليار عند الطلب. و سيشكل رأس المال الإضافي خلال سبع سنوات، بالتناسب على الدول الأعضاء، و ستقدم روسيا حصة تصل إلى (02) مليار دولار.

ثالثا: أهداف ووظائف بنك البريكس

ا . الأهداف:

1. زيادة تأثير التنمية إلى الحد الأقصى بطريقة سريعة و فعالة. و لتحفيز نوع التطوير الذي نتوخى، فإننا حريصون دائمًا على الاستماع و التعلم و التعاون مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى و الحكومات و المؤسسات المالية و المنظمات الاجتماعية.[1]
2. تعزيز تنمية الدول الأعضاء دعم النمو الاقتصادي و تعزيز التنافسية و تسهيل خلق الوظائف.
3. بناء منصة لتبادل المعرفة بين الدول النامية.
4. يقوم البنك بتعبئة الموارد اللازمة لمشاريع البنية التحتية و التنمية المستدامة في البريكس و الاقتصاديات الناشئة الأخرى و البلدان النامية.[2]

ب. الوظائف:

لتحقيق غرضه، يحق للبنك ممارسة الوظائف التالية:

1. استخدام الموارد المتاحة لها لدعم البنية التحتية و مشاريع التنمية المستدامة، العامة أو الخاصة، في البريكس و غيرها من اقتصاديات الأسواق الناشئة و البلدان النامية، من خلال توفير القروض و الضمانات و الإنصاف في المشاركة و غيرها من الأدوات المالية.
2. تقديم المساعدة الفنية لإعداد و تنفيذ البنية التحتية و التنمية المستدامة لمشاريع يدعمها البنك.
3. دعم البنية التحتية و مشاريع التنمية المستدامة التي تشمل أكثر من بلد واحد.
4. إنشاء أو تكليف الإدارة بأموال خاصة صممت لخدمة أغراضها.
5. التعاون كما يراه البنك مناسبا مع المنظمات الدولية، و كذلك الوطنية و الكيانات سواء العامة أو الخاصة، لاسيما مع المؤسسات المالية الدولية و مصارف التنمية الوطنية و العمل بشكل وثيق مع بنوك التنمية الإقليمية عن طريق الشراكة بغية تعزيز فعالية العمل الجماعي.

[1] ـ الموقع الرسمي لبنك التنمية الجديد. ،(13:11) 2018/05/04.

[2]. اتفاقية بنك التنمية الجديد، ص2، متوفر على الرابط: https://www.ndb.in consulted on : 04/04/2018

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البريكس

يتكون البنك من مجلس محافظين، و مجلس إدارة، ورئيس، و نواب للرئيس كما يقرر مجلس الإدارة و المحافظون غيرهم من الضباط والموظفين و هو مجسد في الملحق رقم:03.

أولا: مجلس المحافظين

- يتكون مجلس المحافظين من حاكم واحد و نائب من قبل كل عضو مؤسس. و يكون المحافظون على المستوى الوزاري و يجوز استبدالهم بشروط حسب رغبة العضو المعين له. كما لا يجوز لأي بديل التصويت إلا في غياب مديره. و يقوم المجلس سنويا باختيار واحد من المحافظين كرئيس.
- يعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً و اجتماعات أخرى قد ينصص عليها المجلس أو يطالب بها المديرون. يدعى أعضاء مجلس الإدارة إلى اجتماعات المجلس كلما طلب ذلك الأعضاء، و يجب أن يكون عددهم يحدده مجلس المحافظين من وقت لآخر، و قد عقد أول اجتماع لمجلس المحافظين في 20 جويلية 2016 بشنغهاي.[1]
- يكون النصاب القانوني لأي اجتماع لمجلس المحافظين هو أغلبية المحافظين، أي ثلثا أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من قوة التصويت الكلية.
- يجوز لمجلس المحافظين، بموجب لوائح تنظيمية، وضع إجراءات يقوم بموجبها المديرون بالحصول على تصويت من المحافظين للإجابة على سؤال محدد دون الدعوة إلى عقد اجتماع للمجلس.
- يجوز لمجلس المحافظين، و أعضاء مجلس الإدارة إلى الحد المسموح به، أن يعتمدوا القواعد و الأنظمة الضرورية أو المناسبة لإجراء أعمال البنك.
- يعمل المحافظون و المناوبون على هذا النحو دون الحصول على تعويض من البنك.
- يحدد مجلس المحافظين راتب و شروط عقد خدمة الرئيس.
- يحتفظ مجلس المحافظين بكامل صلاحياته لممارسة السلطة على أي أمر يفوضه مجلس الإدارة.

[1]- huaxia, "**backgrouder : brics new devolopment bank"**, 21/07/2016 from website: http://www.xinhuanet.com, consulted on : (13 :59), 14/05/2018.

ثانيا: مجلس الإدارة[1]

- يقوم كل عضو مؤسس بتعيين مدير واحد و بديل. يتم إنشاء مجلس المحافظين حسب الأغلبية الخاصة المنهجية التي يتم بموجبها انتخاب أعضاء مجلس الإدارة و المناوبين الإضافيين، بحيث يكون العدد الإجمالي للمديرين لا يزيد عن عشرة.
- يكون مجلس الإدارة مسئولا عن إدارة العمليات العامة للبنك، و لهذا الغرض يتعين عليهم ممارسة جميع الصلاحيات المخولة لهم من قبل مجلس المحافظين.
- يخدم أعضاء مجلس الإدارة لمدة سنتين كما يجوز إعادة انتخابهم. يستمر المدير في منصبه حتى يتم اختيار مستخلف مؤهل.
- يجب أن يتمتع المناوبون بالسلطة الكاملة للتصرف نيابة عن المدير المختص في حالة عدم وجوده.
- يعين مجلس الإدارة رئيساً غير تنفيذي من بين المديرين لمدة أربع سنوات. إذا لم يخدم المدير فترته كاملة أو إذا لم يتم إعادة انتخابه لولاية ثانية، فإن المدير الذي سيحل محله سيكون بمثابة رئيس للفترة المتبقية.
- يوافق مجلس الإدارة على التنظيم الأساسي للبنك بناءً على اقتراح الرئيس، بما في ذلك الرقم و المسؤوليات العامة عن المناصب الإدارية والمهنية الرئيسية للموظفين.
- يعين مجلس الإدارة لجنة الائتمان و الاستثمار ويجوز له أن يعين اللجان الأخرى التي يحتاجها، لا يجب أن تقتصر عضوية هذه اللجان على المحافظين أو المديرين أو المناوبين.
- يعمل مجلس الإدارة كهيئة غير مقيمة، وتجتمع كل ثلاثة أشهر، ما لم يقرر مجلس الإدارة خلاف ذلك بأغلبية، إذا قرر مجلس المحافظين جعل مجلس الإدارة هيئة مقيمة، فإن رئيس مجلس البنك سيصبح من الآن فصاعدا رئيس مجلس الإدارة.
- يكون النصاب القانوني لأي اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة هو أغلبية أعضاء مجلس الإدارة على الأقل ثلثي الأعضاء ذو حق التصويت.
- يجوز لعضو البنك إرسال ممثل لحضور أي اجتماع لمجلس الإدارة عندما يتعلق الأمر بصفة خاصة تؤثر على هذا العضو قيد النظر. و ينظم مجلس المحافظين هذا الحق في التمثيل.

[1]- اتفاقية بنك التنمية الجديد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص.ص6.5.

ثالثا: الرئيس و الموظفون[1]

- ينتخب مجلس المحافظين رئيساً من أحد الأعضاء المؤسسين على أساس التناوب، يكون الرئيس عضواً في مجلس الإدارة، و لكن لا يجوز له التصويت ما عدا التصويت الحاسم في حالة التقسيم المتساوي. يجوز للرئيس المشاركة في اجتماعات مجلس المحافظين، و لكن لا يمكنه التصويت في مثل هذه الاجتماعات، يتوقف الرئيس عن شغل المنصب إذا قرر مجلس المحافظين ذلك بالأغلبية.
- يكون الرئيس رئيساً لموظفي التشغيل في البنك و يقوم تحت إشراف المديرين بإجراء الأعمال العادية للبنك.
- يجب أن يكون هناك نائب رئيس واحد على الأقل من كل عضو مؤسس باستثناء البلد الذي يمثله الرئيس. يتم تعيين نواب الرئيس من قبل مجلس المحافظين بناء على توصية من الرئيس. يمكن لنواب الرئيس ممارسة هذه السلطة و أداء هذه الوظائف في إدارة البنك، على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.
- تمتد ولاية الرئيس لمدة خمس سنوات، غير قابلة للتجديد، باستثناء نواب الرئيس، الذين تكون ولايتهم لمدة 6 سنوات.
- لا يجوز للبنك و موظفيه التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو، كما أنهم لا يتأثرون بقراراتهم حسب الطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين. إذ تكون الاعتبارات الاقتصادية هي الوحيدة ذات صلة بقراراتهم، و يجب تقييم هذه الاعتبارات بنزاهة من أجل تحقيق الغرض و الوظائف المنصوص عليها.
- يدين رئيس و نواب رئيس و أعضاء هيئة مكتب و موظفو البنك، في أدائهم لواجبهم بالكامل للبنك وليس لأي سلطة أخرى. يجب على كل عضو في البنك أن يحترم الطابع الدولي لهذا الواجب و أن يمتنع بذلك كل المحاولات للتأثير على أي منهم في أداء واجباته.

الفرع الثالث: العضوية و التصويت

أولا: اشتراك في العضوية

يتمثل الأعضاء المؤسسين للبنك في جمهورية البرازيل الاتحادية، و الإتحاد الروسي، و جمهورية الهند، و جمهورية الصين الشعبية و جمهورية جنوب أفريقيا.

- بينما يمكن للأعضاء الجدد الانضمام إلى NDB ، ستحتفظ دول البريكس الخمسة بحد أدنى: 55% من إجمالي الأسهم و تكون العضوية في البنك مفتوحة للأعضاء المقترضين وغير المقترضين.[2]

[1]. اتفاقية بنك التنمية الجديد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص6.

[2]- "**The BRICS New Development Bank"**, from website: https://rightsindevelopment.org, consulted on :(14 :56), 19/04/2018.

- يجوز للبنك أن يقبل حسب قرار مجلس المحافظين، المؤسسات المالية الدولية بصفة مراقب في اجتماعات مجلس المحافظين. كما يمكن أيضًا دعوة الدول المهتمة بالانضمام كمراقبين إلى هذه الاجتماعات.
- يشترك كل عضو في أسهم رأس مال البنك. عدد الأسهم المراد شراؤها في البداية من قبل الأعضاء المؤسسون، التي تحدد التزام كل عضو كلا من رأس المال المدفوع والقابل للاستدعاء. يتم تحديد عدد الأسهم المراد شراؤها في البداية من قبل أعضاء آخرين بواسطة مجلس المحافظين بالأغلبية في حالة قبول انضمامهم.
- يتم إصدار الأسهم من الأسهم التي يكتتبها الأعضاء المؤسسون في بادئ الأمر. يتم إصدار أسهم أخرى على قدم المساواة ما لم يقرر مجلس المحافظين في ظروف خاصة أن يصدرها بشروط أخرى.
- لا تصبح أي زيادة في اشتراك أي عضو في رأس المال سارية المفعول، و أي حق في الاكتتاب فيها يكون بموجبها قد تم التنازل عنه.

يتم دفع الاشتراكات بالطريقة التالية:[1]

- على كل عضو مؤسس أن يشترك مبدئياً بمائة ألف سهم ، بإجمالي عشرة مليارات دولار.

منها عشرون ألف سهم تتوافق مع رأس المال المدفوع، ما مجموعه 2 مليار دولار. ثمانين ألف من الأسهم تتوافق مع رأس المال القابل للاستدعاء، أي ما مجموعه ثمانية مليارات دولار

- عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم سداد المبلغ الذي اشتركت فيه كل عضو مؤسس في رأس مال المصرف بالدولار الأمريكي في 7 أقساط على النحو المنصوص عليه في الجدول (05) التالي:

الجدول رقم05: أقساط اشتراك كل عضو مؤسس في رأس مال بنك البريكس

الدفع في رأس المال لكل بلد بالمليون دولار	الأقساط
150	1
250	2
300	3
300	4
300	5
350	6
350	7

المصدر: الملحق رقم 2 من اتفاقية إنشاء بنك البريكس.

[1]. الملحق رقم واحد من اتفاقية بنك التنمية الجديد.

- يجب على كل عضو الاشتراك في أسهم رأس المال للبنك. يحدد مجلس المحافظين عدد الأسهم التي يجب أن يكتتبها في البداية الأعضاء الآخرون بأغلبية خاصة بمناسبة قبول انضمامهم.[1]
- يجب أن يتم دفع القسط الأول من قبل كل عضو في غضون 6 أشهر بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. يستحق القسط الثاني بعد 18 شهرًا من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. الأقساط الخمسة الباقية تصبح مستحقة على التوالي كل سنة من تاريخ استحقاق القسط السابق.
- يحدد مجلس المحافظ مواعيد دفع المبالغ المكتتبة من قبل أعضاء البنك إلى مخزون رأسمالي مدفوع.
- لا يخضع الدفع بالمبالغ المكتتب بها في المخزون الرأسمالي القابل للاستدعاء في البنك إلا عند الحاجة من قبل البنك للوفاء بالتزاماته جراء اقتراض الأموال لإدراجها في موارد رأس المال العادية أو الضمانات التي يمكن تحميلها على هذه الموارد. في حالة إجراء مثل هذه الاستدعاء فيمكن أن يتم السداد وفقًا لخيار العضو المعني عملة قابلة للتحويل أو بالعملة المطلوبة لتنفيذ التزام البنك لغرض إجراء الاستدعاء.
- يجب أن تكون الاستدعاءات على الاشتراكات غير المدفوعة موحدة في النسبة المئوية على جميع الأسهم القابلة للاستدعاء.

ثانيا: الانسحاب:[2]

- يجوز لأي عضو الانسحاب من البنك بتسليم البنك في مقره إشعارًا كتابيًا بعزمه على القيام بذلك. و يصبح هذا الانسحاب نافذاً في النهاية، و تنتهي مدة العضوية في التاريخ المحدد في الإشعار و لكن تاريخ الانسحاب لا يجب أن يقل عن 6 أشهر من تاريخ تسليم الإشعار إلى البنك. مع ذلك، في مع إمكانية إلغاء طلب الانسحاب قبل تاريخ النفاذ.
- بعد تقديم طلب الانسحاب، يبقى العضو مسئولا عن جميع الالتزامات المباشرة و الطارئة للبنك الذي خضع لها في تاريخ تسليم إشعار الانسحاب، بما في ذلك تلك المحددة في المادة 39، و تنتهي هذه المسؤولية بتاريخ النفاذ، حيث لا يتحمل العضو أي مسؤولية عن الالتزامات الناشئة عن عمليات البنك التي تم تنفيذها بعد التاريخ التي تم استلام إشعار الانسحاب من قبل البنك.
- عند استلام إشعار الانسحاب، يعتمد مجلس المحافظين إجراءات لتسوية الحسابات مع البلد العضو المنسحب، في موعد لا يتجاوز التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب ساري المفعول.

[1]. الموقع الرسمي لبنك التنمية الجديد. ،(13:11) 2018/05/04. https://www.ndb.int, consulted on: 01/04/2018 (13:51),

[2]. اتفاقية بنك التنمية الجديد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص12.

ثالثا: التصويت.[1]

نصت اتفاقية بنك البريكس فيما يخص التصويت على ما يلي:

- تكون قوة التصويت لكل عضو مساوية لعدد الأسهم المكتتب بها في رصيد رأس مال البنك. في حالة أي إخفاق للعضو في دفع أي جزء من المبلغ المستحق فيما يتعلق بالتزاماته، يكون هذا العضو غير قادر على استعمال تلك النسبة المئوية للتصويت طالما استمر هذا الإخفاق ما لم ينص على خلاف ذلك على وجه التحديد في هذه الاتفاقية، فإن جميع المسائل المعروضة على البنك سيتم البت فيها بطريقة غالبية الأصوات المدلى بها. يقصد بالأغلبية المؤهلة على أنها تصويت إيجابي بثلثي القوة التصويتية الإجمالية للأعضاء. حيث نصت في الاتفاقية أن الأغلبية الخاصة هي تصويت مؤيد بأربعة من الأعضاء المؤسسين.
- عند التصويت في مجلس المحافظين، يحق لكل محافظ أن يدلي بأصوات البلد العضو الذي يمثله.
- عند التصويت في مجلس الإدارة يحق لكل مدير أن يدلي بعدد الأصوات التي تحسب في انتخابه.

المطلب الثاني: صندوق الترتيبات الاحتياطية CRA

الفرع الأول: عموميات صندوق الترتيبات الاحتياطية

أولا: نشأة صندوق الترتيبات الاحتياطية

تأسس الصندوق في عام 2015 من قبل دول البريكس البرازيل و روسيا و الهند و الصين و جنوب أفريقيا. إذ تم تشكيل الأساس القانوني له من خلال معاهدة تأسيس ترتيب احتياطي البريكس، الذي تم توقيعه في فورتا ليزا، البرازيل في 15 يوليو 2014. و قد دخل حيز التنفيذ بعد مصادقة جميع دول البريكس، و التي تم الإعلان عنها في قمة البريكس السابعة في جويلية 2015.[2]

حيث اتفق الأطراف على وضع ترتيبات لاحتياطي ذاتي الإدارة للحد من ضغوط ميزان المدفوعات قصيرة الأجل، و تقديم الدعم المتبادل و تعزيز الاستقرار المالي حيث أن هذه الترتيبات الاحتياطية يجب أن تسهم في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية و تكمل الترتيبات النقدية و المالية الدولية القائمة.

[1]. اتفاقية بنك التنمية الجديد، ص3.

[2]– "**BRICS_Contingent_Reserve_Arrangemen"t**, from website: https://en.wikipedia.org, consulted on: (11:13), 03/04/2018.

ثانيا: تعريف صندوق الترتيبات الاحتياطية

بموجب اتفاق تكتل دول البريكس، تم إنشاء ما يُسمي (صندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة). أي ما يُقابل الصندوق النقد الدولي، حيث يرمز له بـ (CRA). و يتمثل هذا الصندوق في كونه إطارًا لتوفير الدعم من خلال السيولة و الأدوات الاحترازية استجابةً لضغوط مدفوعات الفائدة الفعلية أو قصيرة الأجل إذ يعتبر هذا الصندوق كالقوة الموازنة لمؤسسة صندوق النقد الدولي.[1]

ثالثا: أهداف الصندوق

تتمثل أهداف الصندوق فيما يلي:

- مواجهة آثار خروج رؤوس الأموال المفاجئ.
- تجنب مخاطر تخفيض قيمة العملات، من خلال عمليات تبادل العملات مع الصندوق كإجراء احترازي لمساعدة هذه الدول في التعامل مع الأزمات، التي يمكن أن تواجه عملاتها و هي المهمة التي يضطلع بها أساسًا صندوق النقد الدولي.
- تقديم إطار لتوفير الدعم من خلال السيولة و استخدام الأدوات الاحترازية للاستجابة للضغوطات المحتملة أو للمدى قصير على ميزان مدفوعات. [2]
- توفير الحماية ضد ضغوط السيولة العالمية.
- المساعدة في صد أزمات العملة وموازنة المدفوعات.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق الترتيبات الاحتياطية[3]

يتم تشكيل حوكمة CRA من قبل مجلس محافظي CRA مجلس الإدارة ولجنة قائمة.

أولا: مجلس المحافظين: يتألف مجلس المحافظين من محافظ واحد و محافظ مناوب يعينه لكل طرف. يجب أن يكون المحافظ وزيرًا ماليًا أو محافظًا للبنك المركزي أو يشغل وظيفة مماثلة. يتخذ مجلس المحافظين القرارات بتوافق الآراء ويكون مسئولا عن القرارات رفيعة المستوى و الإستراتيجية الصادرة عن CRA.

[1]- ians, "**BRICS Development bank top on Agenda of 6th BRICS Summit"**, 15 July 2014, from website: http://news.biharprabha.com, consulted on: (11:13), 03/04/2018.

[2] Balazs Ujvari, "**The Rise of an Alternative Order or More of the Same?"**, june 2017,p10 from website: http://www.egmontinstitute.be, consulted on : (11:13), 03/04/2018.

[3]. اتفاقية صندوق الترتيبات الاحتياطية، متوفر على الرابط:

http://brics.itamaraty.gov.br , consulted on: (15:52), 03/04/2018.

ثانيا: اللجنة القائمة: تكون اللجنة القائمة مسئولة عن المستوى التنفيذي و القرارات التشغيلية الصادرة عن CRA و تتألف من مدير واحد و مدير مناوب يعينه كل طرف، يتم تعيين هؤلاء من مسئولي البنك المركزي ما لم يقرر غير ذلك الطرف المعني.

كمبدأ تسعى اللجنة القائمة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل. تتخذ قرارات اللجنة القائمة بأغلبية بسيطة من التصويت المرجح للأطراف المزودة. تتخذ القرارات بتوافق آراء الأطراف.

و يتم تحديد الوزن المنسوب لتصويت كل طرف على النحو التالي:

1ـ يتم توزيع 5% من إجمالي قوة التصويت بالتساوي بين الأطراف.

2ـ يتم توزيع الباقي بين الأطراف حسب الحجم النسبي للالتزامات الفردية.

الفرع الثالث: العضوية.

أولا:الدول الأعضاء

تتمثل الدول الأعضاء المؤسسة لصندوق الترتيبات الاحتياطية في جمهورية البرازيل الاتحادية ("البرازيل")، و الاتحاد الروسي "روسيا"، و جمهورية الهند "الهند"، و جمهورية الصين الشعبية "الصين" و جمهورية جنوب أفريقيا "جنوب أفريقيا". و لم يتم تحديد أي شروط للانضمام لهذا الصندوق في أي من بنود اتفاقية تأسيسه.

ثانيا: إيقاف العضوية.[1]

- يجوز لأي طرف الانسحاب من هذه المعاهدة بإخطار إلى الأطراف الآخرين بنيته في الانسحاب قبل ستة أشهر من تاريخ الانسحاب المتوقع.
- لا يسمح بالانسحاب من المعاهدة من قبل أي طرف لمدة خمس سنوات من دخوله حيز التنفيذ.
- خلال فترة الستة أشهر هذه، يقدم الطرف الذي أعطى إشعاراً بالانسحاب الفرصة للأطراف الأخرى للتعبير عن وجهات نظرهم بشأن نيته و لكن ليس له الحق في طلب أو تقديم التزام بتوفير الموارد.
- في حالة ما إذا كان أي التزام بموجب هذه المعاهدة، بما في ذلك أي التزام بدفع الأموال، فإن هذا الالتزام يظل معلقاً في وقت إنهاء هذه المعاهدة أو الانسحاب منها.

[1]. اتفاقية صندوق الترتيبات الاحتياطية،(13:11) 2018/05/04.

ثالثا: رأس مال الصندوق.

إذ أننا نجد أنه على عكس مجموعة رأس المال المساهم في بنك بريكس، الذي يتم تقاسمه بالتساوي،[1] إذ أننا نجد أنه قد تم تمويل صندوق الاحتياطات حسب الجدول06 التالي:

الجدول رقم06: مساهمات دول البريكس في صندوق الترتيبات الاحتياطية CRA.

الدول	المساهمة في رأس المال (مليار دولار)	إمكانية السحب (مليار دولار)	حقوق التصويت %
البرازيل	18	18	18.10
الصين	41	21	18.10
الهند	18	18	39.95
روسيا	18	18	18.10
إفريقيا الجنوبية	5	10	5.75
المجموع	100	85	%100

Source: https://en.wikipedia.org/wiki/BRICS_Contingent_Reserve_Arrangement consulted on: 2018/05/04 (13:11)

– يتضح من الجدول أن الصين قد ساهمت بأكبر مبلغ في رأس مال الصندوق ب41 مليار وجنوب إفريقيا بأصغر مبلغ بـ 5 مليار دولار، أما باقي قيمة المساهمات فهي بالتساوي بين كل من البرازيل الهند و روسيا .

– كما يتضح من الجدول كذلك أن الصين هي اكبر مالكة لحقوق التصويت و جنوب إفريقيا بعكسها صاحب أصغر مالك لحقوق التصويت بينما يتساوى بقية الأعضاء الآخرين وذلك بسبب حجم مساهماتهم في رأس المال.

[1]- Raj M. Desai and James Raymond Vreeland, "**What the new bank of BRICS is all about"**, the Washington post, July 17, 2014 from website: https://www.washingtonpost.com consulted on: : (15:52), 03/04/2018.

خلاصة الفصل

تعد مجموعة البريكس إحدى المجموعات الدولية ذات الاقتصاديات الصاعدة، و صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم و يعتبرها العديد كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيدا عن الدول الغربية المسيطرة على الاقتصاد العالمي، و انتقاله لهذه الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة، و لعل أهم أسباب هذا الانتقال هو عائد لما تمثله هذه الدول من قوة اقتصادية جبارة و ذلك من حيث مساحتها و إمكانياتها البشرية و المادية و معدلات نموها المستمرة في الصعود.

و بالرغم مما سبق ذكره فان هذه الدول لا تزال لا تمتلك القدرة على تحرير نفسها كليا من سيطرة الدول الغربية التي تستعمل مؤسساتها المالية الدولية في قمع الدول الأخرى و هذا ما دفع بدول مجموعة البريكس إلى إنشاء بنك دولي جديد و صندوق ترتيبات احتياطية يواجه كلا من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و ذلك ترسيخا لهذه الدول لاقتصادياتها على الساحة الدولية.

الفصل الثالث:

تقييم للبريكس و إصلاحات المؤسسات الدولية التقليدية

المبحث الأول: تحديات لمجموعة البريكس

المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية لمجموعة البريكس

المبحث الثالث: المؤسسات المالية لمجموعة البريكس

تمهيد:

مع تزايد تعقد وتشابك الحوكمة الاقتصادية العالمية، أصبح من الصعب التوصل إلى قياس دقيق للأدوار التي تقوم بها مختلف المؤسسات في الاقتصاد العالمي، ومن جهة أخرى استحالة التنبؤ بمدى استمرارية هذه الأدوار على المدى البعيد. فإذا زاد دور بعض المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الأخرى في مسألة اقتصادية ما و في فترة زمنية معينة سرعان ما تتغير الأدوار لصالح فواعل أخرى بمجرد توفر الظروف التي تحول القوة لفواعل أخرى.

على هذا الأساس يمكن تقييم الأدوار و مستقبل مؤسسات البريكس من خلال التركيز على أهم الإسهامات التي قامت بها دول البريكس على الساحة الدولية، حيث يمكن ربط الانجازات الاقتصادية لدول البريكس بالمسار و مدى النجاح الذي يمكن لمؤسساته الوصول إليه.

و على الرغم من هذه الإنجازات، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تساعد في تقييم أدوارها، خاصة وأن الكثير من الباحثين يعتبرون هذه التحديات قد تكون سببا في تحديد مكانة مجموعة البريكس في المستقبل. ومن هذا المنطلق يمكن تقديم مجموعة من السيناريوهات التي ترسم المكانة المتوقعة لدول البريكس و مؤسساتها على المدى البعيد في الساحة الدولية.

المبحث الأول: تحديات مجموعة البريكس

في عالم تهيمن عليه القوى الغربية، و تسعى بكل السبل لفرض سيطرتها و أفكارها على الدول الأصغر و الأكثر فقرا، ظهرت مجموعة دول "بريكس" الاقتصادية عام 2009 كأمل جديد لحماية مصالح دول العالم الثالث و الوقوف كقوة رادعة في وجه القوى الكبرى.

على الرغم من تحقيق معدل نمو سريع في دول البريكس، التي نتج عنها التحولات الكبرى الجارية في العلاقات الاقتصادية و السياسية العالمية، و مع تنبو الكثير من المحللين والخبراء أن نموها سيستمر إلى المدى البعيد، إلا أن البريكس تواجه العديد من العقبات الكبيرة التي قد تكون أحد الأسباب التي تهدد استدامة نموها الذي ينعكس على أدائها في الساحة الاقتصادية العالمية، و يمكن تصنيف هذه التحديات إلى داخلية، بينية و أخرى عالمية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

يبدو أن الرياح تأتى بما لا تشتهى السفن، فما حملته "بريكس" من آمال تهدده العديد من المعوقات التي تعانى منها دول المجموعة التي تهدد علاقات الدول الأعضاء، و هو ما سينعكس بلا شك على أداء المجموعة الاقتصادية، و على هذا الأساس قسمت التحديات الداخلية إلى: اقتصادية، سياسية و أخرى اجتماعية.

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية المؤثرة على دول البريكس

يمكن إيجاز أهم التحديات الاقتصادية المشتركة التي تعاني منها دول المجموعة في كونها الاعتماد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر و ظهور الفقاعات الاقتصادية[1] و الاعتماد بشكل كبير على الاستيراد و التصدير على توازنها الاقتصادي و خاصة منها الصين.

أ- لقد تم بناء الاقتصاد البرازيلي تحت سياسات دفع النمو من خلال الاستثمارات العامة و الخاصة و حماية الاقتصاد المحلي من المنافسة العالمية و لكن، أدت هذه السياسات الاقتصادية إلى التوسع في الاقتراض لقطاعات غير قابلة للتطبيق على المدى الطويل و أنه يستخدم للأهداف السياسية قصيرة المدى و ليس النمو طويل الأجل.[2] كما أن عدم الانفتاح على المنافسة الدولية قد حد نمو الإنتاجية و القدرة التنافسية.

[1]- marcos degaut,"**does the brics still matter"**,,october 2015. from website : https://csis-prod.s3.amazonaws.com consulted in : (13:35) 24/05/2018.

[2]. اندرس بورغ، "**الصدع في البريكس**"، صادر في 2015/07/09 مقال متوفر على الرابط:
https://www.weforum.org, consulted in : (13:35), 14/05/2018.

ب- يظهر أكبر تحدي في روسيا كأثر تابع للتحدي الديموغرافي. حيث أن الكثافة السكانية في تراجع و معدلات الخصوبة منخفضة و ارتفاع استهلاك الكحول يؤثر سلبًا على العمر المتوقع للذكور، مما أدى إلى حد الإنتاجية في القطاع المحلي و بالتالي حد نمو قطاع التصدير خارج قطاع الموارد الطبيعية.[1] بالتالي الاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كبير. فالاقتصاد الروسي في حاجة ماسة إلى سياسة إصلاح هيكلي واسعة النطاق، تخوفا من حدوث انهيار في أسعار النفط.

ج- أما فيما يخص الصين فإنه يتضح أن معدلات نموها لا تزال مرتفعة و لكن يمكن ملاحظة أن هذه الأخيرة قد أصبحت في تناقص مستمر و ذلك يعود لبدئها في فقدان أكبر ميزة تنافسية لديها و هي أجور العمالة المنخفضة التي بدأت في الارتفاع بسبب ارتفاع مستويات المعيشة المستمر و هذا الارتفاع قد أدى إلى تخفيض أرباح العديد من الشركات، و هذا ما سيحد من دخول الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن أيدي العمالة المنخفضة مما سيضر الاقتصاد الصيني كونه معتمدا على هذه الاستثمارات بشكل كبير.

د- يمكن تلخيص أهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها الهند في اعتماد اقتصادها على القطاع الزراعي بشكل كبير مقابل القطاع الصناعي بسبب عدم التوزيع الجيد للعمالة بالرغم من أن العائدات الصناعية تكون أكبر من الزراعية و هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى تحدي أخر و هو المستوى المنخفض من الدخل القومي.[2]

هـ- كما تمتلك جنوب إفريقية حوالي 700 شركة، بما في ذلك السكك الحديدية و الموانئ و مجموعة كاملة من الشركات العاملة في مختلف الصناعات التي يطلق عليها اسم "المؤسسات شبه الحكومية" حيث نجد أن القطاع العام يطغى على القطاع الخاص كما أصبحت الشركات المملوكة للدولة غير فعالة على نحو متزايد و تعرضت لسوء الإدارة، مما يضع ضغوطا على الخزينة الحكومية.

الفرع الثاني: التحديات السياسية المؤثرة على دول البريكس

من أبرز التحديات السياسية التي تواجهها دول البريكس هي إشكالية الفساد السياسي. فظاهرة الفساد السياسي انعكست بالسلب على اقتصاديات هذه الدول و استدامة نموها الاقتصادي، على سبيل المثال التعقيدات البيروقراطية على المستوى الحكومي قد تؤدي إلى إضعاف فرص جذب الاستثمار و الحد من المنافسة التجارية الحقيقية، عموما فإن تأثيرات الفساد قد تؤدي إلى فقدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثل مصدرا مهما في خلق فرص العمل و انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1]. اندرس بورغ، "**مرجع سبق ذكره**"، (13:35)، 14/05/2018.

[2]- deepali pal,"**8 Major Problems Faced by the Indian Economy"**, from website : http://www.economicsdiscussion.net. Consulted in : (13:14), 14/05/2018.

فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016، من خلال مؤشر مدركات الفساد تحتل البرازيل و الهند و الصين نفس المرتبة "79" من أصل 176[1] بلد مدرج في الترتيب في مستوى الفساد داخل حكومة كل بلد، إذ يكلف الفساد السياسي في البرازيل أكثر من41 مليار دولار من الخسائر سنويا، كما أنه يعيق نشاط أكثر من69.9% من الشركات على المستوى المحلي و يعيق نموها في السوق العالمية، كما تظهر العديد من الدارسات أن الفساد و الرشوة تشكل عقبات خطيرة أمام الشركات العالمية المهتمة بممارسة الأعمال التجارية و الاستثمارية في البرازيل.[2]

أما الهند تنعكس على انتشار ظاهرة الفساد على مختلف المستويات، كالمسئولين الحكوميين، السياسيين، المنتخبين، و الموظفون القضائيين فكل هذه الأمور ألحقت أضرار كبيرة على اقتصاد الهند و أدت إلى تخفيض معدل نموها الاقتصادي و إعاقة مسارها التنموي. و يمكن إرجاع ذلك إلى الكثافة السكانية الضخمة و ضعف آليات الرقابة و المحاسبة.

أما في جنوب إفريقيا. وجهت انتقادات للعديد من أعضاء الحكومة لانتشار ظاهرة الفساد على المستوى الحكومي أو الهيئات المحلية. حيث انتشرت ظاهرة استغلال النفوذ و استفحال الرشاوى.

أما روسيا فتعتبر أكثر الأعضاء فسادا فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية تحتل روسيا الرتبة 131 من 176،[3] حيث يتفق العديد من الخبراء أن مسألة استدامة النمو الاقتصادي يفتقر إلى مناخ الاستثمار، يتطلب تحسينه من خلال الإصلاح السياسي الجاد لفتح الاقتصاد لجلب الاستثمار الأجنبي، و يعتبرون أن كل هذه المشاكل ليست اقتصادية بقدر ما هي سياسية.

الفرع الثالث: التحديات الاجتماعية المؤثرة على دول البريكس

هناك الكثير من التحديات الاجتماعية التي تعيق مسار التنمية في دول البريكس فارتفاع مستوى الفقر. و عدم المساواة في توزيع الدخل هي مشاكل مشتركة بين الدول الخمس، فهناك جزء كبير من السكان غير قادرين على توفير السلع و الخدمات الضرورية في حياتهم كالصحة بسبب ضعف أو عدم تواجد الهياكل القاعدية الأساسية. و ينعكس هذا في مؤشر التنمية البشرية الضعيف الذي سجلته دول البريكس. وهناك تحديات أخرى لا يمكن إنكارها التي تواجه هذه البلدان و هي البطالة بعد انسحاب العديد من الشركات التي كانت توفر العديد من مناصب الشغل خاصة بعد سحب المستثمرين أكثر من 6 مليار دولار من

[1]. التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، 2016، مقال متوفر على الرابط:
https://www.transparency.org/ consulted in : (13:34), 04/05/2018.

[2]. صدفة محمد محمود،"**بركان الفساد يهدد البرازيل**"، ملاحق الخليج، نشر: 2015/08/20 مقال متوفر على الرابط:
http://www.alkhaleej.ae, consulted in : (13:24), 04/05/2018.

[3]. التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية،2016. (13:34), 2018/05/04.

الأموال المستثمرة في دول البريكس سنة 2013، و تعتبر ظاهرة الفقر منتشرة في الصين كتدهور الأوضاع الاجتماعية في المناطق الريفية و ذلك بسبب الاهتمام بالمناطق الحضارية التي تتمركز فيها المصانع و إهمال الريف ذا الطابع الزراعي، أما في البرازيل فإن 14 مليون نسمة من البرازيليين يعيشون تحت خط الفقر حسب إحصائيات 2014.[1]

أما الهند فعلى الرغم من التحسن الذي تعرفه البلاد من التقليل من انتشار الفقر، إلا أنها مازالت هناك شريحة كبيرة من السكان تعيش تحت خط الفقر. ما بين2011–2012 بلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الهند حوالي 270 مليون شخص، كما أننا نجد أن جنوب إفريقيا تعاني كذلك من نفس الإشكالية ، إذ بلغ سنة 2011 حوالي 10.2 مليون شخص تحت معدل الفقر.

أما روسيا، فعلا الرغم من احتياطاتها الضخمة من الموارد الطبيعية، إلا أنها ليست كافية للحفاظ على مستوى عال من متوسط الدخل بالنسبة للسكان ككل على المدى البعيد. إذ تبلغ نسبة المواطنين الذين يمثلون الطبقة الوسطى و الذين يحصلون على دخل كاف حوالي 24%، و نسبة الأغنياء 3%.[2]

المطلب الثاني: التحديات البينية بين دول مجموعة البريكس

بالإضافة إلى وجود تحديات داخلية لكل بلد من بلدان البريكس توجد بعض التحديات البينية الأخرى التي لا تقل أهمية عن التحديات السابقة، و من بينها ما يلي:

- التباعد الجغرافي بين دول البريكس، أدى إلى ضعف التجارة البينية نتيجة لارتفاع تكاليف النقل مما يسمح بزيادة القدرة التنافسية لدول الجوار أكبر من دول المجموعة. وبالتالي تلجأ الدول إلى البحث عن بدائل أقرب للتبادل التجاري.
- اختلاف الأنظمة السياسية لدول البريكس الذي يصعب التنسيق فيما بينها. إذ تتراوح بين الديمقراطية متعددة الأحزاب في كل من الهند، البرازيل و جنوب إفريقيا، على عاتق الأنظمة الاستبدادية الشيوعية لكل من روسيا و الصين على الرغم من الإصلاحات، إلا أنها مازالت هناك بعض التجاوزات.

[1]- إحصائيات السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، "**البرازيل**"، 2016/01/10، مقال متوفر على الرابط:
https://ar.actualitix.com/country, consulted in : (13:24), 04/05/2018.

[2]- محمد الدريد، "**روسيا شعب فقير في دولة غنية**"، مقال متوفر على الرابط:
https://newsyrian.net, consulted in : (13:11), 04/05/2018.

- الخلافات الحدودية التي بين الصين و الهند التي تعود إلى الخط الحدودي ماكماهون، و تعد هذه المنطقة الإستراتيجية أخطر نقاط المواجهة بين الدولتين، فقد ضُمت المنطقة إلى الأراضي الهندية خلال حقبة الاستعمار البريطاني، إذ طالبت كل منهما بالسيادة على المنطقة.[1]
- طغيان النزعة التنافسية بين دول البريكس على المناطق مثال ذلك التنافس الصيني و الروسي حول منطقة أسيا الوسطى حيث يتنافسان فيها بوضوح على الموارد الاقتصادية، و محاولة جذب بلدانها الخمسة إلى نطاق نفوذهما الإقليمي، حيث تعمل الصين على تعزيز مكانتها من خلال الاعتماد على الموارد الطاقوية في بحر الخزوين و آسيا الوسطى. أما روسيا تسعى إلى بسط نفوذها في المنطقة من أجل الحفاظ على الطلب الصيني المتزايد على الموارد الطاقوية و الحفاظ على تسعيرتها.[2]

يمكن لهذه الخلافات أن تؤدي إلى تفكك و زوال هذه المجموعة، و إن لهذه المشاكل في إعاقة سيرورة المؤسسات الدولية الخاصة بهذه المجموعة فيجب على آي اتفاق أو شراكة أن تتوفر فيها على الأقل بعض من التوافق و الانسجام بين البلدان، و هذا ما تفتقده بلدان البريكس، و على هنا الأساس يستوجب على هذه الأخيرة العمل بجدية لتجاوز الكثير من الخلافات البينية و التركيز على العمل المشترك من خلال تنسيق سياساتها لتحقيق مصالحها المشتركة في القضايا العالمية عن طريق مؤسساتها الدولية كهمزة ربط بينها.

المطلب الثالث: التحديات العالمية المواجهة لمجموعة البريكس

تعود التحديات العالمية المواجهة لدول البريكس إلى زيادة ارتباطها وتداخلها في البيئة الدولية و الاقتصاد العالمي بالتحديد. فمن الطبيعي أن تتزايد التحديات المعيقة لها في بيئة عالمية متغيرة ويمكن تلخيص بعض التحديات في العناصر التالية:

تأثر اقتصاديات مجموعة البريكس بأي اختلال في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباطه مع البيئة العالمية. و على الرغم من أن الأزمة المالية العالمية لم تأثر فيها بنفس الدرجة التي تأثرت بها اقتصاديات الدول الغربية، إلا أنها واجهت بعض المشاكل في تباطؤ نموها الاقتصادي نتيجة لإجراءات التقشف التي اعتمدتها الدول الغربية لمواجهة الأزمة. هذا الأمر جعلها تفقد الكثير من الأسواق التي كانت تروج فيها سلعها. نتيجة للضغط المالي من خلال الروابط التجارية كرد فعل إزاء تراجع الصادرات إلى الاقتصاديات المتقدمة وقت الأزمة تعبيرا عن تباطؤ الطلب الراهن أو المتوقع انخفض الطلب على صادرات وازدادت أسواق الصرف

[1]. محمود علي، "**الأزمة الحدودية بين الهند و الصين تصل إلى طريق مسدود**"، 12/08/2017، مقال متوفر على الرابط: https://elbadil.com, consulted in : (13:54), 04/05/2018.

[2]. نهى خالد، "**آسيا الوسطى: اللعبة الكبرى الجديدة**"،2015/10/16، مقال متوفر على الرابط: https://www.noonpost.org, consulted in : (13:54), 04/05/2018.

الأجنبي تقلبا وتشددت أوضاع تمويل التجارة و أشكال الائتمان الأخرى، و تباطأت وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

تعتبر الهيمنة الغربية على المؤسسات المالية الدولية من أهم التحديات التي تواجه جميع الدول بما فيها أعضاء مجموعة البريكس حيث تعتبرها وسائل هيمنة الشمال على الجنوب، من خلال السيطرة على اقتصادياتها، و التحكم فيها لما يتوافق مع مصالحها وعلى هذا الأساس كانت هناك العديد من الخطابات حول ضرورة إصلاح هذا المؤسسات وإعطاء الفرصة لجميع الدول للمشاركة في القرارات الاقتصادية العالمية.

و على الرغم من الإصلاحات التي طرأت على هذه المؤسسات بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي عجزت الدول الغربية والمؤسسات الاقتصادية الدولية على مواجهتها وزيادة حصص التصويت لصالح العديد من الاقتصاديات الناشئة بما فيها دول البريكس. إلا أن هذه الإصلاحات غير كافية ومازالت الهيمنة الغربية مسيطرة عليها.

كما عملت القوى الغربية على تفويض المناطق التي تتواجد فيها مصالح دول البريكس، من أجل الحد من تصاعدها، و عملت على التدخل بمختلف الطرق لاحتواء العديد من المناطق التي تعتبر إستراتيجية بالنسبة لدول البريكس خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية التي تعمل على احتواء دول أسيا الوسطى مثلا. كما عملت على خلق بؤر توتر في كل من أفغانستان و العراق، و عملت على تفويض مصالح دول البريكس في القارة الإفريقية من خلال الضغط على تقسيم السودان الذي كان منطقة استثمارات دول البريكس خاصة الصين و روسيا وهي الآن تعمل على زعزعت المناطق العربية كما هو الآن في مصر التي أوشكت على إبرام اتفاقيات مع دول البريكس قبل إزالة الرئيس السابق محمد مرسي من منصبه بالإضافة إلى دعمها للمعارضة السورية مقابل الحصول على امتيازات كما حصلت عليها في ليبيا حيث يعمل صندوق النقد الدولي و البنك كامتدادات للسياسة الخارجية لحكومة الولايات المتحدة.[2] بالإضافة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من طرف الغرب، بسبب تدخلها في الأزمة الأوكرانية. حتى أنه تم اقتراح إلغاء عضويتها من مجموعة العشرين.

---

[1]. بن علي عبد الغاني ووسلي أمينة، "**آثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة بريكس**" ، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر،غير منشورة، 2013، ص12.

[2]- "**Who are the people really running the IMF and World Bank**"، Dollars and Sense magazine from website : http://www.thirdworldtraveler.com, consulted in : (12:44), 04/05/2018.

إضافة إلى هذه التحديات. لا يمكن إنكار بأن دول مجموعة البريكس مازلت لم تبلغ بعد القدرة التنافسية ومعايير النوعية التي تتميز بها معظم الدول الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية. ففي استطلاع أجري سنة 2016 حول القدرة التنافسية و معايير الجودة بين اقتصاديات دول العالم، جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بين الاقتصاديات العالمية، أما بالنسبة لبلدان البريكس، فإنها جاءت في مراتب متأخرة بالنسبة لها فالصين قد احتلت المرتبة 28، الهند 55 ، البرازيل 58، وروسيا كانت في المرتبة 45. و المرتبة 49 لجنوب إفريقيا.[1]

و على الرغم من المكانة التي تكتسبها دول مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي، إلا أنها مازالت في حاجة ماسة إلى القوة الاقتصادية التقليدية أكثر من أي وقت مضى. فالمسؤولية العالمية لا يمكن أن تتحملها لوحدها هذا من جهة ومن جهة أخرى فقوة هذه الدول مقرون بتزايد الطلب العالمي لمنتجات دول المجموعة .

و من خلال هذه التحديات، يمكن القول بأنه من الطبيعي أن تواجه أي قوة اقتصادية العديد من المشاكل و العقبات. وبما أن مجموعة البريكس مازالت حديثة العهد فيتوجب عليها تكثيف جهودها للعمل بشكل جماعي لمواجهة هذه التحديات و العمل على خلق مصادر تمويل جديدة تجنبها من حدة الاضطرابات الاقتصادية العالمية، حيث يظهر هنا دور مؤسساتها الدولية (بنك البريكس و صندوق الاحتياطات) كأفضل الوسائل لمواجهة معظم هذه التحديات و خاصة في مواجهة المؤسسات الدولية التي تقع تحت السيطرة الغربية لحد هيمنتها على العالم.

[1]. تقرير التنافسية العالمي، 2016–2015، متوفر على الرابط:

http://www3.weforum.org, consulted in : (12:45), 04/05/2018.

المبحث الثاني: جهود مجموعة البريكس في إصلاح النظام المالي العالمي

في ظل الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي استطاعت دول مجموعة البريكس كقوة اقتصادية صاعدة أن تبرز مكانتها. من خلال زيادة قوتها و توسيع أدوارها و مسؤولياتها في الساحة الاقتصادية العالمية المتميزة بالتعقد و التشابك، و في ظل هذا التعقد و التشابك ممكن طرح العديد من التساؤلات حول الإنجازات التي استطاعت دول البريكس على تحقيقها، و هذا ما سيتمم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول مجموعة البريكس

يمكن تحديد أهم التطورات في العلاقات الاقتصادية بين دول البريكس في النقاط التالية:

- تشجيع المبادلات التجارية: عملت دول مجموعة البريكس على زيادة المبادلات التجارية فيما بينها، حيث حرصت المجموعة على تكثيف الجهود المشتركة لإنعاش التبادل التجاري البيني. فحجم المبادلات التجارية بين بلدان البريكس قد تضاعف بعشر بـ 3 مرات قي سنة 2014 مقارنة مما كانت عليه في سنة 2007، إذ يتضح ذلك من الجدول رقم (07) الذي يوضح حجم الواردات و الصادرات البينية لمجموعة دول البريكس بين 2007 و 2014 .

جدول رقم 07: التجارة البينية للبريكس (2007-2014)

1=بليون دولار	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات البينية	92.9	128.6	168.9	143.6	274.9	281.4	296.4	295.3
الواردات البينية	103.8	150.3	209.4	173.9	248.6	339.2	354.9	356.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بنك ايكسيم.

يتضح من الجدول أن حجم المبادلات البينية لدول البريكس في ارتفاع مستمر مقارنة بالسنوات السابقة و هو دليل على نجاح السياسات التشجيعية و ذلك بالرغم من جميع الصعوبات التي تواجهها كالبعد الجغرافي بينها، كما يجب الإشارة إلى انه يتم التشجيع على استعمال العملة المحلية في هذه المبادلات.

- تدويل معالم النقدية المحلية و مناقشة إمكانية إصدار عملة البريكس: و ذلك من خلال التعامل بالعملات المحلية بين الدول الأعضاء في المجموعة أثناء المبادلات التجارية،[1] كما يعمل بنك التنمية التابع لدول البريكس على تقديم قروض للدول النامية بالعملات المحلية لدول البريكس. و الهدف من هذا الإنجاز هو التخلي عن هيمنة الدولار في المعاملات التجارية فيما بينها و ذلك من شأنه إبعاد عامل مهم من عوامل الضغط على الدول التي لا تتوافق مع الدول الأوروبية والغربية في مشاريعها. و حماية اقتصاديات الدول النامية من التقلبات المستمرة التي يشهدها الدولار. بالإضافة إلى الإيجابيات التي تصح على اقتصاديات دول مجموعة من خلال تدويل العملات المحلية. فهي تقدم كذلك بدائل جديدة للمعاملات التجارية للبلدان النامية و فك ارتباطها من هيمنة الدولار الذي أثر على اقتصاديات هذه الأخيرة بشكل كبير، كما يجدر الإشارة عن رغبة دول المجموعة في إنشاء عملة مشفرة لكي يحد من سيطرة الدولار، إذ صرح رئيس صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي "كيريل دميتريف"، أن دول "بريكس" تبحث إمكانية إطلاق عملة "بريكس" مشفرة كبديل لأدوات الدفع الأخرى و هو موضوع بحثته اللجنة المالية و هذا ما يتم بحثه في إطار مجلس الأعمال التابع لـ "بريكس".

و مع أنه في الوقت الحالي يتم التركيز بين الدول الأعضاء على استخدام العملات الوطنية، لكن بدأت مناقشة العملات المشفرة كأحد آليات الدفع الممكنة، إذ سيكون ذلك بديلاً جيداً للدولار وقطاعات المحاسبة الأخرى، كما يشير الخبير في أسواق البورصة العالمية والشؤون الاستثمارية "جهاد الحكيّم"، إلى أنه لا يزال من المبكر، الحديث عن توحيد العملة ما بين دول بريكس، و لو على شكل الـ Cryptocurrency، خاصة أن الدورة الاقتصادية لكل دولة من دول المجموعة مختلفة، و اقتصادياتها ليست متشابهة، ما يجعل من الصعب توحيد سياستها النقدية، أقله في القريب العاجل.[2]

- المساهمة في حفظ أمن اقتصادياتها و تشجيع التنافسية العالمية مع كل الشركاء لتحقيق قدر من التكامل بين الاقتصاديات و تضافر الجهود من أجل تنمية الدول الأعضاء من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما بين دول المجموعة و تنمية المشاريع التي يقوم بتمويلها صندوق التنمية الذي أعلنت على إنشائه دوله كما يعمل على حماية اقتصادياتها من التقلبات المالية والاقتصادية العالمية.

---

[1]- **التعامل بالعملات المحلية مع دول المجموعة خطوة لتغيير أنظمة النقد العالمية**، مقال متوفر على الرابط:
http://syriasteps.com, consulted in : (09:08), 14/05/2018.

[2]. رضا صوايا، "**عملة «بريكس»... بديل لمواجهة الدولار؟**"، الخبر، 2017/07/12، مقال متوفر على الرابط:
https://www.al-akhbar.com, consulted in : (09:19), 14/05/2018.

- الاستثمار في مختلف مشاريع البحث والتطوير العلمية حيث تعتبر دول "بريكس" قوة رئيسية في تطوير العلوم و التكنولوجيا، وفقاً لتقرير القدرة التنافسية المبتكرة لعام 2017 فإن الاستثمار السنوي في البحث و التطوير من دول بريكس يمثل 17 في المائة من الإجمالي العالمي.[1]

حيث بلغت صادراتهم من التكنولوجيا العالية حوالي 6 تريليون دولار أمريكي أو حوالي 28 في المائة من الإجمالي العالمي 2017 و توقع أن تتزايد القدرة التنافسية المبتكرة لبلدان بريكس في السنوات الخمس المقبلة، مع تولي الصين و روسيا زمام المبادرة تحت قيادة مركز الصين للعلوم و التبادل يحتوي التقرير أيضًا على دراسة حول التكنولوجيا الرقمية و الزراعية في البرازيل و روسيا و الهند و الصين و جنوب إفريقيا.

- وضع نماذج و مناهج جديدة من أجل ضمان تنمية أكثر إنصافا مع التركيز على التكامل و القوة في اقتصاديات البريكس. و ذلك من خلال تكثيف الجهود المشتركة في التنسيق بين سياساتهم الاقتصادية و الدفاع عن مصالحهم المشتركة. و يمكن إلتماس ذلك من خلال تصدي دول مجموعة البريكس لقرار الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا.[2] و إلغاء عضويتها في مجموعة الـ 20، على خلفية دعمها للنظام السوري و موقف روسيا تجاه الأزمة الأوكرانية و ضمها لجزيرة القزم.
- تشكيل و تطوير المؤسسات و الآليات المشتركة: و يتجسد ذلك في إنشاء بنك للتنمية و إقامة نظام احتياطي يحمي الدول الأعضاء في المجموعة من تقلبات الاقتصاد العالمي حيث أعلن قادة دول البريكس في القمة السادسة للمجموعة التي انعقدت بالبرازيل في 15 جويلية 2014 على إنشاء البنك المشترك للتنمية برأسمال يقدر 100 مليار دولار، و تم الاتفاق على أن يكون مقر البنك بشنغهاي، و الهدف من إنشائه هو الاستثمار في مشاريع البنية التحتية للدول الأعضاء و إقراض الدول الأعضاء و كذا تكثيف الجهود المشتركة للدول الأعضاء من أجل التغلب على الأزمات الاقتصادية، و تنسيق الجهود في مواجهة التحديات و التهديدات الاقتصادية أما الصرف الاحتياطي النقدي يعتبر كضمانة في حال اندلاع أزمة نقدية ويجنب دول البريكس اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- العمل على استدامة النمو الاقتصادي: من خلال التركيز على التنمية البشرية و الاستثمار في الفرد و تنمية قدراته و تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية برفع مستويات المعيشة والقضاء على الفقر

[1]- "**BRICS leads science, technology innovation in developing countries"**, Xinhua, 29/08/2017 from website: http://www.xinhuanet.com, consulted in : (09:19), 14/05/2018.

[2]- Helmo Preuss, "**BRICS condemn sanctions against Russia"**, The BRICS Post,16/06/2014 from website : http://thebricspost.com, consulted in : (09:21), 14/05/2018.

وتوفير الخدمات الصحية وتطويرها في كل بلدان البريكس. وذلك من خلال وتوسيع شريحة الطبقة الوسطى من مواطني دول البريكس التي تعمل على زيادة الطلب المحلي ونضمن استدامة النمو الاقتصادي.

- فتح الأسواق المحلية أمام الاستثمارات البينية وتشجيع التجارة في المجالات الخدماتية بين دول المجموعة ونزع مختلف التعريفات الجمركية وبالتالي فتح أبواب المنافسة الحرة.
- تبادل الخبرات في السياسات والبرامج العامة للأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الزراعة الأسرية، ووضع إستراتيجية عامة لضمان الحصول على الغذاء لأكثر الفئات ضعفاً في بلدان بريكس وغيرها من البلدان النامية.[1]
- تبادل الخبرات والممارسات بشأن تنفيذ إستراتيجيات التنمية الوطنية، و التجارة و الاستثمار وتنمية الرأس مال البشري. وذلك من خلال إنشاء مجلس للمؤسسات الفكرية يكون مسئولا عن طرح الأفكار المبتكرة لقيادة الجهاز متعدد الأطراف. كما عملت الدول على التنسيق في سياساتها الاقتصادية وتبادل التشريعات القانونية من أجل خلق بيئة مناسبة نقل الأفراد والشركات ورؤوس الأموال.

ومن خلال ما سبق عرضه من الانجازات الإيجابية التي حققتها دول البريكس في علاقتها الاقتصادية البينية، يمكن القول أن المجموعة قد حققت خطوات مهمة تعزز مكانتها الدولية وتجعلها أكتر قوة من خلال تنسيق الجهود الجماعية لمواجهة الأخطار والتحديات الخارجية والتخفيف من حدة الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: جهود البريكس في إعادة هندسة المؤسسات الرأسمالية الغربية

عملت دول البريكس على تمرير مطالبها بإصلاح المؤسسات الاقتصادية العالمية، من خلال تركيزها على إستراتيجيتين أساسيتين، فالأولى تتمثل في تمويل المؤسسات التمويل صندوق النقد والبنك الدوليين لتجاوز الأزمة مقابل زيادة نصيبها في التصويت، والثانية تجسدت في إنشاء هياكل مالية تمولها دول المجموعة موازية للمؤسسات الاقتصادية العالمية.

إذ تعتبر البريكس أن المؤسسات الاقتصادية العالمية قد استخدمت لإجبار الدول النامية على الامتثال للسياسات الغربية وتعزيز مكانة الدولار الأمريكي. وبالتالي فإن المؤسسات الجديدة التي أنشأتها هذه الدول تعتبر نموذجاً متميّزاً يمكن أن يصلح بديلاً للنظام الاقتصادي السائد حالياً. وهو ما يبرز من خلال مساهمة الدول الأعضاء بحصص متساوية في رأسمال «بنك التنمية الجديد» بغضّ النظر عن الناتج المحلي

[1]- مخطط إستراتيجية شراكة بريكس الاقتصادية، "**الشراكة في الزراعة**"، مقال متوفر على الرابط:
http://en.brics2015.ru, consulted in : (09:29), 14/05/2018.

الإجمالي لكل دولة وحجم اقتصادياتها، ما يحول دون هيمنة أي منهم على القرار وقدرتها على التحكم بوجهة الأموال وكيفية صرفها، على عكس ما هو معتمد في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،[1] إذ تعتبر هذه المؤسسات كأدوات ضغط ومحاولة إجبار الدول الغربية على ضرورة الإسراع في إصلاح نظام التصويت في المؤسسات الاقتصادية العالمية ومراعاة قوة وأهمية جميع الدول من خلال العدالة والمساواة ومراعاة مصالح الدول النامية.

ويمكن مما سبق استنتاج أن البريكس يرى أن المؤسستين الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعاني من اختلالات كبيرة وهذا ما دفعه بطلب الإصلاح من هاتين المؤسستين اذ سيتم التطرق لبعض هذه المشاكل فيما يلي:

الفرع الأول: الفشل في توقع ومعالجة الأزمات المالية العالمية

بالرغم من السياسات والبرامج التي تبناها الصندوق، وبالرغم من التسهيلات التي قدمها الصندوق إلا أن هذه السياسات لم تكن بالأخص ذو أثار ايجابية بل على العكس كانت بعضها ذات آثار سلبية عديدة على مختلف اقتصاديات العالم حيث لم تنجح برامج الصندوق في التصدي للازمة الآسيوية في تحقيق الاستقرار، وفي الحقيقة فإن انهيار العملات قد زادت شدته بعد أن وضعت البرامج موضع التنفيذ،كما أن البلاد الآسيوية قد عانت من هبوط اقتصادي حاد واستثنائي، لقد أشارت تقارير البنك في بداية 1998 إلى أن الإنتاج قد انخفض في بعض البلدان الآسيوية المتضررة بنسبة 16 % وأن نصف الشركات في إندونيسيا كانت في حالة إفلاس أو ما يقرب ذلك،[2] وكنتيجة لذلك لم تتمكن هذه البلدان حتى من استغلال فرص التصدير التي أتيحت لها بسبب الانخفاض الشديد في أسعار صرف عملاتها وزادت البطالة زيادة كبيرة ووصلت الأجور الحقيقية إلى الحضيض وفي بلاد ليس فيها شبكات أمان اجتماعي لم تفشل سياسات الصندوق في إعادة الثقة إلى بلدان شرق آسيا فحسب، ولكنها بدأت تساهم في تدمير النسيج الاجتماعي لهذه البلدان، لقد أدت إلى تحطيم شبكات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة في الوقت الذي كانت فيه البلدان في أمس الحاجة إليها، بالإضافة فشل صندوق النقد الدولي في التنبؤ بوقوع الأزمة على الرغم من تحذير الكثير من المحللين والخبراء الاقتصاديين من وقوع أزمة استنادا إلى فقاعة القطاع العقاري دليل أخر قاطع على فشل أجهزة التنبؤ بالأزمات للصندوق بالإضافة إلى فشل الصندوق في التوصل إلى وضع إستراتيجية

[1]- رضا صوايا ، "**مرجع سبق ذكره** " ،2018/05/11، (20:14).

[2]. جميلة بلعالم، "**أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والنقدية الدولية**"، مذكرة ماستر مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، غير منشورة، 2013، ص25.

كاملة للتصدي لها،[1] إذا يمكن القول أنه من أهم الانتقادات الموجهة إلى صندوق النقد الدولي يتمثل في فشل أنظمة الإنذار المبكر وتوقع الأزمات،[2] وفشل سياساتها في التعامل مع هذه الأزمات وهذا بالتالي دليل على أن قرار إنشاء بنك وصندوق يوازي الصندوق و البنك الدولي هو قرار سليم سيسمح بالحرص على سلامة اقتصاديات دول مجموعة البريكس من هذه الأزمات.

الفرع الثاني: نظام الحصص

قامت مجموعة العشرين وباقي بلدان صندوق النقد الدولي وخاصة منها دول البريكس بالمطالبة بإصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية لعالمية، حيث طلب مجلس محافظي الصندوق من المجلس التنفيذي القيام بمراجعة شاملة لنظام الحصص و الحوكمة داخل الصندوق بما في ذلك مراجعة صيغة الحصص.

وسوف نتطرق إلى أهم النتائج التي ترجوها دول البريكس من الصندوق في إصلاحات الحصص لسنة 2010، ثم نقوم بتحليل مدى تأثير هذه الإصلاحات على الدول الصاعدة والنامية مقارنة بالفترة التي سبقت الإصلاحات بالإضافة لدراسة ما إذا كانت هذه الإصلاحات في المستوى الذي طالبت به مجموعة البريكس أم لا.

أولا- **زيادة الحصص:** ترتب على هذه المراجعة للحصص مضاعفة حصص البلدان الأعضاء، والتي تمثل المصدر الرئيسي للموارد المالية داخل الصندوق لتصل إلى 8.476 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 659 مليار دولار أمريكي)، وبعد نفاذ هذه الزيادة يبدأ في المقابل تخفيض الموارد المتاحة من خلال الاتفاقات الجديدة للاقتراض.

ثانيا- **تحويل الحصص:** سيؤدي هذا التحويل لنسب من أنصبة الحصص إلى زيادة النسب المحولة من البلدان زائدة التمثيل إلى البلدان ناقصة التمثيل بـ 06% زيادة النسبة المحولة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان الديناميكية على 06%، فمثلا ستصبح الصين ثالث أكبر بلد عضو في الصندوق، ودخول أربعة بلدان من مجموعة بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان النامية (البرازيل والصين والهند وروسيا) ضمن البلدان صاحبة أكبر 10 حصص في الصندوق.

---

[1]. حميدي العبد الله، "**صندوق النقد الدولي والأزمة الاقتصادية العالمية**"، مؤسسة الوحدة للصحافة،2009، مقال متوفر على الرابط: http://thawra.sy, consulted in : (09:19), 14/05/2018.

[2]. قريدة معمر، "**أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي**"، مذكرة الماجستير، مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، غير منشورة، 2017،ص.ص.103.104.

ثالثا- دخول إصلاحات 2010 لنظام الحصص حيز التنفيذ: بعد موافقة الولايات المتحدة الأمريكية في 18 ديسمبر 2015 من خلال "الكونغرس الأمريكي و مثلما رأينا سابقا، فإنه من أجل دخول التغييرات المقترحة لإصلاح نظام الحصص و الحوكمة لسنة 2010 حيز التنفيذ فإن ذلك يتطلب موافقة ثلاثة أخماس 189 بلد عضو في الصندوق أي 113 عضوا، و يملكون 85% من مجموع أصوات الصندوق. و بالفعل ففي 21 جانفي 2016 وافقت 149 دولة تملك 94.04% من مجموع الأصوات على هذا التعديل في اتفاقية تأسيس الصندوق و الذي يقتضي باختيار كل أعضاء المجلس التنفيذي. و بالخصوص تلك المتعلقة بمضاعفة مجموع الحصص داخل الصندوق، و التي اشترط لدخولها حيز التنفيذ سريان التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي. و بتاريخ 26 جانفي 2016 تم استيفاء الشروط المقررة لتنفيذ المراجعة الرابعة عشرة لحصص صندوق النقد الدولي و التي تتضمن بعض التغييرات في نظام حوكمة الصندوق و رأسماله الدائم، و لكن يتضح من هذه التواريخ مماطلة الكونغرس الأمريكي في تنفيذ الإصلاحات التي لا تعمل لصالحه.[1]

رابعا- أثر إصلاحات 2010 على أنصبة التصويت لبلدان البريكس و البلدان الصاعدة: كما سبقت الإشارة فإن الهدف من خلال إصلاحات 2010 لنظام الحصص داخل الصندوق و البنك هو تحسين وضعية الدول الصاعدة و النامية داخل الصندوق، و هذا ما سيتضح من الجدول رقم(08).

الجدول رقم(08): نسب التصويت في "IMF" و ال"BM" قبل و بعد الإصلاحات (2008-2015).

%	صندوق النقد الدولي		البنك الدولي	
الدول	2008	2015	2008	2015
الصين	3.7	6.12	2.8	4.42
روسيا	2.7	2.61	2.8	2.77
الهند	1.9	2.65	2.8	2.91
البرازيل	1.4	2.23	2.1	2.24
ج.إفريقيا	0.64	0,87	-	0.76
الدول الصاعدة	28,3	30.3	30,4	31,55
G7	44,4	41,29	42,9	39,26

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على بيانات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي

[1]. قريدة معمر،" **مرجع سبق ذكره**"، ص.110.

يلاحظ من البيانات في الجدول أن هنالك زيادة في القوة التصويتية للبلدان الصاعدة بعد تطبيق الإصلاحات المتفق عليه، حيث نلاحظ إعادة تخصيص 6% من حصص صندوق النقد الدولي و3.3% في البنك الدولي. مع تركيز الزيادة في حقوق التصويت لدى صندوق النقد الدولي بـ 4% في دول البريكس باستثناء روسيا (الصين، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) بينما نجد 2% المتبقية قد ذهبت لدول الصاعدة الأخرى مما يدل على المكانة التي أصبحت تأخذها هذه الدول في الاقتصاد العالمي ونفس الأمر بالنسبة للبنك الدولي بتركيز الزيادة في حقوق التصويت بـ أكثر من 1.85% في دول البريكس باستثناء روسيا بينما نجد 1.15% المتبقية قد ذهبت لدول الصاعدة الأخرى.

و بالرغم من أن هنالك زيادة ملموسة في حجم حقوق التصويت للبريكس في كلتا المؤسستين فان هذه الزيادة تزال لا تمثل القوة الاقتصادية التي يجب على البريكس أن يحضا بها إذ أننا نجد أن القوة التصويتية الكاملة للبريكس هي 14,48% في الصندوق و13,1% في البنك الدولي و كلتا النسبتين لا تعطيان حق المجموعة. حيث يشارك البريكس بما يقارب 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[1] و مع ذلك نجد أن مجموعة السبعة تمتلك 41,29% من حقوق التصويت في الصندوق و39,26% في البنك و هذا ما تجده البريكس متنافيا مع الواقع الاقتصادي خاصة إذا تم الأخذ في عين الاعتبار كون حصص الولايات المتحدة الأمريكية قد تجاوز 15% في كلتا المؤسستين.

الفرع الثالث: احتكار المناصب القيادية في كل من الصندوق و البنك الدوليين.

حيث تطالب البريكس بإنهاء التقاليد الغربية (مع أن هذه التقاليد غير رسمية –أي إنها غير متواجدة في اتفاقية التأسيس– إلى إنها مطبقة) حول كون المدراء العامين و النواب لكل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي متأتيين من أوروبا و الولايات المتحدة فقط، فبالجانب لوجود العديد من المرشحين المؤهلين لدى دول البريكس، نجد أن مجموعة البريكس لديها أسباب مقنعة، نابعة من التاريخ الحديث لهذا الطلب[2] كسوء إدارة المرشحين الغربيين للازمات و ما إلى ذلك، حيث ترى انه حان وقت تنصيب مدير عام من الدول الصاعدة و كسر هذه التقاليد، و لكننا نجد بأنه بالرغم من مطالبتها بهذا التغيير إلا أنه إلى حد الآن تتمكن دول البريكس من الاتفاق بعد حول المرشح المثالي من بين دولها.

[1]- IAN BREMMER,"**The Mixed Fortunes of the BRICS Countries, in 5 Facts"** , The Times, 1/10/2017, from website :
http://time.com, consulted on : (19:19), 24/05/2018.

[2]- nick godt, "**BRICS 'get it,' but should they get the IMF?",** 27/06/2011 from website: www.marketwatch.com consulted on: (19:19), 24/05/2018

الفرع الرابع: شرطية و صعوبة الحصول على القروض.

لقد كانت شروط الإقراض لصندوق النقد الدولي منذ فترة طويلة نقطة مؤلمة بالنسبة للعديد من البلدان، التي جادلت بأنها مفرطة و ضارة خاصة بالدول الضعيفة و اشتكى العديد من الحكومات أيضا من أن شروط صندوق النقد الدولي لم تكن مصممة بشكل جيد لظروف البلد و القيود السياسية ، و قد يكون لها مواعيد نهائية غير واقعية، إذ يمكن لتلك الشروط من أن تحد من قدرة البلد على التحكم ببرامجه الاقتصادية بشكل فعال إذ أن العديد من الشروط التي يفرضها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي تركز على المجالات السياسية المثيرة للجدل، مثل تخفيض الأجور في القطاع العام أو إصلاح القطاع الخاص، حيث أكدت الشبكة الأوروبية للديون و التنمية تراجع صندوق النقد الدولي إلى الخلف من حيث زيادته من عدد الشروط الهيكلية التي تفرض تغييرات في السياسة لكل قرض، و يبقى مشاركا بشكل كبير في مجالات السياسة الحساسة للغاية.[1]

المطلب الثالث: جهود البريكس في تغيير موازين القوي الاقتصادية الدولية

على الرغم من الهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة، و على الرغم من استمرارية النظر لها بأنها القوة الاقتصادية العظمى الوحيدة في العالم، إلا أن هناك الكثير من الشواهد التي تثبت عكس ذلك، لاسيما بروز العديد من الاقتصاديات الناشئة والتكتلات الاقتصادية من بينها مجموعة البريكس التي وصل ناتجها الإجمالي المحلي 25% سنة 2016، و يتجاوز عدد سكانها أكثر من 42% من إجمالي سكان العالم. كل هذه المعطيات تأكد على أنها قوة اقتصادية كبيرة كغيرها من القوى و التكتلات الاقتصادية القديمة و الحديثة التي برزت على الساحة الاقتصادية العالمية، و من هنا يمكن القول أنه هنالك انتقال من فرضية هيمنة الأحادية القطبية على الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب.

فبروز مجموعة البريكس كقوة اقتصادية تنافس القوى الاقتصادية التقليدية يعتبر إنجاز بحد ذاته. فهي توفر العديد من الامتيازات للدول النامية للنهوض باقتصادياتها من خلال توجيه استثماراتها في هذه البلدان و كذلك تخفف عليها الضغوطات التي كانت تمارس عليها من طرف النظام الاقتصادي الغربي المستنزف لثروات الشعوب، كما أنها ساعدت على تشجيع و تطوير التجارة و الاستثمار على المستوى العالمي الذي كان من قبل الاقتصاديات الغربية.

[1]- Anna Yukhananov,"**IMF loan conditions grow despite vows to limit them: study",** 02/04/2014 from website: https://www.reuters.com consulted on: (19:19), 24/05/2018.

إذا تسعى البريكس للانتقال إلى مستوى جديد في العلاقات الاقتصادية بين الدول تسودها العدالة و المساواة في تقاسم الأرباح، لذا ركزت على إنشاء هياكل دولية جديدة موازية للمؤسسات الدولية التقليدية يعمل على تقديم القروض للدول النامية و محاولة إنهاء هيمنة الغرب على مؤسسات الحوكمة الاقتصادية. التي ستزود البلدان النامية بتمويل بديل مطروحاً منه السلاسل العقابية المرتبطة بإقراض البنك الدولي ، مما يملك البلدان المتلقية على امتلاك القدرة على وضع سياساتها الخاصة بها. كما أنها تعد بجعل عمليات الإقراض للبلدان النامية أسرع وأبسط و أرخص،[1] كما يكون هذا الهيكل كدرع يقي بلدان المجموعة و أسواقها من الهزات المالية المفتعلة، كما سيضمن الاستقلالية في حل القضايا الاقتصادية في نهج متعدد الأقطاب.

كما ساعدت مجموعة البريكس على تنمية قدرات البلدان النامية في تطوير تجارتها الخارجية، و ذلك من خلال توجيه اهتماماتها لهذه البلدان لاستيراد ما تحتاجه إليه من المواد الأولية. و الدليل على ذلك، النمو السريع في نصيب أمريكا اللاتينية و أفريقيا من التجارة مع البريكس، فحاجة البريكس للمواد الخام التي تشتريها مقابل السلع الاستهلاكية. كما ترحب أفريقيا بالتجارة المتنامية مع الصين. إذ تتواجد هنالك زيادة واضحة و مستمرة في حجم المبادلات بينها إذ قدرت بـ 93 مليار عام 2009 و125 مليار عام 2010، وصولا إلى 250 تقريبا سنة 2014.[2] إذ كان تطور تجارة مجموعة البريكس مع البلدان النامية سببا في انتعاش العديد من اقتصاديات هذه البلدان، و ذلك من خلال ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق لعالمية نتيجة تزايد الطلب عليها.

و كذلك نجد من بين الجهود الدولية التي تبدلها البريكس إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية هو بنك دولي إنمائي متعدد الأطراف يهدف إلى دعم بناء البنية التحتية في منطقة آسيا و المحيط الهادئ. و يضم البنك حالياً 64 دولة عضواً، في حين أن 22 عضواً آخرين من الأعضاء المحتملين لما مجموعه 86 عضواً معتمدين و تم اقتراحه كمبادرة من حكومة الصين. حصلت المبادرة على دعم من 37 من الأعضاء المؤسسين الإقليميين و20 غير الإقليميين، و التي وقعت جميعها على بنود الاتفاقية التي تشكل الأساس القانوني للبنك. بدأ البنك نشاطه بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 25 ديسمبر 2015، بعد أن تمت المصادقة من 10 دول أعضاء تحتفظ بعدد إجمالي يبلغ 50% من الاشتراكات المبدئية لرأس المال المصرح به. و هي لا تشمل الاقتصاديات الرئيسية كأعضاء مثل اليابان و الولايات المتحدة.

[1] - William Gumede, **"The Brics development bank can release Africa from World Bank tyranny"** ,17/07/2014 from website: https://www.theguardian.com consulter on: (19:19), 24/05/2018.

[2]- "**DATA:CHINA-AFRICA TRADE"**, decembre2017, a from website : http://www.sais-cari.org, consulted in : (19:29), 24/05/2018.

و بخلاف ذلك يلاحظ هنالك جهود من طرف مجموعة البريكس لإنشاء مؤسسات تصنيف دولية جديدة خارج السيطرة الغربية تعتمد مبادئ الشفافية و المصداقية، و هي صفات يقوم البريكس بالتشكيك من تواجدها في مؤسسات التصنيف الغربية الحالية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية حيث وافقت مجموعة BRICS على إنشاء وكالة تصنيفية مستقلة في جهودها لتحدي الهيمنة الغربية إذ تم الإعلان عنها خلال قمة البريكس الثامنة التي عقدت في غوا بالهند.[1]

و فيما يلي سنقوم بدراسة تقاربية توضح مؤشرين أساسيين لكل من دول البريكس ومجموعة السبعة (الو.م.ا، اليابان، ألمانيا، بريطاني، فرنسا، ايطاليا، كندا) كممثلة للقوى الغربية وصاحبة اكبر نصيب في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و هما معدل النمو الاقتصادي و حجم التبادلات الدولية.

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي

يهيمن بشكل كبير عدد صغير من الاقتصاديات الكبرى على الاقتصاد العالمي، و تمثل البريكس و7G أكبر هذه الاقتصاديات، و لكن من هو صاحب أفضل إنتاجية و من يملك أفضل الإمكانيات ليؤخذ مركز الثقل في المستقبل، إذ يوضح الجدول رقم(09) من خلال بياناته كلا من حجم الإنتاج المحلي الإجمالي و نسبة نموه و نسبة المشاركة في الإنتاج العالمي لكلتا المجموعتين.

[1]- "**BRICS Rating Agency Current Affairs**",17/09/2016, from website: https://currentaffairs.gktoday.in consulted on : (19:59), 24/05/2018.

الجدول رقم09 : الناتج المحلي الإجمالي لكل من البريكس و ال G7 (2007-2016).

1=trillion$		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
B	Gdp	1,397	1,696	1,667	2,209	2,616	2,465	2,473	2,456	1,804	1,796
	النمو	6,07	5,094	-0,12	7,528	3,974	1,921	3,005	0,504	-3,76	-3,53
	الحصة العالمية	2,41	2,67	2,77	3,34	3,56	3,29	3,21	3,10	2,41	2,36
R	Gdp	1,3	1,661	1,223	1,525	2,032	2,17	2,231	2,064	1,366	1,283
	النمو	8,53	5,24	-7,82	4,50	5,28	3,656	1,88	0,73	-2,82	-0,22
	الحصة العالمية	2,24	2,61	2,03	2,31	2,80	2,95	2,89	2,6	1,82	1,69
I	Gdp	1,201	1,187	1,324	1,657	1,823	1,828	1,857	2,035	2,09	2,264
	النمو	9,801	3,891	8,48	10,26	6,638	5,456	6,386	7,505	8,01	7,107
	الحصة العالمية	2,07	1,87	2,20	2,51	2,48	2,44	2,41	2,57	2,79	2,98
C	Gdp	3,553	4,600	5,110	6,101	7,575	8,560	9,611	10,48	11,06	11,19
	النمو	14,2	9,7	9,4	10,6	9,5	7,9	7,8	7,3	6,9	6,7
	الحصة العالمية	6,14	7,24	8,49	9,25	10,33	11,42	12,48	13,25	14,79	14,75
S	Gdp	0,299	0,287	0,297	0,375	0,416	0,396	0,366	0,351	0,317	0,265
	النمو	5,36	3,191	-1,53	3,04	3,284	2,213	2,489	1,7	1,299	0,279
	الحصة العالمية	0,5	0,45	0,49	0,56	0,56	0,52	0,47	0,44	0,42	0,38
Gdp brics		7,127	9,431	9,621	11,86	14,46	15,41	16,53	17,38	16,64	16,79
نمو البريكس		10,00	5,424	2,751	7,186	5,736	8,626	4,313	3,549	1,922	2,064
الحصة العالمية		13,36	14,84	15,98	17,97	19,73	20,62	21,46	21,96	22,23	22,16
Gdp g7		31.83	33.25	31.69	32.90	34.97	35.13	35.12	35.98	34.60	35.55
نمو م7		2.98	-0.12	-5.87	2.84	2.479	0.96	1.50	2.36	2.26	1.95
الحصة العالمية		54.98	52.36	52.64	49.83	47.69	46.88	45.57	45.47	46.24	47.02

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

- يوضح الجدول كلا من حجم الإنتاج المحلي الإجمالي لكل من البريكس و الـ G7 بالإضافة إلى معدل النمو السنوي ونسبة المشاركة في الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي.
- يتضح من الجدول أن البريكس لا يزال خلف الـG7 من حيث حجم الإنتاج و لكن ذلك لا يعني ضعف الإنتاجية للبريكس بل على العكس إذ أن حجم GDP للبريكس قد زاد بأكثر من الضعف خلال الفترة بين 2007- 2016 بخلاف الـ G7 الذي زاد إنتاجهم بنسبة 11% فقط و هذا دليل أن البريكس على الطريق الصحيح نحو اللحاق بالـG7.
- كما يتضح من الجدول حجم النمو المحقق من طرف البريكس مقابل معدلات النمو المتواضعة التي حققته الـ G7 و يعود ذلك للاستثمارات المباشرة و غير المباشرة و رؤوس الأموال التي حصلتها دول البريكس ما سمح لها بالصعود باقتصادياتها و تحقيق مستويات عالية من النمو.
- يلاحظ أثار الأزمة المالية العالمية على الـ G7 من خلال الانخفاض الكبير لمؤشر النمو الذي وصل إلى 5.87% سنة 2009، و على عكسها قامت البريكس بالحفاظ على مؤشر موجب ثم رفعه في السنوات المقبلة.
- يلاحظ تضاعف لنصيب البريكس من الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي مقابل تراجع نصيب الـG7 في المقابل.
- من الواضح أن الصين هي أقوي عضو اقتصادي في البريكس اعتمادا على حجم الناتج المحلي ومعدل النمو و نسبة المشاركة في الناتج العالمي بينما تبقى إفريقيا صاحبة المرتبة الأخيرة.[1]

الفرع الثاني: التجارة الخارجية

ناقشنا في المطلب السابق أنه من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها البريكس، تشجيع التجارة البينية إذ أننا قد لاحظنا نموا كبيرا فيها من جانبي الصادرات و الواردات و لكن ماذا عن التجارة الخارجية؟، لقد أصبحت دول البريكس من بين أكبر المصدرين في العالم بعد مرور الأزمة المالية العالمية إذ ارتفعت حصته من السوق الدولية مقارنة بالسنوات السابقة حسب ما يلاحظ في الجدول رقم(10) يوضح الجدول حجم الصادرات و الواردات لكل من السلع و الخدمات لكل بلد من مجموعة البريكس خلال (2007 - 2016) بالإضافة إلى الميزان التجاري ونسبة المشاركة في التجارة الخارجية لكل من البريكس والـG7.

[1]- Kenneth Rapoza, "**Face It, China Totally Owns The BRICS"**, 1/10/2017, from website : https://www.forbes.com, consulted in : (18:59), 24/05/2018.

جدول رقم 10: التجارة الخارجية لكل من البريكس و ال7g (2007- 2016).

1= بليون		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
B	ص	183	227	179	231	292	281	279	264	223	217
	وا	158	220	174	243	302	303	325	318	243	203
	م,ت	25	7	5	-12	-10	-22	-39	-54	-20	14
	ن,م	0,99	1,14	1,15	1,26	1,33	1,29	1,30	1,23	1,10	1,01
R	ص	390	523	342	441	573	589	591	562	393	332
	وا	283	366	247	320	410	444	469	428	281	266
	م,ت	107	157	95	121	163	145	122	134	112	66
	ن,م	1,97	2,27	1,87	2,03	2,21	2,29	2,29	2,09	1,59	1,44
I	ص	253	291	274	375	448	446	466	468	416	434
	وا	303	355	348	450	567	571	528	529	463	467
	م,ت	-50	-64	-74	-75	-119	-125	-62	-61	-47	-33
	ن,م	1,62	1,6	1,98	2,20	2,28	2,26	2,14	2,11	2,08	2,18
C	ص	1257	1495	1249	1603	2008	2175	2355	2462	2360	2197
	وا	949	1146	1029	1380	1826	1943	2120	2241	2002	1948
	م,ت	308	349	22	223	182	232	235	221	358	249
	ن,م	6,45	6,76	7,26	7,99	8,64	9,15	9,67	9,95	10,34	10,03
S	ص	93	102	82	107	126	117	113	109	96	89
	وا	97	106	81	102	123	123	122	115	99	88
	م,ت	-4	-4	1	5	3	-6	-10	-6	-3	1
	ن,م	0,55	0,53	0,51	0,55	0,56	0,53	0,50	0,47	0,46	0,42
بريكس	صا	2176	2638	2126	2757	3447	3608	3804	3865	3488	3269
	وا	1790	2193	1879	2495	3228	3384	3564	3631	3088	2972
	م,ت	386	445	49	262	219	224	246	234	400	297
	ن,م	11.58	12.3	12.77	14.03	15.02	15.52	15.9	15.85	15.57	15.08
G7	صا	6588	6694	5800	6533	6918	7075	7218	755	7799	7973
	وا	7154	7103	6238	6970	7317	7415	7548	7893	8248	8417
	م,ت	-595	-410	-435	-404	-360	-295	-289	-315	-441	-448
	ن,م	40.2	35.3	38.34	36.13	32.06	32.18	31.89	32.67	38.04	39.65

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

- يوضح الجدول وضع التجارة الخارجية لكل من البريكس و G7 من حيث حجم الصادرات والواردات لكل السلع و الخدمات بالإضافة إلى وضع الميزان التجاري بالإضافة إلى حصة كل من المجموعتين في التجارة العالمية.
- بالرغم من أن البريكس لا يزال متأخرا عن الـ G7 من جهة حجم الصادرات والواردات إلى أن الزيادة فيها دليل واضح على الوضع الجيد للبريكس حيث زيادة نسبة الصادرات لدى البريكس بنسبة 50% مقابل الزيادة ب 20% الـ G7.
- يتمتع الميزان التجاري للبريكس بنتيجة ايجابية مع انه في الحقيقة يكون بسبب حجم الصادرات الكبير للصين بينما يتميز الميزان التجاري الـ G7 بنتيجة سالبة و يرجع السبب لذلك في معظمه لحجم الواردات الضخم التي تستوردها الو.م.ا.
- يتحصل البريكس على 15.08% سنة 2016 كحصة من التجارة العالمية حيث كانت هنالك زيادة بنسبة 3.5% و هي زيادة لا باس بها حيث أن معظم هذه الزيادة متأتية من الصين بـ 60%.
- حافظ الـ G7 على حصته من التجارة الخارجية ب 39.65% و يرجع ذلك لحجم المبادلات التجارية لبلدي الو. م.أ و ألمانيا الكبير باعتبارهما من بين أقوى الاقتصادات في العالم.[1]

و كنتيجة لما تمت دراسته فانه قد أصبحت البريكس قوة اقتصادية جديدة عملت على فرض مكانتها في الأسواق العالمية من خلال تركيزها على تمتين علاقتها مع مختلف دول العام خاصة البلدان النامية التي تميل للتعامل مع هذه المجموعة أكثر من أي وقت سبق. و الدليل على ذلك، التوقعات الصادرة عن صندوق النقد و البنك الدوليين إلى أن دول البريكس باتت تمتلك أكثر من ثلث السوق العالمية، حيث تستحوذ على أكثر من 15% من التجارة العالمية، على أن تتجاور البريكس نسبة مساهماتها الإجمالية 50% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي بحلول عام2020. هذا ما يسهل لمجموعة البريكس فرض مكانتها في الساحة الاقتصادية العالمية على المدى البعيد.

[1]- Prableen Bajpai, "**The World's Top 10 Economies"** , 7/07/2017 from website: https://www.investopedia.com, consulted in: (13:55), 25/05/2018.

المبحث الثالث: دراسة استشرافية لمستقبل البريكس ومؤسساته المالية في الساحة الدولية.

استنادا للتحديات التي تواجه مسار مجموعة البريكس و مؤسساتها التي سبق عرضها، طرحت العديد من التساؤلات حول مصير هذه المجموعة في المستقبل. و على هذا الأساس طرحت ثلاث سيناريوهات تقيم فيها الأدوار التي يمكن أن تلعبها دول هذه المجموعة في الساحة الاقتصادية العالمية. فهناك من يرى أن التحديات التي تواجهها دول البريكس ستكون الأسباب التي ستعجل من تدهورها و انهيارها بينما يرى البعض الأخر أنها ستحافظ على استقرار نموها لتكون كقوة في اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب بينما يعتقد البعض بأنه ستتاح لها استمرارية تفوق النمو السريع لاقتصاديتها على المدى البعيد و هذا ما سيجعل قوة تأثريها في تزايد مستمر لتهيمن على الاقتصاد العالمي، و من هذا المنطلق تم التفصيل في هذا النقاش من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: تراجع دور مجموعة البريكس و مؤسساته.

يركز أنصار هذا السيناريو على التحديات السابقة الذكر كسبب في تراجع دور دول البريكس في الساحة الاقتصادية العالمية. و يعتبرون أنه من المستحيل أن يطول تفوقها و يستمر نموها الاقتصادي السريع في ظل تواجد هذه التحديات، و على الرغم من تزايد نشاط دول البريكس على الساحة العالمية وزيادة قوتها الاقتصادية. إلا أنها لا تزال هشة، كما تزال البلدان الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة متحكمة في المؤسسات الاقتصادية العالمية، كما تعمل هذه الأخيرة على تغيير مواقع التنظيم العالمي من مؤسسة أو شبكة إلى أخرى عندما ترى أنها لم تعد تخدم مصالحها، فعندما تلاحظ البلدان الغربية أن هنالك قوى تتحداها فهل ستبقى عليها منتظرة لحدوث ما لا يسير في مصالحها؟، بالطبع لا إذ أننا نجد الدول الغربية مستعملتا لكل الطرق الاقتصادية و السياسية لإضعاف دول مجموعة البريكس و هذا ما يظهر عندما أطلقت مجموعة من المحامين في بريطانيا و الولايات المتحدة و كندا جهودا منسقة لحث أغنى دول العالم على تبني عقوبات تستهدف حلفاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.[1]

و تطالب المجموعة بأن يتبنى قادة جميع دول مجموعة السبعة تشريعات مماثلة تسمح للسلطات بالاستيلاء على الأصول – بما في ذلك الحسابات المصرفية و العقارات.

كما يقول المحلل السياسي "هوغو تيرنر"، إن الولايات المتحدة قد حققت نصراً كبيراً في البرازيل هذا العام بتدمير ديمقراطية من أجل إعادة البرازيل تحت السيطرة. حيث تم إقالة "ديلما روسيف" مع تجاهل رغبات 54

[1]- CHRIS NEWLANDS, "**Freeze the assets of Putin's allie"** , 16/03/2018, from website: https://www.marketwatch.com, consulted in: (15:55), 25/05/2018.

مليون برازيلي صوّتوا لها و استبدلتهم "ميشال تيمر" الذي تجسس لحساب السفارة الأمريكية في البرازيل، و أضاف أن فقدان البرازيل له عواقب أسوأ على العالم، إنه نصر استراتيجي رئيسي للإمبراطورية الأمريكية في محاولتها إعادة احتلال أمريكا اللاتينية. كما أنه انتصار كبير في الجهود الرامية إلى تدمير دول البريكس.[1]

و هذه إلا بعض من تلك السياسات الهادفة لإضعاف البريكس كما يجب الإضافة أن دول البريكس ليست قوية مما يكفي للمطالبة بالإصلاح ترتيبات الحوكمة الاقتصادية العالمية، إذ أنه بالرغم من النتائج المحققة لا يزال الكثير من المشككين و يظهر ذلك مثلا من رأي الأكاديمي الهندي "براهما تشيلاني" مثلاً بأن دول المجموعة تبدو قوية على الورق فقط فالبريكس لم تحدد بعد لنفسها هوية مشتركة، و لم تفلح إلى اليوم في إرساء تعاون بين مؤسسات أعضائها. و من هنا يبرز السؤال الآتي: هل تستطيع دول «بريكس»، ذات الأولويات والمصالح المتباينة، الإجماع على مسائل دولية شأنها شأن مجموعة الدول السبع؟ إذ إن توسيع رقعة نفوذ المجموعة هو رهن صوغ أعضائها أهدافاً مشتركة و مقاربة موحدة لجملة من المسائل الدولية.[2]

و القوة ترجع في المقام الأول لبلدان مجموعة السبعة ال g7، و بالتالي القوى الصاعدة نجحت فقط في الحصول على بعض التغييرات الهامشية لحصص التصويت في صندوق النقد الدولي.

و يرى البعض أن سبب القوة الاقتصادية لدول البريكس هو اعتمادها على تصدير السلع و خدمات، إلى مختلف دول العالم وخاصة إلى ما يسمى بالبلدان الغنية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا و غيرها)، ما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية، كلما زاد اعتمادها على التصدير في الرفع من نموها، هذا ما يؤدي إلى سقوطها في أي لحظة. و الدليل على ذلك أن سياسات التقشف التي اتبعتها معظم الدول لواجهة الأزمة المالية العالية لسنة 2008، ألقت بأضرار كبيرة على اقتصاديات الدول الناشئة عموما و مجموعة البريكس على وجه الخصوص. خاصة وأن بلدان البريكس باستثناء الصين في نهاية سنة 2012 و بداية 2013، عرفت نتائج مخيبة للآمال في اقتصادياتها. فقد سجلت أقل من النمو الاقتصادي المتوقع، و ارتفاع معدل التضخم و ضعف هياكل الحوكمة، و أصبحت غير قادرة على منافسة اقتصاديات مثل G7 و هناك من يرجع انهيار اقتصاديات دول البريكس و تراجع دورها في الحوكمة العالمية إلى العوامل الديموغرافية و التركيبة السكانية التي تتميز بها دول البريكس و بالنسبة للاختلاف الرئيسي الذي ستصنعه

[1]- "**Why is US trying to stop BRICS?",** 28/06/2016, from website:
https://www.quora.com, consulted on : (15:58), 25/05/2018

[2]. عفيف رزق، "**مجموعة بريكس": تقدّم أم تراجع؟**"، 2016/11/17، مقال متوفر على الرابط:
http://katehon.com, consulted on : (15:58), 25/05/2018

CRA فهو تمويل العجز لكن المبالغ التي ستكون متاحة لبلدان بريكس صغيرة خاصة إذ انه بدون برنامج صندوق النقد الدولي، ستكون الصين قادرة على اقتراض 6 مليارات دولار وجنوب إفريقيا 3 مليارات دولار أمريكي في حين الدول الأخرى ستكون قادرة على اقتراض خمسة مليارات دولار و العجز في الحساب الجاري للبرازيل و الهند هو أكبر من ذلك بكثير.[1]

لن تصبح CRA مؤسسة جوهرية، فالفرق بينها وصندوق النقد الدولي لا يزال شاسعا والمبالغ التي ستكون متاحة للدول البريكس لمواجهة أي أزمة في CRA و من غير المحتمل أن تكون البلدان مائلة إليها ما لم يقتنعوا بأن البريكس هي تحد خطير صاعد لهيمنة البنك الدولي و صندوق النقدي الدولي.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه لا يمكن الحكم بصحة هذا السيناريو المطلقة على الرغم أنه واقعي لان التحديات التي تعتبر سببا في تراجع أدوار مجموعة البريكس، يعاني منها العديد من الاقتصاديات المتقدمة إلا أنها لم تكن سببا في تراجع اقتصادياتها و لا أدوارها، كما أنه لا يمكن أن تبقي هذه المشاكل بدون حلول، فهي تعمل من أجل التقليل من آثار هذه التحديات و إيجاد حلول لمواجهتها.

المطلب الثاني: البريكس كأحد قوى الحوكمة الاقتصادية العالمية متعدد الأقطاب

يعتبر أصحاب هذا السيناريو، أنه من المستحيل أن تستطيع دول أو مجموعة من الدول أن تهيمن على الحوكمة الاقتصادية العالمية، خاصة مع تزايد تشابكها و تعقدها، لهذا يمكن لمجموعة البريكس كأحد الفواعل الدولاتية التي ستكون لها أدوار مشتركة إلى جانب جميع الفواعل الدولاتية و غير الدولاتية في تسيير الحوكمة الاقتصادية العالمية. فدول البريكس تحتاج للقوى الغربية و العكس صحيح فالغرب في حاجة للبريكس و أكبر دليل على ذلك احتياج الصين الماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي لمواصلة النمو.[2]

و بالتالي إستراتيجيتهم السياسية و الاقتصادية ستكون مبنية على المفاوضات المتعددة الأطراف و التعاون بدلا من المواجهة و المنافسة وسياسة القوة.

و على الرغم من الجدل القائم حول فك ارتباط الدول الناشئة بما فيها مجموعة البريكس مع الاقتصاديات القوى التقليدية G7، و غيرها من الدول المتقدمة. إلا أنها في أمس الحاجة لهذه الدول أكثر من أي وقت. بالإضافة إلى حاجة دول البريكس أسواقها الاستهلاكية و مصادر الاستثمار إلا أنها تحتاج إلى

[1]- Manmohan Agarwal, "**The Contingent Reserve Arrangement and the International Monetary System",** institute of chinese studies delhi October 2014 from website :
http://www.icsin.org, consulted on : (15:44), 25/05/2018.

[2]- ROGER ARNOLD, "**China Needs U.S. More Than U.S. Needs China",** 08/02/2010 from website :
https://realmoney.thestreet.com, consulted on : (15:44), 25/05/2018.

تبادل الأفكار و التعاون مع الدول التي يبقى لها دور كبير في الاقتصاد العالمي. فهناك ما يسمى "بالدورات الاقتصادية" يضعف فيها اقتصاد دول و تنمو فيها اقتصاديات دول أخرى، وهنا تكون للقوة الاقتصادية قيمة نسبية غير مستقرة عند طرف معين، و بالتالي دول البريكس لا تضمن استدامة نشاطها و مكانتها في الحوكمة الاقتصادية العالمية التي تتميز بالتقلبات مستمرة.

و من خلال هذه التقلبات في الاقتصاد العالمي تسعى جميع الدول إلى تكثيف جهودها في إطار المشاركة الجماعية في مواجهة المشاكل المشتركة، و من هنا ستكون مسألة القوة الاقتصادية مسألة ثانوية في إطار مشاركة جميع الدول في المؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، و يكون التركيز على المصالح التي ممكن تحقيقها من خلال هذه المؤسسات مع الحفاظ على وضع القوى الكبرى. و الدليل على ذلك، الإصلاحات الأخيرة في كل من حالة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي التي أعطيت بموجبها لدول البريكس حصة أكبر من الأصوات، إلا أنها تهديد لمصالح الإتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة مثلا داخل المجموعة.

فقد خرجت «بريكس» من رحم فكرة الثورة ضد سياسات القطب الواحد، و احتياج العالم إلى تعدد الأقطاب، و إلى تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة، خصوصا في ظل استمرار واشنطن، مهما اختلف اسم الجالس في البيت الأبيض، على رفضها التوافق مع القوى الدولية مثل روسيا و الصين حيال عدد من القضايا.[1]

إذ يستوجب على الصين أن تحمي مصالحها من الآثار المترتبة عن العالم الخارجي من أجل الحفاظ على الأسواق العالمية المفتوحة لصادراتها و كذا تأمين وصول الإمدادات العالمية للطاقة و الموارد الطبيعية و الحصول على التكنولوجيات الجديدة و المعرفة و المهارات، و تعزيز التوسع العالمي للصناعات الوطنية من خلال الاستثمار في الخارج.

و على الرغم من أن دول البريكس تتفوق على الولايات المتحدة و باقي الاقتصاديات الكبرى من جانب حجم النمو. إلا أن هذه ستظل أكثر ثراء من الصين و باقي دول البريكس. و مستوى المعيشة في البلدان الناشئة عموما و البريكس بالتحديد لا تزال أقل بكثير مما عليه البلدان المتقدمة.

كما يعتقد الكثيرون أن البنك الجديد سوف يتبع نفس السياسات التي تتبعها المؤسسات الغربية فجميع دول البريكس تحتضن بشكل لا لبس فيه الرأسمالية الغربية. بعد كل شيء، لن تستطيع مجموعة البريكس تقديم نموذج بديل للحوكمة العالمية. إن القوى ذاتها التي جعلت هذه الدول عظيمة في المقام الأول ستحد من

[1]. رشا عبد الوهاب،" **العصر الذهبي» لعالم متعدد الأقطاب**"، 2017، مقال متوفر على الرابط:
www.ahram.org.com, consulted on : (22 :33), 25/05/018.

قدرتها على تقديم بديل للمبادئ الغربية. و البنك الذي بني بشكل واسع على معايير الحوكمة الاقتصادية السليمة و الشفافية متعددة الأطراف لا يمكن، على المدى الطويل، أن يعمل كأداة سياسية لبناء تحالفات ضد النظام العالمي الليبرالي. هذه حقيقة، بغض النظر عن مقدار المال الذي يتم ضخه فيه، و بغض النظر عن المبلغ الذي قد يرغب به. سيتعين على البنك الجديد أن يعتمد على الكثير من الأدوات المالية الخاصة بالغرب، على الرغم من أن الأمر قد يستغرق بعض الوقت حتى تحققه مجموعة البريكس.[1]

و مع تزايد تشابك وتعقد الحوكمة الاقتصادية العالمية و بروز فواعل جديدة وظهور تحديات عالمية جديدة، بات من الصعب أن تتفاعل دولة ما أو مجموعة من الدول مع هذه التغيرات، و على هذا الأساس ستعمل دول البريكس مع مختلف الأقطاب الاقتصادية الأخرى المتمثلة في الاقتصاديات الناشئة الأخرى، البلدان النامية و كذلك الدول الصناعية التقليدية لمواجهة التحديات المشتركة من خلال التحمل المشترك للمسؤولية في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية. و هذا ما يمكن إثباته من خلال توسع مجموعة السبعة لتشمل العديد من الاقتصاديات الناشئة في إطار مجموعة العشرين للعمل المشترك لمواجهة التحديات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد العالمي في المستقبل.

المطلب الثالث: مجموعة البريكس و مؤسساته كبديل للغرب ومؤسساته التقليدية.

يعتمد أصحاب هذا السيناريو على نقطتين أساسيتين، الأولى تتمثل في الانتعاش الاقتصادي الذي عرفتها اقتصاديات دول البريكس منذ أواخر التسعينيات، و النقطة الثانية تتمثل في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أدت إلى تراجع اقتصاديات القوى الغربية مقابل استمرار النمو السريع لدول البريكس ففي نفس الفترة، كما يعتمدون على مجموعة من المعطيات التي جعلتهم يتصورون استمرار القوة الاقتصادية لهذه الدول على المدى البعيد.

إلا أنه يستوجب على دول البريكس مواجهة العديد من التحديات و القيام بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية كزيادة تحرير التجارة و الاستثمار خاصة على المستوى المحلى و إصلاح المؤسسات لدعم السوق المعقدة لاسيما المصالحات القانونية و الإدارية لإعادة الهيكلة الدولة. هذه الإصلاحات تسمح لها بالمشاركة البناءة على المستوى الخارجي. و القيام بمزيد من توثيق العلاقات طويلة المدى مع القوى الاقتصادية الأكثر نشاطا و المشاركة البناءة في المؤسسات الدولية.

[1]- JAN TECHAU, "**Why the West Need Not Fear the BRICS Development Bank"**, 13/04/2014 from website: http://carnegieeurope.eu, consulted on : (15:44), 25/05/2018.

حجم و ديناميكية اقتصاديات دول مجموعة البريكس ستسمح لهم بزيادة قدراتهم على استيعاب وتوليد الابتكارات. أولا، يمكن لهذه الدول الابتكار على نطاق أوسع من ذلك بكثير بالمقارنة مع الاقتصاديات الأخرى، على أساس الاستثمار الخاص في مجال البحث والتطوير و تحسين من القوة العمل. ثانيا، لديهم القدرة المالية لاقتناء تكنولوجيات جديدة –تراخيص، و الآلات، المعدات، التكنولوجيات العالية، الشركات– و ممكن لها أن تجلب العلماء و المسريين و المستشارين. ثالثا، جميع دول البريكس تعتبر موقع مهم لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الصين باتت قوية ، مع قيامها بإنشاء التحالفات في أفريقيا و أمريكا اللاتينية. و بشكل خاص علاقاتها مع الهند و باكستان، أفغانستان و إيران و الهند الصينية و كوريا الشمالية لها أهمية كبيرة. هذا سيكون رمزا للصين ذو أهمية كبيرة، إذ استثمرت كمية هائلة في أزمة شرق آسيا بعد أن دفعت دول شرق آسيا اهتماما كبيرا في العلاقات مع الصين. هذا هو موقف معتدل نسبيا من شرق آسيا الدول تجاه القضايا الإقليمية مثل نزاع بحر الصين الجنوبي. نقطة أخرى هي أن الصين لم تحل محل اليابان فقط كفاعل اقتصادي رئيسي في المنطقة و لكن أيضا ثاني أكبر.[1] و هذا دليل أخر نحو سير البريكس نحو استبدال الهيمنة الغربية في العديد من أنحاء العالم البريكس، و سيكون البنك التنمية الجديد أفضل أداة لذلك فمع زيادة مكانة دول المجموعة في الاقتصاد العالمي ستعطي ثقة للدول الصاعدة الأخرى بالانضمام إلى المجموعة و هذا سيؤدي إلى إنقاص الدور الذي يلعبه كل من البنك و الصندوق الدوليين تدريجيا الذي سينتهي باستبدالها كليا بمؤسسات البريكس.

كما أن الاقتصاد البرازيلي واحدا من الاقتصاديات الصاعدة في هذا القرن ، إذ أصبح اقتصاد هذا البلد الواقع في أمريكا الجنوبية له أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية على المستوى العالمي. و تم تصنيف اقتصاد البرازيل كتاسع أكبر اقتصاد من حيث تعادل القوة الشرائية في العالم، و الأكبر في كل من أمريكا الجنوبية و مما لا شك فيه الثاني في نصف الكرة الغربية بعد الولايات المتحدة بعد أن حقق نمو اقتصادي بعد انتهاج مبادئ اقتصاد السوق الحرة و الفرص الكبيرة التي أتيحت للبرازيل سواء داخل المنطقة أو على الصعيد العالي.

[1]- Muhammad Adnan," **BRICS: A Challenge to the US Hegemony",** volume1, 1, July 2014 p 43 from website: https://www.mul.edu, consulted on : (16:24), 25/05/2018

و مع استمرار النمو الاقتصادي لدول البريكس يمكن أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات هذه الأخيرة كل من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات دول مجموعة السبع التي بدأت اقتصادياتها تتعافى من تداعيات الأزمة المالية، إلا أن نموها الاقتصادي ضعيف مقارنة بدول البريكس. أنظر الشكل (01).

من خلال الرسم البياني في الأسفل يتضح بأنه يتوقع أن تتفوق دول مجموعة البريكس على اقتصاديات مجموعة 7 بدأ من سنة 2032، وستصبح من بين الاقتصاديات الستة الأبرز في العالم، ويكون الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس أكثر من ضعفي الناتج المحلى الإجمالي لمجموعة G7 سنة 2050.

الشكل رقم01:الناتج الإجمالي المحلي للبريكس و مجموعة ال7 (2006-2050).

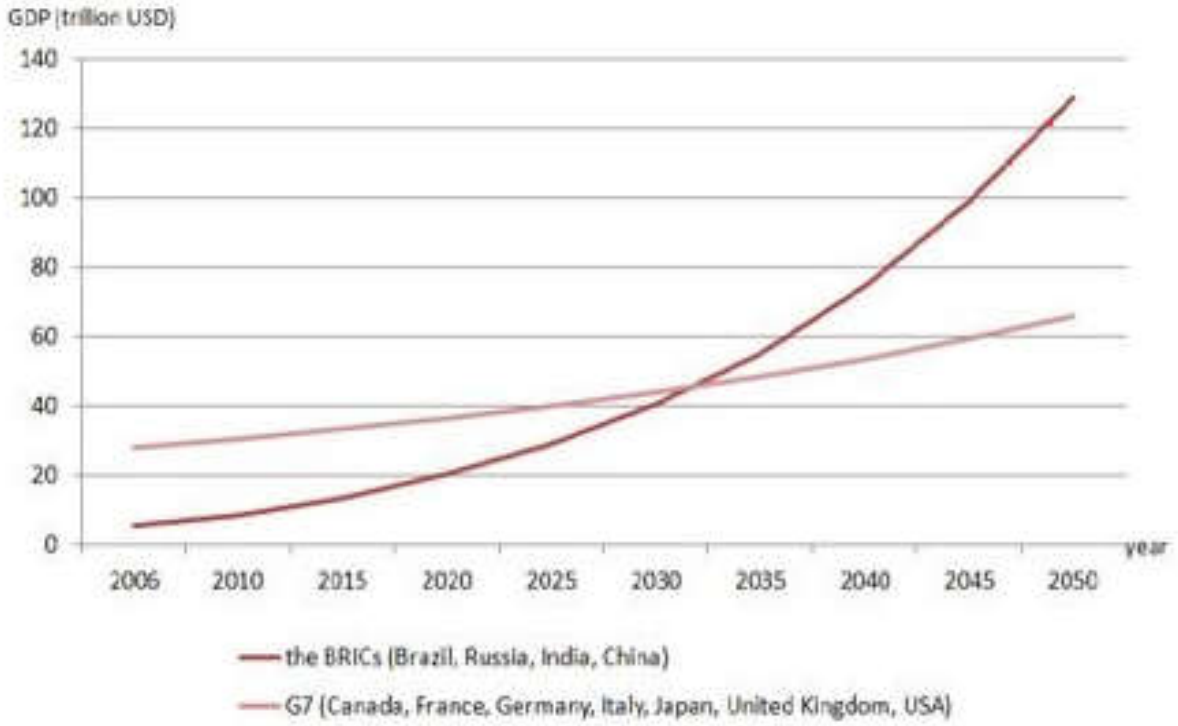

soures: lurong chen, "**the brics in the global value chaines k an ampirical note**". From website: https://revistas.unal.edu.co, consulted on : (18:24), 26/05/2018.

خلاصة الفصل:

على الرغم من المميزات التي يقدمها كل اتجاه حول تفسيره لمستقبل مجموعة البريكس في الساحة الاقتصادية العالمية، إلا أنه يبقى السيناريو الثاني أكثر واقعية من السيناريوهات الأخرى، فليس من المنطقي أن تفقد البريكس مكانته لهذه المعوقات فجميع اقتصادات العالم تواجه نوعا أو أخر من المعوقات بالإضافة إلى أن بلدان المجموعة في محاولة دائمة لتحسين الأوضاع و إيجاد الحلول.

كما أنه من غير المنطقي أن تفقد البلدان الغربية مكانتها كليا ،فبالرغم من التحسن السريع لدول البريكس فإنها لا تزال تواجه اقوي دول العالم التي أحكمت سيطرتها منذ الحرب العامية الثانية بالإضافة إلى جميع المعيقات التي تواجهها دول المجموعة.فالتوجه نحو تعدد القطبية نتيجة متوقعة أكثر واقعية من كلا السيناريوهات الأخرى.

الخاتمة

لقد تركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على بيان و تحليل دور صندوق النقد و البنك الدوليين في إدارة النظام الدولي مع دراسة تأثير و تأثر هذه المؤسسات بمجموعة البريكس و مؤسساتها، إذ يعتبر الموضوع من أهم الموضوعات التي تشغل جميع الأوساط السياسية و الاقتصادية. حيث إن الأوضاع الاقتصادية و النقدية التي شهدها العالم خلال الألفية السابقة أدت إلى ضرورة إيجاد نظام نقدي دولي يعمل على تصحيح الأوضاع المتردية التي آلت إليها العلاقات الدولية آنذاك و نتيجة لهذا الوضع عقدت الدول الصناعية الكبرى مؤتمر سنة 1944 بهدف بحث الأوضاع النقدية و المالية الدولية و العمل على إيجاد نظام يسهر على حسن سير النظام النقدي الدولي و قد انتهى هذا المؤتمر بقرار إنشاء مؤسسات مالية دولية تتمثل أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. و بالتالي فإن المؤسسات المنبثقة عن مؤتمر "بريتون وودز" ظهرت على أنها مؤسسات تمويل دولية هدفها تحقيق التنمية من خلال تقديم للمشورة بشأن السياسات التي يجب على الدول النامية أن تتبعها و الإشراف عليها لحاجتها لتمويل باعتبارها الملجأ و الملاذ الأخير لهذه الدول كلما اشتدت أزماتها الاقتصادية و ازدادت حدة الإختلالات الداخلية و الخارجية لها، و كذا من خلال المساعدات الفنية و التدريب، بالإضافة إلى التمويل الذي يتم إتاحته بمجموعة أدوات إقراضية لا تمنحها للدول إلا بشروط تتعلق بالسياسات و البرامج التي يجب العمل بها و أخرى تتعلق بالائتمان و معايير الأداء و غيرها من الشروط التي تعد تدخلا في شؤون الداخلية للدول. لكن سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى على هذه المؤسسات من خلال امتلاكها لأكبر الحصص المساهمة فيها مكنها من استغلال هذا الوضع لبسط النفوذ على الدول النامية.

و بظهور مفهوم الحوكمة الاقتصادية العالمية كاستجابة للمتغيرات التي طرأت على الساحة الاقتصادية العالمية برزت قوى اقتصادية جديدة متمثلة في الدول الصاعدة و على رأسها دول مجموعة البريكس. و ببروز فواعل جديدة أدى إلى تغير موازين القوى العالمية لصالح الدول الصاعدة التي تجاوز من نمو اقتصاديتها 8% منذ بدايات القرن 21، و تباطؤ اقتصاديات البلدان المتقدمة خاصة بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008، هذا ما استوجب إعادة النظر في هياكل و المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تهيمن عليها الدول الغربية و الولايات الأمريكية بالتحديد. حيث تعتبر دول مجموعة البريكس كأحد التكتلات الاقتصادية عابرة للقارات، المكونة من بعض البلدان الصاعدة التي عرفت زيادة كبيرة في نمو اقتصادياتها خلال عشرة سنوات الماضية. إضافة إلى ذلك تزايد النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها على المستوى الاقتصاد العالمي، حيث رسمت مكانتها كإحدى القوى الاقتصادية التي تلعب أدوار مهمة لا يمكن أن

تستغني عليها الفواعل الدولاتية (الدول و المنظمات الدولية) و الفواعل غير الدولاتية (المنظمات غير الحكومية و خاصة الشركات متعددة الجنسيات). حيث عملت دول مجموعة البريكس على تنسيق جهودها المشتركة من أجل زيادة تأثيرها في العديد من المحافل الدولية و العالمية، بما فيها الأدوار التي قامت بها في منظمة التجارة العالمية، و خاصة في المؤتمر الوزاري الذي انعقد سنة 2003. بالإضافة إلى موقفها الداعية إلى ضرورة الإسراع في إصلاح البنك الدولي و صندوق النقد الدولي من خلال إعادة النظر في حصص التصويت و ضرورة إنصاف البلدان النامية و إشراكها في تسيير القضايا الاقتصادية العالمية التي تخصها. بحيث يستوجب على دول البريكس أن تكثف جهودها المحلية والبينية و العالمية، لمواجهة التحديات التي تعيق من نموها الاقتصادي، فهي تأثر على اقتصادياتها بشكل كبير، و هذا ما ينعكس على إمكانية استمرارية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها في المستقبل.

اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الأولى محققة: تؤدي القوى الصاعدة على غرار البريكس أدوارا ايجابية في النظام الدولي الراهن من خلال تعزيز التوازن الدولي. و ذلك من خلال الإصلاحات التي طالبة بها لصالح الدول الصاعدة على المؤسستين الدوليتين للحد من الهيمنة الغربية على الدول الضعيفة وتحقيق توازن بين القوى الدولية، كما عملت إلى دعوة الدول للانضمام إليها بعد إنشاء بنك وصندوق البريكس كواجهة للدول الصاعدة، بالإضافة الى إنشاء بنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية لمساعدة الدول المحتاجة لتمويل مشاريع بناها التحتية، كما يظهر دورها كذلك في تشجيع التجارة الدولية من خلال الحجم الكبير من صادراتها و وارداتها مع مختلف الدول و بالتالي تنشيط الاقتصاد العالمي.

2- الفرضية الثانية: لعبت الأزمة المالية 2008 دورا كبيرا في اتساع دور البريكس في الاقتصاد العالمي. بحيث تعتبر الأزمة المالية العالمية أحد الظروف الأساسية التي زادت من أدوار هذه المجموعة، خاصة وأن اقتصادياتها لم تتضرر بنفس الدرجة التي تأثرت بها الاقتصاديات الغربية، بل حافظت على استقرار معدلات نموها في ظل هذه الأزمة التي عجزت كل من المؤسسات المالية الدولية إيجاد حلول لمواجهة تداعياتها، حيث انه بخلاف الدول التي اتبعت السياسات التقشفية المقترحة من طرف الصندوق و البنك الدولي، قام البريكس باستعمال احتياطاته لزيادة الإنفاق وتعزيز طلب المستهلكين مما سمح له بتحمل الأزمة و حتى تحصيل مستويات نمو ايجابية خاصة منها الصين.

3- الفرضية الثالثة محققة: إن عدم كفاية موارد صندوق النقد و البنك الدوليين و مشروطيتهما المرافقة لسحب القروض يقلل من أهمية دور هذه المؤسسات كأخر ملجأ للإقراض. حيث أن الشروط التي فرضتهما كلا المؤسستين على الدول الضعيفة كانت مجحفة في حق الدول والحكومات المقترضة، و هذا آثار عدت مخاوف و تحفظات من قبل هذه الدول لتدخلها في سياساتها الداخلية و تقييدها لحرية التصرف في هذه القروض بما يخدم مصلحة البلد المقترض. و هذا قد أدى لتراجع أدوار صندوق النقد والبنك الدوليين.

نتائج الدراسة:

1. تعتبر المؤسسات المالية الدولية و المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي أهم المؤسسات الفاعلة على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال الدور الذي يلعبه كل منهما في مجال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الدولي و ذلك بتوفير القروض اللازمة للدول بهدف دفع عجلة النمو في هذه البلدان بما يضمن تحقيق التنمية.

2. يمكن تدخل المؤسسات المالية الدولية في اقتصاديات الدول من خلال السياسات الاقتصادية التي يتبناها كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من خلال التأثير على السياسة النقدية و المالية و السياسة التجارية لهذه الدول و التي تسمح بإعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

3. على الرغم من القوة الاقتصادية التي توصلت إليها دول مجموعة البريكس وتأثيراتها المتزايدة، إلا أن قوتها و درجة تأثيرها تبقى نسبية لا يمكن قياسها بشكل دقيق. كما أنها غير ثابتة فهي اليوم من أكبر الاقتصاديات نموا على المستوى العالم، فقد تتراجع قوتها أمام اقتصاديات أخرى تتوفر لها الظروف بأن تبرز كقوى اقتصادية جديدة في وقت لاحق وبالتالي تتحول قوتها و درجات تأثيرها لصالح فواعل جديدة.

4. بالرغم من التفوق الذي سجلتها اقتصاديات دول البريكس، إلا أنها لا تستطيع أن تتحمل مسؤولية تسيير المؤسسات الاقتصادية لوحدها، لأن هذا يكلفها الكثير بمجرد التزامها بتوفير السلع والخدمات التي يتزايد عليها الطلب، و من هنا ستعمل دول البريكس على تركيز التعاون مع القوى الاقتصادية العالمية لتغطية حجم هذه المطالب.

5. على الرغم من الضغوطات التي قامت بها دول مجموعة البريكس على المؤسسات الاقتصادية و نجاحها في القيام بمجموعة من الإصلاحات النسبية داخل هذه المؤسسات، إلى ان البريكس يجد ان هذه الاصلاحات غير كافية، كما نجد انه لا يمكن أن تلغي الأدوار التي تقوم بها البلدان المتقدمة، لأن التحديات الاقتصادية العالمية تحتاج إلى تضافر جهود كل الفواعل من أجل ضمان التسيير الأمثل لمواجهة هذه التحديات.

التوصيات:

1- تعتبر اقتصاديات دول البريكس تجربة ناجحة في ظهورها كقوة اقتصادية على المستوى العالمي، و بالتالي من الممكن أن تكون كنموذج للدول النامية بما فيها البلدان العربية للنهوض باقتصادياته.

2- من خلال تزايد الأدوار التي تقوم بها مجموعة البريكس، يمكن إسقاط نتائجها على مختلف التكتلات الاقتصادية الشبيهة لها. فكلما زاد العمل المشترك للاقتصاديات الناشئة من خلال الانضمام إلى تكتلات مشتركة، كلما يزيد من درجة تأثيرها على الحوكمة الاقتصادية العالمية.

3- إن بروز هذه المتغيرات الجديدة يستوجب العمل المشترك بين مختلف الفواعل في معالجة القضايا الاقتصادية العالمية وحلها، من خلال تقاسم الأدوار وتحمل المسؤوليات. وفقا لمبدأ العدالة والمساواة الشفافية والمساءلة الرقابة وحكم القانون.

أفاق الدراسة:

في إطار دراستنا لهذا الموضوع لاحظنا أن هناك العديد من المواضيع تحتاج إلى المزيد من البحث والتحليل لذا نقترح هذه المواضيع الآتية كي تكون مواضيع أبحاث في المستقبل:

1- دور الاقتصاديات الناشئة في عملية تمويل الاقتصاديات النامية.

2- دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية للبريكس من خلال إيجاد التكامل بينها بهدف الوصول إلى النمو الاقتصادي الكلي الذي يجعل منها قوة ضاربة في الاقتصاد العالمي.

قائمة المراجع

قائمة الكتب باللغة العربية:

1. أحمد حسن صالح قادر، " **ظاهرة العولمة الاقتصادية و تأثيرها على أسواق المال العالمية**"، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، إربد. الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
2. جاك چ. پولاك، " **البنك الدولي و صندوق النقد الدولي**"، الدار الدولية للاستمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى.
3. شقيري نوري موسى و آخرون، " **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية** "، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
4. طارق فاروق الحصري، " **الاقتصاد الدولي**"، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
5. عبد القادر رزيق المخادمي، " **تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر – بن عكنون، الطبعة الثانية، 2017.
6. عبد المطلب عبد الحميد، " **إدارة أزمات العولمة الاقتصادية** "، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014.
7. عبد المطلب عبد الحميد، " **النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.
8. عصام الدين أحمد أباظة، " **العولمة المصرفية**"، دار النهضة العربية، 2010.
9. علي عباس، " **إدارة الأعمال الدولية** "، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013.
10. علي عبد الفتاح أبو شرار، " **الاقتصاد الدولي النظريات و سياسات**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة،2013.
11. علي عبد الفتاح أبو شرار، " **الاقتصاد الدولي النظريات وسياسات**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
12. غازي عبد الرزاق النقاش، " **التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية** "، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الطبعة الثانية، 2001.
13. متولي عبد القادر، " **الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات**"، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
14. محسن احمد الخضيري، " **العولمة الاجتياحية** "، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2001.
15. محمد أحمد السريتي، " **المنظمات الاقتصادية الدولية**"، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى،2014.
16. مدني بن شهرة، " **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية** "، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2008.
17. مروان عطون، " **أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية** "، دار الهدي للنشر والطبعة و التوزيع، عين مليلة، دون طبعة.
18. موسى سعيد مطر و آخرون، " **التمويل الدولي** "، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
19. نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون، " **مقدمة في المالية الدولية**"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولي، 2007.

20. وافية بوباطة، عايدة بوكلاب، "**فعالية ضوابط رأس المال في إدارة التدفقات الرأسمالية الدولية حالة الدول الناشئة– دول البريكس– خلال الفترة (2000–2013)**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة جيجل، غير منشورة، 2014–2015.

21. يوسف حسن يوسف، " **تأثير صندوق النقد الدولي و المنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول**"، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة الطبعة الأولى، 2012.

22. يونس أحمد البطريق، " **السياسات الدولية في المالية العامة** "، الدار الجامعية، للطبع و النشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1998،

المذكرات و للرسائل :

1. أسماء بوزيت، منى قرموعي، " **دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية– دراسة حالة الأزمة المالية العالمية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية دولية ، غير منشورة، جيجل.
2. إيمان حملاوي، " **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دارسة حالة الجزائر (1990. 2012)**"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، غير منشورة، 2013–2014.
3. بن علي عبد الغاني ووسلي أمينة، "**آثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة بريكس**" ، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر،غير منشورة، 2013.
4. جميلة بلعالم، "**أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والنقدية الدولية**"، مذكرة ماستر مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، غير منشورة، 2013.
5. عبيدات ياسين، ". **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء** "، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتورا في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،غير منشورة، جامعة سطيف، 2011. 2012.
6. عليوة علي، " **المؤسسات المالية الدولية و دورها في تكريس العولمة المالية**"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة ورقلة، 2015. 2016 .
7. قريدة معمر، "**أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي**"، مذكرة الماجستير، مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، غير منشورة، 2017.
8. عبد المطلب عبد الحميد، " **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية** "، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.

المقالات :

1. عميروش شلغوم، " **الملتقد واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزماتـ مشروع تكامل الاقتصاديات الناشئة في ظل الأزمة (حالة البريكس)** "، المركز الجامعي الوادي، 2012.

قائمة المواقع:

1. www.aberkane.yolasite.com
2. www.ahram.org.com,
3. www.al-akhbar.com,
4. www.albankaldawli.org الموقع الرسمي للبنك الدولي:
5. www.alkhaleej.ae
6. www.almrsal.com
7. www.ar.actualitix.com
8. www.beef2live.com
9. www.brics5.co.za
10. www.brics2016.gov.in
11. www.brics.itamaraty.gov.br
12. www.carnegieeurope.eu
13. www.china.org
14. www.cnqzu.com
15. www.csis-prod.s3.amazonaws.com
16. www.currentaffairs.gktoday.in
17. www.data.mlr.gov.cn
18. www.economicsdiscussion.net
19. www.egmontinstitute.be
20. www.elbadil.com,
21. www.en.brics2015.ru
22. www.en.wikipedia.org
23. www.factsanddetails.com
24. www.fao.org
25. www.forbes.com
26. www.icsin.org
27. www.indexmundi.com

28. www.imf.org الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي
29. www.investopedia.com
30. www.katehon.com
31. www.marketwatch.com
32. www.minerals.usgs.gov
33. www.mpra.ub.uni-muenchen.de
34. www.mul.edu
35. www.ndb.in الموقع الرسمي لبنك التنمية الجديد:
36. www.news.biharprabha.com
37. www.newsyrian.net
38. www.noonpost.org
39. www.quora.com
40. www.realmoney.thestreet.com
41. www.redmeatsector.co.nz
42. www.reuters.com
43. www.rightsindevelopment.org
44. www.sais-cari.org
45. www.siteresources.worldbank.org
46. www.syriasteps.com
47. www.thawra.sy
48. www.thebricspost.com
49. www.theguardian.com
50. www.thirdworldtraveler.com
51. www.time.com
52. www.transparency.org
53. www.washingtonpost.com
54. www3.weforum.org
55. www.worldometers.info
56. www.xinhuanet.com

قائمة الملاحق

الملحق رقم1: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

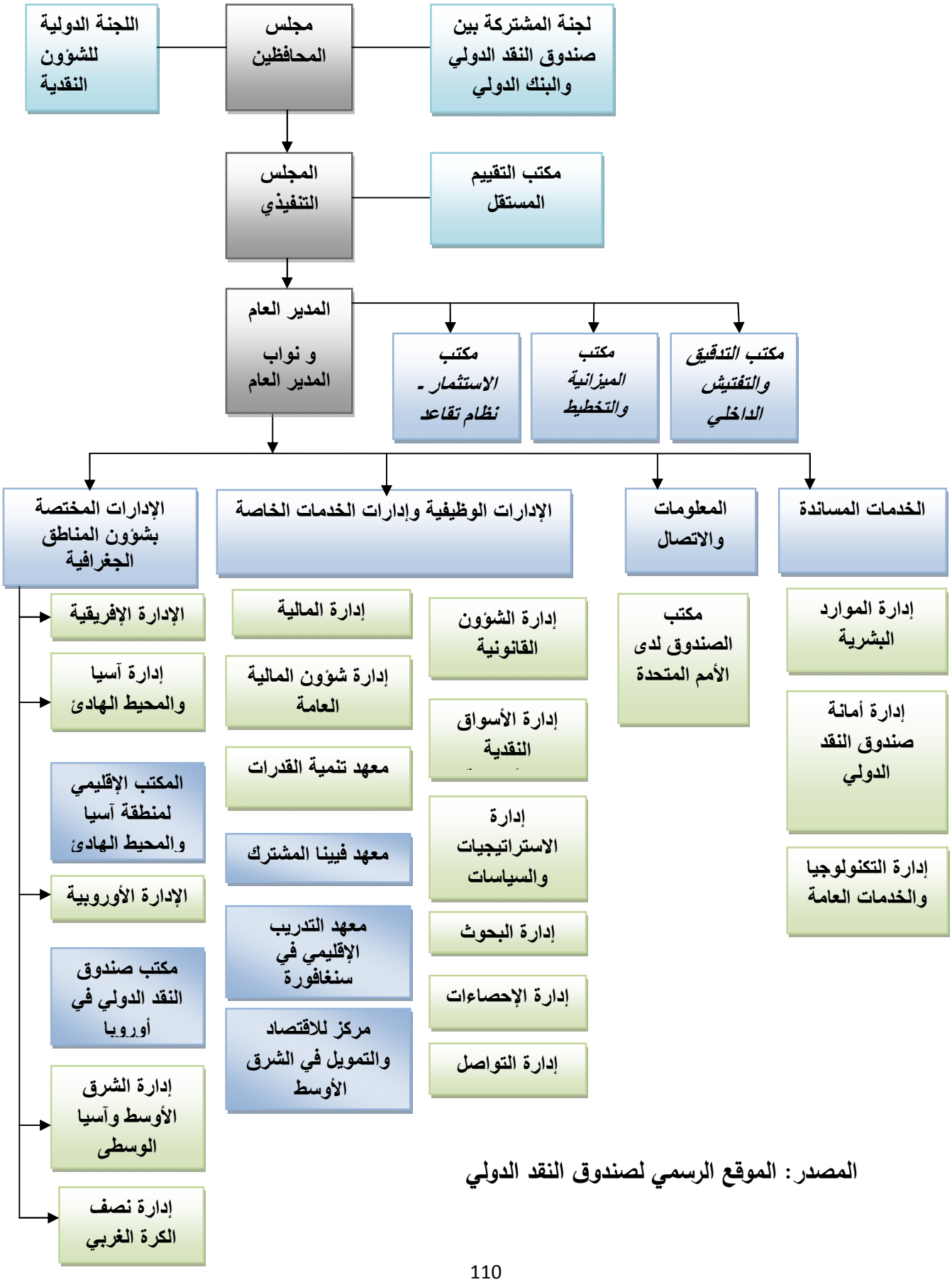

المصدر: الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي

الملحق رقم2: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

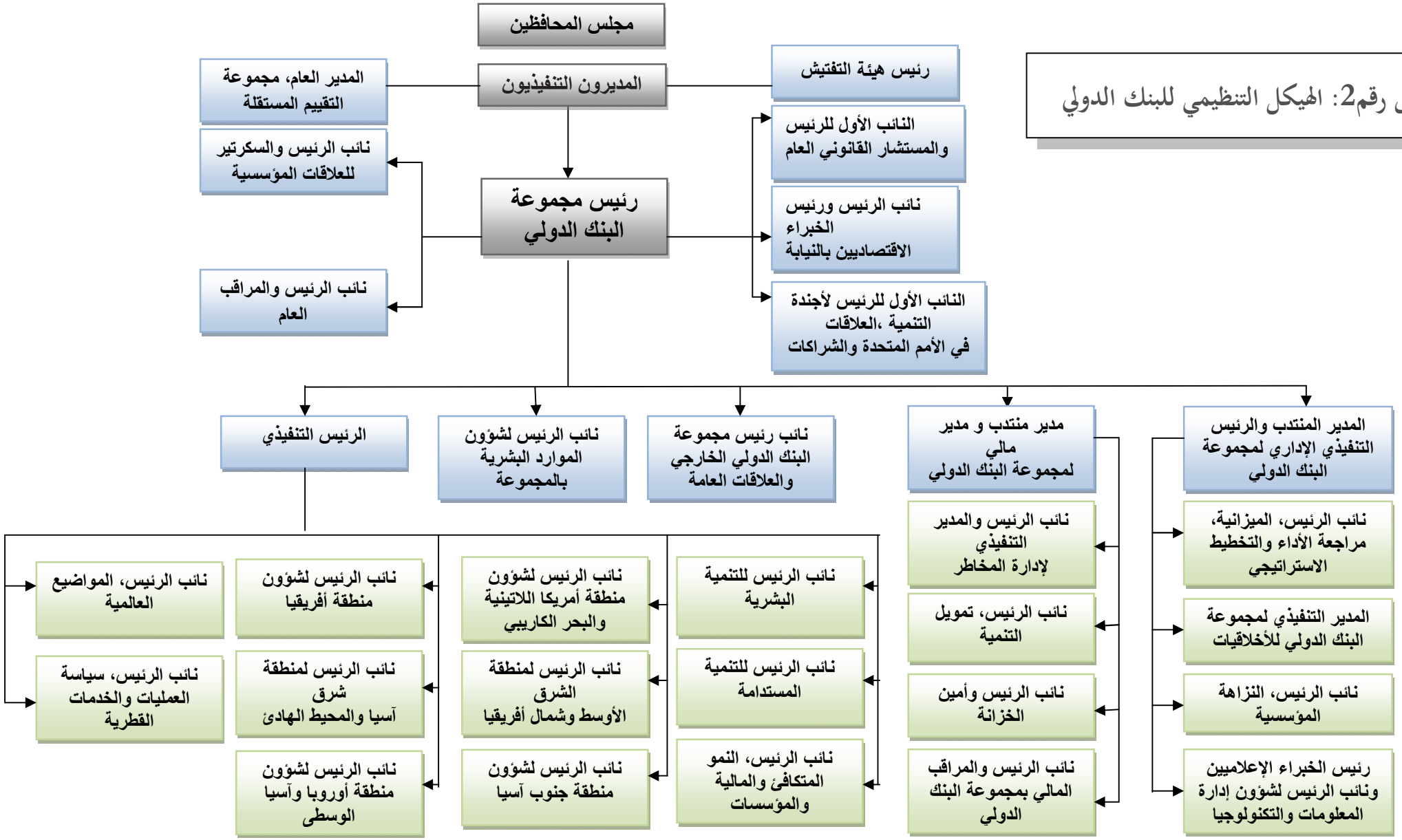

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي

الملحق رقم3: الهيكل التنظيمي لبنك البريكس

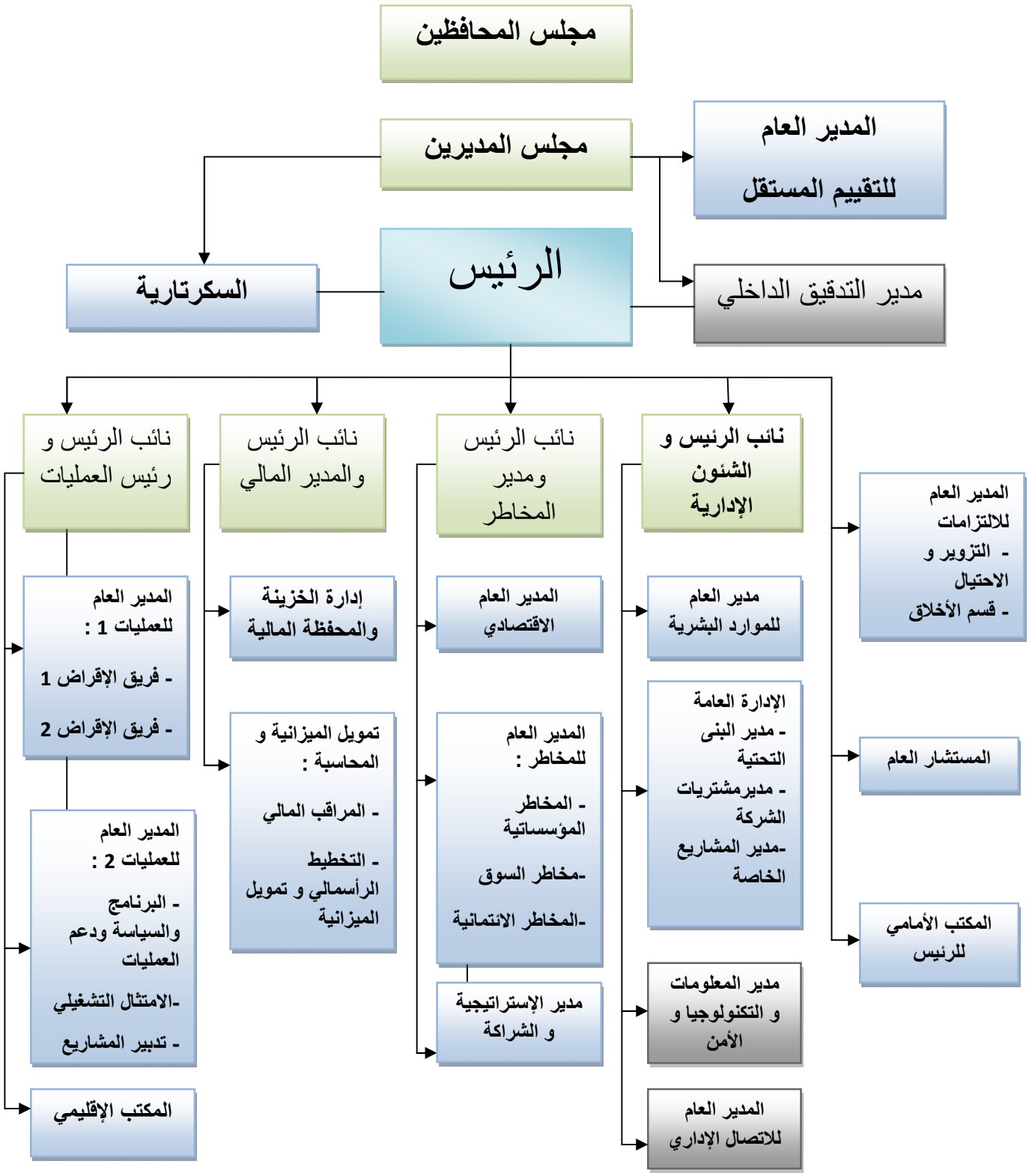

المصدر: الموقع الرسمي لبنك التنمية الجديد